حقوق الملكية في الغابون: مواجهة الماضي والحاضر

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي والحاضر ليز ألدن ويلي بمساهمة ناتالي فاور منشور من أبريل 2102

. تعمل على تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية و ، من خلال التركيز على
ابات وحقوق الشعوب الغابية ضمن والممارسات في الاتحاد الأوروبي. هدفها هو التعاون مع
لتحسين الحوكمة الغابية وتعزيز حقوق الملكية للأسر المحلية من خ
إلى أيضًا فهدي يذلا ،يبوروألا داحتالل
على استيراد الأخشاب غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي. وحو نصف الأخشاب
الاستوائية و02 من الأخشاب القادمة من الغابات الشمالية المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي هي من أصل غير قانوني.
تؤدي عمليات القطع غير القانونية إلى تدمير الغابات وتضرر المجتمعات، لكن من الصعب معالجتها، لأنها غالبًا ما تكون جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد الأمة، مقدمة دعمًا ماليًا
للأحزاب السياسية والشركات التجارية. تعتبر أن التحدي هو معالجة العوامل التي تؤدي إلى الأنشطة غير القانونية، وهي: غياب الحوكمة الجيدة، بما في ذلك الفساد، نظم الملكية غير العادلة و سياسات حكومية غير منصفة تهمش السكان المحليين. المؤلف: ليز ألدن ويلي تصميم: دان فان بيك، هولندا طباعة: ريدلين، المملكة المتحدة تصوير: مؤسسة الغابات المطيرة منتج من

،نوباغلا :ةيسيئرلا تاملكلا ةدحتملا ةكلمملا ،شرام يف نوتروم الكيجلب ،لسكورب ،
التقليدية، الغابات، إصلاح الغابات : 879-1-906607-22-7 فرع المملكة المتحدة، 1
56 9
، 0501 بروكسل، بلجيكا . . . تمت هذه المنشورة
بفضل الدعم المالي من ، بالإضافة إلى دعم المديرية العامة للتنمية والتعاون والمديرية العامة
للبيئة في المفوضية الأوروبية و . الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي آراء ال
ولا تمثل بالضرورة موقف أو المانحين. أبريل 2102

فهرس المحتويات ملخص رسم توضيحي 1: نظرة عامة على الغابون 8 مقدمة شكر مقدمة رسم توضيحي 2: الجغرافيا الفيزيائية للغابون 31 الفصل 1 وضع حقوق الأراضي والموارد في الغابون 51 1 السياق 61 إطار 1: لمحة عن الغابون الحديثة 61 إطار 2: جدول زمني للغابون 81 إطار 3: الإطار القانوني 22 2 ما تنص عليه القوانين الغابونية بشأن حقوق الملكية 72 جدول 1: التشريعات ما بعد
الاستعمار المتعلقة بحقوق الملكية 72 إطار 4: الأدوات لحماية حقوق الإنسان في الدستور الغابوني 03 رسم توضيحي 3: الإجراء الرسمي للحصول على سند ملكية الأراضي في الغابون 14 إطار 5: التصنيف الغابي في الغابون وفقًا للتشريعات لعام 1002 54 إطار 6: تطور سياسة الحفظ في الغابون 15 رسم توضيحي 4: مقاطعات الغابون في الوقت الحاضر 65 3 الاستنتاجات 85 الفصل 2 النظر
إلى الوراء لفهم الحاضر بشكل أفضل 16 مقدمة 26 إطار 7: الصيادون وجامعو الثمار في الغابون 56 رسم توضيحي 5: موقع الأقزام في وسط أفريقيا 56 رسم توضيحي 6: موقع مجموعات الأقزام في الغابون في الوقت الحاضر 66 2 العصر التجاري: 2741-2481 76 رسم توضيحي 7: مدى تجارة العبيد في الغابون عام 0381 07 3 المستعمرة المحصورة: 6481-6881 37 إطار 8: تنازل السيادة على
المصب 57 رسم توضيحي 8: مستعمرة الغابون الساحلية 6481-6881 والتوسع التجاري 67 4 المستعمرة الكبرى للغابون: 6881-0691 48

إطار 9: الوثيقة العامة لمؤتمر برلين حول غرب أفريقيا، 5881 68 رسم توضيحي 9: المنطقة المخصصة لشركة أوغووي العليا 98 5 إنشاء قوانين الملكية في الغابون الحديثة 19 6 فترة الامتيازات: 9981-9191 79 رسم توضيحي 01: الدوائر التقسيمات الإدارية للغابون في 6191 99 إطار 01: مثال على التجميع في الغابون - بولوسوفيلي 901 إطار 11: نغو - قرية صغيرة في الشمال

111 الفصل 3 العودة إلى الحاضر والنظر إلى المستقبل 511 1 وضع الماضي في السياق 611 2 التحضر وتأثيره على حقوق الملكية 911 إطار 21: الهجوم على إيساسا 821 إطار 31: المنطقة الاقتصادية الخاصة للغابون 921 3 الاستيلاء الجديد على الأراضي في الغابون 131 إطار 41: خصائص الاندفاع الحالي على الأراضي في أفريقيا 231 4 الاستنتاجات 241 5 مراقبة الدول الأفريقية
الأخرى لاكتشاف أساليب جديدة للمشاكل القديمة 441 6 المضي قدمًا في الغابون 051 المراجع المذكورة 161

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي والحاضر 5 ملخص تواجه الدولة الوسط أفريقية الغابون العديد من التحديات. منذ عام 9981، عندما أعلنت فرنسا عن نفسها مالكة للأرض، وعلى مدى أكثر من قرن، تحمل السكان فقدان أراضيهم ومواردهم، سواء من الناحية القانونية أو الواقعية. تم تخصيص تقريبًا كل البلاد لامتيازات القطع، والتي تصرفت في الواقع كالدولة، من خلال جمع
الضرائب والتحكم في الممرات المائية. أنهى ذلك ما يقرب من قرنين من الاستغلال المستدام للأراضي من قبل السكان الغابونيين أنفسهم، مما ساهم في ما كان آنذاك واحدًا من أكثر أنظمة التبادل تطورًا في أفريقيا على الرغم من أنه بدأ بتجارة العبيد . حصلت الغابون على استقلالها في عام 0691، لكن الشعب الغابوني ظل محتلاً بشكل غير مستقر لأرض تم الإعلان عنها كملك
للدولة، حيث استمرت الأراضي في التخصيص بشكل رئيسي للشركات الكبرى. في الواقع، عززت الإدارات المتعاقبة، التي هيمنت عليها سلالة بونغو، عملية فقدان الملكية، مع تشريعات ملكية وغابية يصعب تمييزها عن القوانين الاستعمارية القديمة. منذ التسعينيات، تم الحديث كثيرًا عن إدخال تشريعات جديدة أكثر عدلاً، بالإضافة إلى مشاريع طموحة لإدارة أفضل للموارد والحقوق، لكن
الأدوات الأساسية اللازمة لذلك لم تتحقق. كانت واحدة من أكبر الثغرات هي الفشل في تحديد المجال الغابي الريفي، كما تم الوعد بذلك. على الرغم من أن ذلك لم يكن ليجعل السكان الريفيين المالكين القانونيين لأراضيهم، إلا أنه كان سيساعدهم على الأقل في الحصول على حقوق الإشغال والاستخدام. لم يكن هناك أيضًا أي تقدم بشأن التزام قانوني طويل الأمد تجاه زيادة
اللامركزية، مما كان سيمكن الفقراء في المناطق الريفية والحضرية من تنظيم إدارات مجتمعية ويمنحهم مزيدًا من الوزن في تخصيص وإدارة الأراضي والموارد في مناطقهم. تم التأكيد على أنه سيتم تقديم المساعدة لأولئك الذين تم طردهم جسديًا أو الذين تم تقييد وصولهم إلى أراضيهم من خلال التدبير الذي تم التفاخر به كثيرًا والذي يتضمن منح وضع محمي لـ 01 من مساحة
الأراضي الغابونية. ومع ذلك، في هذه المنطقة أيضًا، لم تتحقق التشريعات التي تسمح للسلطات في الحديقة ببدء مشاورات رسمية مع هذه المجتمعات، وربما حتى التوصل إلى اتفاقات اجتماعية بشأن التعويضات. وبالمثل، لم يكن هناك تشريعات تدعم الوعد ب إلزام مالكي الامتيازات الغابية والتعدين بالتفاوض مع المجتمعات التي تستفيد من أراضيها ومواردها. لم تحترم تنظيمات قطاع
القطع الالتزامات القانونية التي تم التوصل إليها قبل عقد من الزمن على سبيل المثال، وضع خطط امتياز أساسية، الامتناع عن تصدير المواد الخام، وعدم قطع بعض الأنواع ، وتم الإبلاغ عن أنشطة غير قانونية متفشية في هذه المناطق.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي والحاضر 6 تأثرت أيضًا غالبية السكان الحضريين بفشل هذه السياسات. لم تتحقق الالتزامات التي تم التعهد بها لتنظيم الإشغال غير القانونية للقطع والأراضي، حتى عندما تعود إلى عدة عقود، في أي حل قابل للتطبيق. على العكس من ذلك، كانت هناك عمليات طرد جماعية دون إشعار معقول، دون تعويض مناسب، دون توفير مناطق زراعية وسكنية
كتعويض، ودون سبل وصول ميسرة إلى المحاكم. ما يحدث للسكان الريفيين الأكثر عددًا مهم للغاية بالنسبة للريفيين. كما بدأ يُفهم في القارة، فإن المجال الحضري-الريفي أكثر تكاملاً مما كان يُعتقد سابقًا، ليس فقط من الناحية الثقافية والاجتماعية، ولكن أيضًا فيما يتعلق بظروف المعيشة، والاقتصاد، وحقوق الملكية. في الغابون، كما هو الحال في العديد من الدول
الأفريقية، تؤثر الملكية التقليدية للأراضي الريفية بما في ذلك الأراضي الغابية غير المستغلة إلى حد كبير، التي تعتمد عليها الأسر بشكل كبير على أفراد الأسرة الذين يعيشون في المدينة، حيث أنهم مالكون تقليديون مشتركين لهذه الأراضي الريفية، مما ينجم عن حق الملكية العائلية أو القبلية. تعتمد توقعاتهم بشأن ظروف حياتهم ومشاركتهم في

الغابون على ملكيتهم طويلة
الأمد لهذه الأراضي. لأنه حتى لو كانت الإشغال الريفية الآمنة مهددة من خلال تخصيص أراضي غير مستغلة للصناعة الزراعية أو للامتيازات الغابية أو التعدين، فإن تأثير ذلك على السكان الغابونيين يُشعر به بشكل أوسع بكثير وفي المجال الحضري مما تبدو السياسات تعترف به. بعبارة أخرى، فإن الفرضية القائلة بأن السكان الريفيين في الغابون ضعفاء لدرجة أن ما يتم القيام
به بشأن حقوق الملكية التقليدية لن يؤدي إلى صراع ولا يهم كثيرًا، هي فرضية غير صحيحة. بشكل عام، من الصعب أن نستنتج أنه خلال المئة عام الماضية، كان من الأسهل للإدارات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية نقل الحقوق و بالنسبة لغالبية المواطنين الغابونيين، لا توجد أمانة ملكية شرعية أو حتى أمل في أمانة حقيقية

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 7 الموارد للصناعات الكبرى، بدلاً من الاستثمار في مبادرات أكثر محلية، في مجالات مثل تعزيز الزراعة التجارية المجتمعية أو القائمة على الزراعة الصغيرة، والاستخدام التجاري للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، وتطويرات تركز على الحياة البرية. وبالمثل، لم تكن هذه الإدارات قادرة أو راغبة في اعتبار سكانها
المحليين كما تفعل الآن العديد من الحكومات الأخرى في إفريقيا كمصدر منطقي للحفاظ على وإدارة الموارد الحرجية. من غير المحتمل أن يتغير هذا الأسلوب في العمل في المستقبل القريب. الغابون، مثل دول أفريقية أخرى، تتمتع حالياً بزيادة في الاهتمام الدولي للحصول على أراضٍ وموارد شاسعة، إلى حد كبير لصالح شركات خاصة من الصين وغيرها ، التي تظهر قلة رغبة في
استشارة السكان الذين تستحوذ على أصولهم. إن حقيقة أن حكومة الغابون هي نفسها مساهمة في بعض أهم المعاملات العقارية ليست مطمئنة. على الرغم من التغيير السياسي، الموعود منذ عام 9002، لا تزال حكومة الغابون بحاجة إلى إثبات أنها تضع فعلياً المصلحة العامة فوق مصالحها الخاصة الكبيرة في مجال حيازة الأراضي. تشمل هذه المصالح، ربما يتطلب الأمر تكرار ذلك، نصف
الإقليم وجميع الغابات باستثناء تلك المحمية . من المحتمل أن يحتفظ وضع المستخدمين المحليين للأراضي بطابعه الهش في المستقبل القريب. كما في الماضي، لا توجد حواجز تحمي السكان المحليين من الطرد أو التهميش لصالح شركة خاصة أو عامة-خاصة. وبالمثل، لا يمكن للغابونيين أن يأملوا في رؤية تعزيز شركة مبتكرة مجتمعية أو قريبة، تشمل السكان المحليين كمساهمين في
التطورات الإقليمية. مثل هذه الاستراتيجيات للإدماج من أجل نمو اقتصادي أكثر استقراراً بدأت تظهر كنهج جديدة في التحول الاجتماعي في الاقتصادات الزراعية، بما في ذلك في بعض الدول الأفريقية. لم تُظهر الغابون حتى الآن أي اهتمام بشأن اعتماد مثل هذه الاستراتيجية. ما هي أفضل طريقة لتعزيز حقوق الإنسان، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الملكية في اقتصادات
زراعية مثل تلك الموجودة في الغابون؟ يقدم الفصل الثاني من هذا العمل بعض الاقتراحات التفصيلية. بشكل عام، هناك حاجة ملحة لإنشاء تنسيق أفضل بين الناس العاديين، والهيئات المحلية، وصانعي السياسات الوطنية، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات والممولين، الذين لديهم تأثير كبير على السياسات المتعلقة بالأراضي والموارد. يجب أيضاً التركيز على تحقيق وعود الحكومة.
يمكن أن تكون خطوة ملموسة هي إنشاء منتدى حول حقوق الملكية، يمكن أن يشارك فيه جميع الفاعلين سواء كانوا حكوميين أم لا . الغابون ليست الدولة الأفريقية الوحيدة التي تعرضت للحرمان، لكن موجة الإصلاح في إدارة الأراضي وحقوق الملكية التي لوحظت في أجزاء أخرى من القارة قد مرت دون أن تلمس الغابون. لذا من المهم أن تتعلم الغابون الآن من التجارب التي أُجريت في
أماكن أخرى بشأن التغييرات التي تم إدخالها على الإطار القانوني والسياسي. إن معرفة مثل هذه التغييرات ستساعد في طمأنة صانعي السياسات بأن ضمان الأمن العقاري والموارد، أكثر من الحرمان، يمكن أن يوفر أفضل أساس، ليس فقط لمجتمع أكثر عدلاً، ولكن أيضاً لاستقرار أكبر وأقل خطر من النزاع، وهو الوسيلة الأكثر أماناً لتحقيق نمو اقتصادي سريع.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 8 الرسم التوضيحي 1: لمحة عن الغابون الكاميرون الكونغو غينيا الإكوادور ليبروفيل ليبروفيل مايومبا غامبا نيانغا أومبوي بورت-جانتي كانغو ألامبي لالارا ميزك بيفون أوييم لامباريني فرانسفيل ماسوكو مويلا كولاموتو لاتورزفيل ماكوكو ندينديي فوانغو ندينديي موابي غيتسوا ماندجي فوجامو سندارا

تشيبانغا مبيغو مالينغا
ميمونغو موندا باكومبا بانا بومنجو بونغوفيل أبومي أكييني أوكوندجا نجونون ميكانبو إيكاتا باتولا أوفان مفادي ينيو نجومبي إيكيت ميدونيو أغنية بيتام مينفول أفيم بوي كوكوبيتش نتوم فولينزيم باتانغا نيانغا نجونيي أوغووي-ماريتيم موبين-أوغووي إستوار هوت-أوغووي أوغووي-إيفيندو ووليو-نتيم أوغووي-لولو نيانغا نجونيي أوغووي-ماريتيم موبين-أوغووي إستوار هوت-أوغووي
أوغووي-إيفيندو ووليو-نتيم أوغووي-لولو نيانغا نجونيي أوغووي-ماريتيم موبين-أوغووي إستوار هوت-أوغووي
أوغووي-إيفيندو ووليو-نتيم أوغووي-لولو بحيرة أوغووي بحيرة نكومي إيفيندا جوا كومو أوغووي نجونيي استوار الغابون
أوغووي أوغووي نيانغا المقاطعات الطرق الرئيسية المدن النهر 001 كم 0 05

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 9 مقدمة تعد هذه الوثيقة نتيجة زيارة قصيرة إلى الغابون، تمت 1102 بدعوة من منظمة □□□□□□□□□□□□□. تم إجراء العديد من المقابلات مع فريق □□□□□□□□□□□□□، بالإضافة إلى أشخاص آخرين مذكورين أدناه في قسم الشكر. تم إجراء زيارة ميدانية قصيرة في مقاطعة ووليو-نتيم □الواقعة في شمال البلاد □، بما في ذلك زيارات
ميدانية استغرقت يومين في قرى مختارة. بعد ذلك، أكمل فريق □□□□□□□□□□□□□ المعلومات التي تم الحصول عليها من قريتين في الجنوب. تم قضاء وقت كبير بعد ذلك في دراسات وثائقية حول التشريعات والأدبيات المتعلقة بالموضوع. تم تنفيذ المهمة بموجب تفويض من □□□□، وهي هيئة أوروبية معنية بدعم التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الطوعية، في إطار مبادرة □□□□□ □تطبيق قوانين
الغابات، الحوكمة والتجارة □ للاتحاد الأوروبي. تهدف □□□□□ إلى تحسين الحوكمة الغابية وضمان أن الخشب المستورد إلى الاتحاد الأوروبي يأتي من مصادر قانونية ومستدامة وعادلة. أحد أهم المعايير هو التأكد من أن الحصاد التجاري أو الصناعي لا ينتهك القوانين الوطنية والغابات السارية وأن هذه القوانين نفسها عادلة. بصفتها وكالة تسهيل، فإن □□□□ معنية بمساعدة الغابون
على إجراء تغييرات نظامية وجوهرية في القوانين والممارسات، إذا لزم الأمر. كانت هذه الدراسة المتعلقة بوضع حقوق الملكية العرفية في الغابون تهدف إلى المساهمة في ذلك. تعتبر عمليات تسجيل الأراضي خطوة أولى رئيسية لحماية السكان المحليين من الطرد أو التهميش، لصالح الشركات الخاصة أو العامة

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 01 الشكر نحن مدينون بالشكر بشكل خاص لمارك أونا إيسانغوي، أوبامي وأوليفييه ميي أوبياج من □□□□□□□□□□□□□، الغابون. مارك، الأمين التنفيذي لـ □□□□□□□□□□□□□ والمعروف عالمياً لعمله في تعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان، دعاونا للعمل مع □□□□□□□□□□□□□. لقد قام بتدريبنا وتشجيعنا، وقدم لنا العديد من الاتصالات
والإرشادات العملية. ريشليو، الذي لديه مسؤوليات في برامج □□□□□□□□□□□□□، قدم أيضاً مساهمة تعليمية عالية. مع أوليفييه، المساعد القانوني النشط في □□□□□□□□□□□□□، رافقنا ريشليو في الميدان وكان مرشدًا ومترجمًا لنا. كما قام ريشليو بإجراء بعض الدراسات الميدانية الأكثر شمولاً نيابة عنا. خلال إقامتنا القصيرة في ليبروفيل، قدم لنا الأشخاص التاليون بكرم معلومات: جان
تشارلز سيموبيانغ، مستشار في التنمية والحوكمة، □□□□؛ كوينتين مونييه، مساعد كبير مستشار تقني، تطوير بدائل لعية للاستكشاف غير القانوني □□□□□□□-2□، برنامج □□□□ □□□□□□؛ روز أوندو ناتسومي، رئيس قسم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة عمر بونغو؛ كيال بولين من □□□□□□□؛ تشارلز ندوتوم- أوبامي، مدير قسم الغابات المجتمعية الجديد، وزارة
المياه والغابات؛ أوغست أكوميزوغو، مدير العمليات الأرضية، وزارة الاقتصاد والمالية والمساهمات؛ ميشيل ديلبرا، مستشار سابق في وزارة الإسكان؛ إريك بينجامينسون، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الغابون، ومدير المكتب الإقليمي للوكالة الوطنية للسجل العقاري في ووليو-نتيم. نشكر جميع هؤلاء الأشخاص على الوقت الذي منحوه لنا والمعلومات التي قدموها. كما نتوجه
بالشكر إلى هيلين بلانشار، جمعية الحفاظ على الحياة البرية، وسام نزييينغوي كاسا، □□□□□□□□□□□□□، على مساهمتهم القيمة في الخرائط والبيانات الجغرافية للغابون. نحن ممتنون أيضًا لإنوسنت م با أست، رئيس قرية إيساسا الواقعة في ضواحي ليبروفيل، وكذلك لسكان قرى بولوسوفيلي وأوجي، في مقاطعة ووليو-نتيم وتونو وموكوكو، في مقاطعة نيانغا.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 11 مقدمة تتناول هذه الدراسة فحصًا نقديًا لوضع حقوق الأراضي في الغابون اليوم. حيث تشكل الغابات حوالي 58 من مساحة الأراضي الغابونية، يتم دراسة حقوق الأراضي والغابات معًا. نظرًا لأن 58 من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، يتم أيضًا أخذ قضايا الملكية الحضرية في الاعتبار. وهذا مفيد لتقييم معالجة حقوق
الملكية بشكل عام، ولتسليط الضوء على العلاقة بين السكان الحضريين والريفيين التي من شأنها أن تؤثر على حيازة الأراضي. السؤال المؤسس لهذه الدراسة بسيط: ما هي حقوق الأراضي التي يمتلكها المواطنون الغابونيون وفقًا للقانون وفي الواقع، وإذا كانت تعتبر ضعيفة أو مهددة، فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين الوضع؟ في هذا السياق، تشمل حقوق الأراضي حقوق
الموارد الطبيعية السطحية وتحت الأرض، بالإضافة إلى حقوق المياه. الفرضية التي تستند إليها هذه الدراسة بسيطة: إن الاعتراف بالغابونيين كمالكين شرعيين حقيقيين للأراضي والموارد أمر حاسم من أجل تحول اجتماعي مستدام في الاقتصادات الزراعية. وهذا يشمل حقوق الأراضي القابلة للبناء في المناطق الحضرية والريفية. إن العثور على مسارات للتحول الاجتماعي تهدف صراحة
إلى تضمين، بدلاً من استبعاد، الأغلبية الفقيرة هو سؤال حاسم يجب أن تواجهه الدول الحديثة في أفريقيا. إن مخاطر المجاعة، والانفصال الجسدي والاجتماعي، والتدهور غير القابل للإصلاح، والنزاعات تُفهم اليوم بشكل أفضل على أنها نتيجة للإخفاقات الاجتماعية والسياسية في مراعاة مصالح الأغلبية الفقيرة. تُستخدم وجهات نظر تاريخية ومقارنة للمساعدة في تناول الموضوع.
لقد كان للماضي تأثير كبير على كيفية معالجة حقوق الأراضي المعاصرة في الغابون، بدءًا من الفترة الاستعمارية. تقارن التحليل المقارن هذا المعالجة بمعالجة حقوق الملكية وإدارة الموارد في دول أفريقية أخرى. الهدف من ذلك هو المساعدة في تحديد التقدم المحتمل. تُستخدم بشكل أساسي وجهة نظر قانونية في كلا التحليلين. لم تُنسَ خصوصية الغابون. بشكل أكثر تحديدًا،
تؤخذ الحقائق التالية في الاعتبار: 1. نسبة استثنائية عالية من السكان الغابونيين تعيش في المدن؛ 2. كثافة السكان هي واحدة من الأدنى في جميع أنحاء أفريقيا. يُوصف الغابون أحيانًا بأنه فارغ ؛ 3. تشكل الغابات الجزء الأكبر من الأراضي، وتعتمد سبل العيش مثل الاعتماد التجاري بشكل كبير عليها؛ 4. بينما تكون نسبة الأراضي القابلة للزراعة مرتفعة، فإن استخدام
الأراضي الزراعية محدود، وحصة الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الزراعة ضئيلة، مع واردات كبيرة من المواد الغذائية الأساسية؛ 5. بينما يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد من بين الأعلى في أفريقيا، فإن مستوى الفقر مرتفع، مما يعكس تفاوتات داخلية كبيرة؛ 6. تميز الفترة الاستعمارية في الغابون، من جهة، بمعدلات عالية من الهجرة الداخلية، ومن جهة أخرى، بالتوطين
القسري، مع تأثير خاص على الأنماط الحالية للسكان وحيازة الأراضي: 7. احتفظ الغابون بروابط سياسية وعسكرية واقتصادية وقانونية وثقافية وثيقة مع مستعمره السابق، فرنسا؛ 8. تأجير الموارد، والسيطرة على الأراضي الناتجة عن ذلك، موجود منذ فترة طويلة في الغابون وهو كبير؛ 9. المنظمات غير الحكومية هناك ليست متطورة بشكل صحيح، ولا يتم تشجيعها. بشكل آخر، فإن وضع
الغابون بعيد عن كونه فريدًا في القارة. يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بالماضي الاستعماري المشترك خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتاريخ المشترك للديكتاتورية ما بعد الاستعمار التي لا تزال تؤخر وتعيق بشكل خفي التغيير الديمقراطي ، والطبيعة النيو-زبائنية للسياسة التي تعزز المصالح الخاصة، بدلاً من المصلحة العامة في اتخاذ القرارات السياسية ،
والطبيعة المنقسمة بشدة للمجتمع من حيث الثروات والأصوات، والاختلافات في المصالح بين النخب الأقلية والأغلبية الفقيرة فيما يتعلق بالأراضي والموارد، وضعف الحوكمة اللامركزية، التي ينبغي أن تسمح بتوقع أن تُسمع حقوق وأصوات الشعب. في الوقت الحالي، يشارك الغابون أيضًا مع العديد من الدول الأفريقية الأخرى في سياسة عدوانية لاستئجار موارده للمستثمرين الأجانب،
في الأساس. عرض سيتم تناول جميع المواضيع المذكورة أعلاه في الهيكل التالي: يركز الفصل الأول على القانون الساري حاليًا بشأن حقوق الأراضي والموارد في الغابون، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للسكان الريفيين . يستعرض الفصل الثاني بدايات التاريخ الحديث للغابون كدولة، لاكتشاف كيف ظهرت المعايير القانونية الحالية

بالإضافة إلى الملكية
العقارية . يتضمن ذلك عدة جوانب. أولاً، تم مراجعة تاريخ الاستيطان في الغابون، للكشف عما إذا وكيف تم هيكلة الوصول والحقوق إلى الأراضي بطريقة إقليمية وداخلية. يتم تتبع تأثير هيمنة التجارة الأوروبية والاستعمار على حيازة الأراضي العرفية. يتم إيلاء اهتمام خاص لتقديم، تحت الإدارة الفرنسية، قوانين رسمية تتعلق بالأراضي والموارد، بالإضافة إلى كيفية معالجة
هذه القوانين لمصالح الملكية للأقليات الأصلية. معًا، تساعدنا هذه النوافذ على البيئة القانونية والاجتماعية والسياسية في فهم ما يحفز السياسة العقارية الحالية في الغابون. يعيدنا الفصل الثالث إلى الحاضر. يتم تقديم تذكير بحالة حقوق الأراضي ويتم دراسة آثار الاستراتيجيات الحالية. يشمل ذلك تعزيزًا واضحًا للتنازلات والاتجاهات نحو التأجير. يتم فحص العلاقة
بين السكان الحضريين والريفيين، باعتبارها تؤثر على حقوق الأراضي. يتم استخلاص استنتاجات بشأن مواقف الدولة الغابونية بشأن حقوق الأراضي والموارد، بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية المطلوبة لصالح الفقراء. في هذا الفصل، يتم أيضًا النظر في كيفية تشجيع وتحقيق التغييرات. لهذا الغرض، سيتم فحص مواقف الدول الأفريقية الأخرى بشأن مثل هذه القضايا. ستنبثق
الإجراءات المقترحة من ذلك. ستتجاوز بالضرورة القضايا الفورية لحقوق الأراضي لتصل إلى الحوكمة. التوضيح 2:
الجغرافيا الفيزيائية للغابون بحيرة أونانغوي بحيرة نكومي بحيرة إيغويلا بحيرة ندوغو ميندو بونليند ليكوني دجواه جددي كومو أوكانا أوغوي نجوني مصب الغابون أوغوي أوغوي نيانغا هضبة ووليو-نتم هضبة ووليو-نتم جبال الكريستال كتلة تشاييليو كتلة مايوومبي جبال
الكريستال كتلة تشاييليو كتلة مايوومبي كونغو المحيط الأطلسي غينيا الإكوادور حديقة لوغانغو الوطنية حديقة واكا الوطنية حديقة موكلا با دو دو الوطنية حديقة لوبي الوطنية حديقة بيروغو الوطنية حديقة هضبة باتيكي الوطنية حديقة إيفيندو الوطنية حديقة موغانه الوطنية حديقة مينكيبي الوطنية حديقة جبال الكريستال الوطنية حديقة أكندا الوطنية حديقة بونغارا الوطنية
حديقة لوغانغو الوطنية رابي-ندوغو أوغوي ونغا-ونغوي حديقة واكا الوطنية حديقة موكلا با دو دو الوطنية حديقة لوبي الوطنية حديقة بيروغو الوطنية حديقة هضبة باتيكي الوطنية حديقة إيفيندو الوطنية حديقة موغانه الوطنية حديقة مينكيبي الوطنية حديقة جبال الكريستال الوطنية حديقة أكندا الوطنية حديقة بونغارا الوطنية 089 م بيروغو 579 م حديقة مايوومبي الوطنية 0 - 002
م أنهار 002 - 004 م 004 م الحدائق الوطنية المناطق المحمية 001 كم 0 05 المحيط، الأنهار، البحيرات الحدود غير مشجرة مشجرة غابة كثيفة المناطق الحضرية 001 كم 0 05 المحيط، الأنهار، البحيرات الحدود غير مشجرة مشجرة غابة كثيفة المناطق الحضرية 001 كم 0 05 0 - 002 م نهر 002 - 004 م 004 م حديقة وطنية مناطق محمية 001 كم 0 05 المحيط، الأنهار، البحيرات
الحدود غير مشجرة مشجرة غابة كثيفة المناطق الحضرية 001 كم 0 05 0 - 002 م نهر 002 - 004 م 004 م حديقة وطنية مناطق محمية 001 كم 0 05

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 41 يواجه البجمان في الغابون نفس الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي ونفس التهميش كما هو الحال في معظم حوض الكونغو

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 51 الفصل 1 وضع حقوق الأراضي والموارد في الغابون

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 61 1 السياق الإطاران 1 و 2 يقدمان معلومات عامة عن الغابون.
الإطار 1: لمحة عن الغابون الحديث المساحة الإجمالية للبلاد 008,667,62 هكتار المساحة الإجمالية للبلاد باستثناء المياه 007,667,52 هكتار المياه الداخلية 000,914,2 هكتار 3.9 من المساحة الإجمالية حوض أوغو
000,512 كم موقع البلاد بالنسبة
لمساحتها 92 في إفريقيا، 67 في العالم تقريبًا بحجم بوركينا فاسو ونيوزيلندا أهم المناطق الإيكولوجية الجغرافية السواحل، الجبال الوسطى، السافانا الشرقية الموارد الطبيعية الرئيسية الغابات، النفط، خام الحديد، المنغنيز، بالإضافة إلى كميات صغيرة من الذهب، الألماس و النيوبوم الأراضي الزراعية ونسبة المساحة 004,351,5 هكتار، 02 المناطق

الحرجية ونسبة
المساحة □ □ □ □ 000,000,22 هكتار، 02 هكتار لكل فرد، 4.58 □ المناطق المحمية بالهكتار والنسبة 000,414,3 هكتار باستثناء المياه. وهذا يمثل 7.21 □ من المساحة الإجمالية للأراضي فئات المناطق المحمية المحميات الطبيعية: 000,01 هكتار. المحميات الرئاسية: 861,560,4 هكتار أو حوالي 51 □ من المساحة الإجمالية للبلاد المحميات الحيوانية والحدائق الوطنية: 000,429,2 هكتار
□31 حديقة وطنية □ معدل إزالة الغابات أقل من 1 □ □واحد من أدنى المعدلات في إفريقيا □ أهم المشاكل البيئية تلوث المياه □المبيدات □، سوء التخلص من النفايات □التعدين، النفط، المنزلية، وغيرها □، حرائق الغابات الأنواع الحرجية حوالي 000,8. يتم استغلال 06 نوعًا فقط لأغراض تجارية. نوع واحد، الأوكوم ، كان دائمًا الشجرة الرئيسية المستغلة للخشب. الأنواع الحيوانية
779، منها 12 تتمتع بحماية جزئية و71 بحماية كاملة الناتج المحلي الإجمالي للفرد 000,01 دولار □أمريكي □ □دولة ذات دخل متوسط مرتفع □ □346,8 دولار أمريكي، البنك الدولي، 0102 □ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.5 □ □0102 □. نمو سلبي في 8002-90 الدين العام 05 □ □5002 □، ولكن يُقدّر أنه في تراجع في 1102 النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يمثل النفط 05 □ من
الناتج المحلي الإجمالي، 06 □ من إيرادات الدولة و08 □ من الصادرات. الغابون هو رابع أكبر منتج في إفريقيا جنوب الصحراء. معادن أخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3 □ □بشكل رئيسي من المنغنيز، حيث الغابون هو ثاني أكبر منتج عالمي □، خام الحديد، الذهب الغابات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.4 □ تساهم بمقدار 3.13 مليون يورو في الضرائب والرسوم، ومع ذلك تغطي
الغابات 58 □ من مساحة البلاد. الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 8.3 □ □مقابل 51 □ في الستينيات □
السياسات الرئيسية برنامج الغابون الناشئ الجديد □9002 □: إصلاح اقتصادي يهدف إلى تنويع اقتصاد الغابون ويعتمد على ثلاثة أعمدة: الصناعات، الخدمات والبيئة. يستهدف بشكل خاص المعادن، التنويع □خصوصًا خارج النفط، لصالح الخشب، الصيد، السياحة، التعدين، البناء،
إلخ □، الخدمات □الصحة، التعليم، البحث، تكنولوجيا المعلومات، الإعلام □ والتنمية البيئية المستندات السياسية الرئيسية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر □5002 □ وثيقة رؤية 5202 □5002 □ برنامج الاستثمار العام □5002 □ برنامج القطاع الغابي-البيئي □ □ □ □ □ □ □5002 □

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 71 الاستثمار العام زيادة متوقعة تتراوح بين 61-04 □ بين 0102 و6102 الطرق المعبدة كنسبة من إجمالي الطرق 01 □ □مقارنة بمتوسط 71 □ في المنطقة □ الهيكل الإداري 9 مقاطعات، 25 إدارة، 62 منطقة، 521 كانتون، 05 بلدية، 403,3 قرى ومجموعات قرى السكان 552,545,1 □تقدير 1102، وفقًا لاستنتاجات من آخر تعداد رسمي من 3991
والتعدادات الإدارية التي تُجرى كل عامين □ التوزيع حسب العمر 14 □ من السكان أقل من 51 عامًا. معدل الاعتماد مرتفع جدًا 57 □ أقل من 03 عامًا السكان الحضريين □الريفيين حضرية: 4.68 □. ريفية: 6.31 □ الكثافة السكانية الحضرية □الريفية حضرية: 052-003 شخص لكل كم . ريفية: 5.7 شخص لكل كم السكان الريفيون أقل نسبة في جميع أنحاء إفريقيا. حوالي 000,012 شخص فقط. مع 4.5
شخص لكل أسرة، سيكون ذلك فقط 000,04 أسرة ريفية التحضر في عام 0691، كان هناك فقط 02 □ من السكان حضريين. وقد زادت هذه النسبة لتصل إلى 37 □ في 5891، ثم 58 □ في 3991 أكثر المناطق كثافة سكانية مقاطعة استواري: 7.34 □، هاوت أوغو □ □ : 51 □ □الشمال والجنوب أقل كثافة □ السكان في ليبرفيل 05 □ من السكان يعيشون في ليبرفيل السكان الذكور والإناث الذكور: 6.75 □. الإناث:
4.25 □ معدل نمو السكان سنويًا 8.1 □ □برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1102 □، 9.1 □ □البنك الدولي 0102 □ الترتيب في مؤشر التنمية البشرية 39 في 961 دولة □846.0 - يتجاوز المتوسط العالمي □ □برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1102 □ 601 □476.0 □ □البنك الدولي 1102 □ معدل الفقر معدل الفقر المتعدد الأبعاد 4.53 □ السكان الذين يعيشون بأقل من 52.1 دولار في اليوم 8.4 □ نسبة
دخل الأغنياء 02 □ حو نصف الدخل القومي نسبة دخل الفقراء 02 □ 2.6 □ □5002 □ أكثر الفئات ضعفًا النساء، حيث تعيش 73 □ منهن في فقر مدقع معدل الفقر الريفي □الحضري ريفي: 54 □. حضري: 03 □ أكثر المناطق فقراً في البلاد: الجنوب □45 □ □ أقل المناطق فقراً: ليبرفيل □32 □ □ معدل البطالة 12 □ 6002 متوسط العمر المتوقع □العمر □ 7.26

سنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون
1102 8.16 سنة البنك الدولي، بيانات 0102 معدل الخصوبة 3.3 ولادة لكل امرأة 9002 معدل محو الأمية بين البالغين كنسبة 51 سنة وما فوق 2.36   1102 ، ولكن 7.78 للفئة العمرية المعنية من فوق 51 عامًا معالجة مصادر المياه 78 من السكان لديهم وصول إلى مصادر مياه شرب 1102 معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 19 5002 المجموعات العرقية 67 مجموعة
عرقية، 74 مجموعة فرعية في تسع مجموعات عرقية و11 مجموعة لغوية. البجمان الأصليون: 01 إلى 000,02 باكا، بابونغو، باكوا، باجاما، باريما، أكولا و أكوا. البانتو الأصليون: فانغ، بابونوا، نزيبي، أوباما، ميني، كوتا، شيرا، بورو وكاندي.
البانتو غير الأصليين: نيجيريون، بنينيون، كاميرونيون وسنغاليون الأوروبيون: بشكل رئيسي فرنسيون 000,11 مواطن فرنسي في 1102
الديانات المسيحية: 37 . الديانات الأصلية: 01 . الإسلام: 21 المصادر: متنوعة، مثل على سبيل المثال   وآخرون، 1102، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، 1102، البنك الدولي بيانات 0102 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي   .
-- 71 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 81 الإطار 2: الجدول الزمني للغابون 000,03 قبل الميلاد قبل الحاضر يُعتقد أن الغابون كانت مأهولة، بشكل ضعيف، من قبل صيادين وجامعي الثمار منذ تلك الفترة 007,2 قبل الميلاد آثار لمجتمعات زراعية بانتو قائمة سنة 0011 تدخل بعض المجموعات الحديثة في المنطقة حتى القرن الثالث عشر 2741-48 يصل التجار إلى استواري
كمو، يستكشفون الساحل ويجدونه مشغولاً بالفعل. إنشاء مراكز متقدمة صغيرة في كاب لوبيز قرية تُعرف باسم مانجي حتى عام 5191، السنة التي أخذت فيها اسم بورت-جانتي 0051 وصول أول المبشرين البرتغاليين 0851 تؤدي ضم البرتغال إلى إسبانيا إلى تراجع كبير في النشاط على ساحل الغابون. وصول التجار الإنجليز والفرنسيين 0851-5781 الفترة الرئيسية لتجارة العبيد التي
تؤثر على الغابون. يشارك الأفارقة بشكل مباشر كمزودين للعبيد وكوسطاء لقادة السفن الأوروبية. تحدث هجرات مع هروب بعض الأشخاص الذين يرغبون في تجنب القبض عليهم. يقوم آخرون بتطوير الداخل للسيطرة على التجارة أو التحكم في الطرق المؤدية إلى الساحل 0661-0871 تسيطر قبائل الفيلي، من مملكة لوانغو في أنغولا والكونغو، على تجارة العبيد في الجنوب والوسط من الغابون،
مما يخلق الموانئ التجارية في مايوما وكاب لوبيز. تم نقل مليون عبد بين 5861 و3971 0871-5781 تسيطر الشبكات في الوسط والشمال على حركة الفيلي، حيث تشارك أساسًا عشائر أورونغو حول كاب لوبيز ومبونغوي في استواري كمو ليبرفيل 6081-5781 توقف البريطانيون والفرنسيون والهولنديون عن تجارة العبيد، مما يفتح الطريق للتجار البرتغاليين والإسبان والبرازيليين الذين
يزودون العبيد للبرازيل وكوبا. زيادة في تجارة الأبنوس، العاج، صمغ المطاط، الأقمشة المصنوعة من الرافيا والجلود منذ السنوات 0381 تبدأ الثورة الصناعية في أوروبا في زيادة كبيرة في بيع المنتجات الأوروبية في الغابون، مما يجلب الأقمشة، المناجل، الأجراس، البنادق، الفؤوس، قضبان الحديد، أسلاك النحاس، الأحواض النحاسية   نبتون ، إلخ. تنتج قبيلة فانغ بنفسها
النحاس، والنحاس الأصفر والحديد عالي الجودة، لكنها لا تستطيع المنافسة مع الواردات 9181 يستقر أول المبشرين الإنجليز. يقدم إدوارد بوديتش دفاتر سفر مهمة السنوات 0281-04 الملك ر أوغواروي   الملك الزجاجي   على استواري يستقبل المبشرين الإنجليز 9391 يوقع زعيما أوبونغوي الملك دينيس رابونتشومبو والملك ويليام على الضفة الجنوبية للاستواري مع فرنسا، متنازلين
عن أراضٍ لتطويرات عسكرية وغيرها 1481-24 يتنازل زعيمان آخران على ضفة الاستواري أنغويل دووي الملك لويس وآخر عن أراضيهم ويقبلون بالتخلي عن تجارة العبيد 2481-54 تأسست أول بعثة أمريكية في مايو 2481 على أراضي ر أوغواروي الملك الزجاجي . زيادة في عدد التجار البريطانيين والأمريكيين والألمان الذين يستقرون هناك 81 يونيو 3481 أنشأ الفرنسيون حصن أومال على
أراضي الملك لويس 3481-9581 تدار الغابون الفرنسية من قبل السنغال كجزء من ممتلكات إفريقيا الغربية الفرنسية. اعتبارًا من 9581، تم نقل الإدارة إلى ليبرفيل 4481 تأسس الفرنسيون البعثة الكاثوليكية. معاهدة مع الملك الزجاجي للحصول على أراضيه 5481 أنشأ المبشرون أول مدرسة فرنسية في الغابون، سانت ماري 4481-95 أنشأ الفرنسيون

كارتل مكتب الغابون لمنافسة
التجارة البريطانية والألمانية ولإعتراض السفن التجارية 4481 تم إدخال الكاكاو، الذي تم استغلاله تجاريًا من قبل الألمان بعد عام 0091، عندما كانت ووليو-نتم لا تزال جزءًا من الكاميرون، وتم إعادة إطلاقه في الغابون كمنتج تصدير في عشرينيات القرن الماضي 6481 تم توقيع معاهدات مع زعيم آخر من مبونغوي وسكي 6481 من أجل تعزيز الهيمنة الفرنسية في الاستواري، يوقع
قائد بحري مرة أخرى معاهدة مع زعماء الاستواري، متنازلاً صراحةً لفرنسا عن سيادة المنطقة بأكملها. تأسيس مستعمرة الغابون الفرنسية 6481-58 تم توقيع معاهدات أخرى مع زعماء الداخل 72 أبريل 8481 تم حظر العبودية رسميًا بموجب القانون في جميع المستعمرات الفرنسية، ولكنها تستمر خارج حدود المستعمرة الساحلية 9481 تأسست ليبرفيل رسميًا من قبل عبيد محررين من
الإليزيه ، السفينة الفرنسية، واستقروا في هذا المكان. في غضون عام، استقر 162 عبداً محرراً من سفن أخرى 62 فبراير 9581 تشكل الغابون وحدة إدارية كاملة: المؤسسات الفرنسية لساحل الذهب والغابون
-- 81 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 91 6581-36 قام المستكشف الفرنسي الأمريكي بول دو شاييو برحلته الأولى المهمة إلى الداخل، حيث قدم معلومات قيمة عن الغابون في ذلك الوقت 5681-66 أدى مرض الجدري إلى هروب وموت العديد من الأشخاص. كان المرض منتشرًا فقط على الساحل حتى خمسينيات القرن التاسع عشر. عاد للظهور في التسعينيات من القرن التاسع عشر
9681-0391 بدأ المقاومة الغابونية ضد السيطرة العسكرية والتجارية الفرنسية على الساحل والمناطق التجارية القريبة، 78-1875 ةقرفتم ةحلسم تامجهو تادرمت لكش ةذختم ،نوباغلا ءاحنأ عيمج يف كلذ دعب رشتن استكشافات رسمية جديدة يقودها بيير سافورغنان دي برازافا إلى الداخل أراضي تيكي 9781-28 استكشاف ثانٍ يقوم به دي برازافا، وإنشاء الموقع الفرنسي في فرانسفيل
2881 يدعو دي برازافا بقوة لإنشاء مستعمرة أكبر 3881 تستعيد وزارة الشؤون البحرية السيطرة على المستعمرة الساحلية. الاسم الجديد للغابون هو المؤسسات الفرنسية في خليج غينيا 3881-58 الاستكشاف الرسمي الثالث الذي يقوده دي برازافا بعثة غرب إفريقيا ينشئ مواقع في أوجووي و الكونغو الأوسط. توسع نطاق المستعمرة الساحلية للغابون 4881-58 اجتمعت مؤتمر برلين في
برلين 31 قوة أوروبية وأمريكا، لمناقشة العلاقات التجارية في إفريقيا الغربية، وذلك بسبب الحقوق الباهظة التي فرضتها فرنسا على الغابون والكونغو، شمل ذلك الرسوم الباهظة التي طلبت من التجار لعبور الأنهار 62 فبراير 5881 توقيع معاهدة برلين التي تؤسس أوجووي وحوض الكونغو كمناطق تجارية حرة وتحد من حق فرنسا في فرض رسوم الاستيراد والتصدير 5881-0091 تقسيم
إفريقيا: قامت الدول الأوروبية بتقسيمها، لضمان مناطق نفوذ تجارية واسعة. تتحول هذه الاحتكارات على المناطق التجارية بسرعة إلى مستعمرات إدارية 42 ديسمبر 5881 اتفاق حول نقل الحدود الشمالية بين الكاميرون الألماني والكاميرون الفرنسي مختلفة عن الخط السابق لعام 4681، الذي تم قبوله بشكل غير رسمي 92 يونيو 6881 مرسوم ينشئ مستعمرتين ذاتيتين في الكونغو الأوسط
والغابون، كلاهما تحت إدارة دي برازافا. تم تعيين الدكتور. بالاي نائب حاكم مستعمرة الغابون 62 يوليو 6881 اتفاقية موقعة بين الكونغو الأوسط والغابون 11 نوفمبر 8881 تم توحيد الغابون والكونغو الأوسط تحت اسم غابون-كونغو تحت إدارة دي برازافا 03 أبريل 1981 ترتيب معدل مع الاسم الجديد للكونغو الفرنسي، الذي يتم إدارته من ليبرفيل 0091 في ذلك العام، تم استكشاف
جميع أنحاء الغابون وتم الاتصال بالزعماء 3091 تم إضافة منطقتين إضافيتين إلى الكونغو الفرنسي تشاد وأوبانغوي-تشاري وتشكل المناطق الأربعة مستعمرات ذاتية 11 يوليو 4091 تصبح برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسي 51 يناير 0191 إنشاء اتحاد إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، بما في ذلك أربعة أراضي، مع إدارة مركزية في برازافيل التي تكتب وتصدر جميع القوانين لجميع
الأراضي الأربعة. كل منطقة تديرها نائب عام ومجلس حكام 1191 تم تعديل الاتفاق بين الكاميرون الألماني والغابون الفرنسي لمنح الجزء الأكبر من ووليو-نتم إلى ألمانيا 4 نوفمبر 1191 . تم الانتهاء من تحديد الحدود في عام 3191 4191-7981 تؤدي السياسة الفرنسية المتمثلة في تسليم البلاد إلى الامتيازات الاحتكارية إلى هجرات، وموت، وتدمير المزارع، والقرى والشبكات

التجارية القائمة. تعاني العديد من العشائر، لكن القليل منها يستفيد. يتم إبعاد التجار البريطانيين والألمان 9981-4191 تبدأ عمليات النقل القسري لتسهيل السيطرة على العمل للامتيازات، ورفع الضرائب، وزيادة السيطرة على السكان المتمردين. سنوات 0981-0291 تُطلق مقاطعات التجار الأوروبيين بشكل دوري، وخاصة من قبل الوسطاء الساحليين الذين فقدوا تجارتهم واضطروا

لدفع أسعار مرتفعة للمنتجات الأوروبية 0091 توقيع مع غينيا الاستوائية الإسبانية على الاتفاقية بشأن ترسيم الحدود 0091 إدخال ضريبة الرأس لزيادة الإيرادات لدعم المستعمرة 1191 مجاعة، ناتجة عن مغادرة المزارعين للعمل في معسكرات الحطابين، العمل القسري، إعادة التوطين، إلخ. 4191-81 بعد الحرب، تستعيد فرنسا السيطرة على ووليو-نتم كجزء من الغابون، وهو ما تم

تأكيده بموجب معاهدة فرساي في عام 9191 8191-54 □استغلال بدون استثمار □، يأخذ في الاعتبار النهب والقمع المنهجي 6191-5291 مجاعة كبيرة، تودي بحياة الآلاف 3291-82 تطوير السكك الحديدية نحو الداخل

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 02 سنوات 0291 تكثيف العمل القسري 7291 تصل مبيعات خشب الأوكومه إلى ذروتها سنوات 0291-0391 تستأنف عمليات النقل القسري □إعادة التجميع □، خاصة في الشمال، مع التركيز على الزراعة، والتحويل الديني، وتحسين المرافق الصحية 2391 نهاية الثورات المحلية ضد السلطة الفرنسية، بما في ذلك في هاوت-أوجووي وأوجووي-إيفيندو

سنوات 0391 أزمة صناعة الخشب بعد أن أثرت الكساد على الأسواق في 2391-33 03 يونيو 4391 يفقد الغابون استقلاله المالي ويصبح مجرد منطقة من □ □ □ 7391 يستعيد الغابون وضعه ككيان ذاتي من □ □ □ 0491 يدعو الرئيس الفرنسي شارل ديغول الأفارقة لدعم أوروبا في الحرب 03 يناير 4491 عقد مؤتمر في برازافيل، حيث يدرك ديغول أنه يجب عليه منح المزيد من السلطة للسكان المحليين

ويعد بذلك 5491 إعادة تنظيم إدارة الغابون إلى تسع مناطق، كل منها مقسمة إلى مقاطعات 6491 على الرغم من المقاومة، يتم ربط هاوت-أوجووي بالغابون وليس الكونغو 6491 تأسيس مجتمع فرنسي □الاتحاد الفرنسي □ 6491 بناء أكبر مصنع خشب في العالم، الذي يجذب آلاف الأشخاص إلى بورت-جانتي 6491 مع اعتماد الجمهورية الخامسة في فرنسا، تم الاعتراف للغابون ومستعمرات أخرى بحق

التصويت، وحق المواطنة الفرنسية وإمكانية إرسال ممثلين إلى البرلمان الفرنسي 61 أكتوبر 6491 تم منح □استقلال إداري ومالي □ للغابون 6491-74 تقاتل نقابات العمال من أجل ظروف أفضل 21 يناير 7491 يرسل الغابون خمسة ممثلين إلى الجمعية العامة للاتحاد التي تنشئ مجالس حكومية في كل دولة 7491 تم نقل الحدود مع الكاميرون والكونغو 1391-08 تستمر حملات إعادة التجميع.

سيُطلب من البعض، في عام 0991، الاقتراب من الطرق □البيغمي، على وجه الخصوص □ 0491-07 تغيير هائل في توزيع السكان، مع تركيز كبير على طول الطرق 6591 تم انتخاب ليون مبا نائبًا لرئيس مجلس حكومة الغابون 82 نوفمبر 8591 إعلان جمهورية الغابون مع رئيس الوزراء كقائد، جمهورية ذاتية ضمن المجتمع الفرنسي □مثل 24 دولة أخرى، باستثناء غينيا الفرنسية □. □ □دستور الغابون

لعام 8591 هو نسخة مطابقة لدستور الجمهورية الخامسة الفرنسية. 81 فبراير 9591 يصبح ليون مبا رئيسًا بموجب الدستور الجديد. رفض أوبام، مرشح أكثر اشتراكية ومعادٍ للفرنسيين □مدعوم بشكل رئيسي من قبل الفانغ □ 71 أغسطس 0691 استقلال عن فرنسا. فقط 78 خريجًا من الجامعات الفرنسية. لم يكمل أحد في الغابون تعليمه الثانوي وكان هناك فقط 6302 طالبًا في المدارس الثانوية

في عام 0691 0691-76 الرئيس الأول، ليون مبا، يواصل علاقات وثيقة مع فرنسا، مع 51 اتفاقية تعاون لتمديد وجود ودعم الأخيرة. الحفاظ على الوجود العسكري الفرنسي 0691-08 ازدهار نفطي وتزايد التحضر 4691 تم قمع التمرد ضد الرئيس مبا بواسطة القوات الفرنسية، التي تحمي المصالح النفطية الضخمة والمصالح التجارية الأخرى 7691 الرئيس الثاني المنتخب: عمر بونغو 8691

تأسيس الحزب الواحد: الحزب الديمقراطي الغابوني □ □ □ □ □ 3791 إعادة انتخاب عمر بونغو 5791 تأسيس التنظيم الإداري الحالي: تصبح المقاطعات التسع محافظات وتُنظم المقاطعات الفرعية في 73 دائرة 9791 إعادة انتخاب عمر بونغو 2891 يطالب حركة التجديد الوطني بديمقراطية متعددة الأحزاب، لكن يتم قمعها 6891 إعادة انتخاب عمر بونغو سنوات 0891 انخفاض عائدات النفط 0991 تؤدي

الإضرابات، والمظاهرات وتشكيل الأحزاب إلى مؤتمر وطني في أبريل 0991، الذي يؤدي إلى نظام متعدد الأحزاب.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 12 1991 دستور جديد، يتميز بشكل أساسي بطابعه التعددي 3991 إعادة انتخاب عمر بونغو 8991 إعادة انتخاب عمر بونغو 4991 خفض قيمة الفرنك الأفريقي وتسريع استغلال الغابات، وتوسيع كبير للتنازلات حول عام 0002 3002 تحت قيادة عمر بونغو، تم تعديل الدستور لتمديد مدة ولاية الرئيس 5002 احتجاجات عنيفة، لكن عمر بونغو
أعيد انتخابه مرة أخرى، على الرغم من اتهامات بالتزوير وعدم انتظام الانتخابات 8 يونيو 9002 وفاة عمر بونغو، مما أنهى 94 عامًا من الرئاسة سبتمبر 9002 انتخابات واضطرابات مدنية. رفض النتائج، وإعادة فرز الأصوات علي بونغو أونديمبا، ابن عمر بونغو، تم انتخابه، لكن مع أدلة واضحة على التزوير وعدم انتظام الانتخابات المصادر: انظر الفصل الثاني. 1.1 زاوية قانونية
يتبنى هذا المستند زاوية قانونية لتحديد وضع حقوق الأراضي للمواطنين في الغابون. ويرجع ذلك إلى أن سياسة الدولة تعبر بشكل أكثر دقة في الأحكام القانونية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة وطنية محددة للأراضي. علاوة على ذلك، توفر القوانين منصة للطعن في الفشل السياسي في احترام المصالح الأرضية للأغلبية. العيب الرئيسي في النهج القانوني هو أنه يقدم القليل من
الإشارات حول سيادة القانون أو وصول السكان إلى العدالة. 2.1 المصالح الأرضية يستخدم مصطلح المصالح الأرضية هنا كعبارة شاملة، للتعبير عن كيفية تعريف ومعالجة المصالح أو الحقوق الأرضية الفردية، الأسرية، الجماعية أو الخاصة بالشركات. دون تحديد ما إذا كانت هذه المصالح تتعلق بالملكية، الوصول، الاستخدام أو مصالح أخرى، أو إلى أي مدى يتم احترامها كحقوق
قانونية. لا تغطي المصالح الأرضية فقط الحقوق أو المصالح في الأراضي أو التربة، ولكن أيضًا موارد الأرض، مثل الغابات والمنتجات الحرجية، والزيوت والمعادن المستخرجة من السطح أو تحت الأرض، والمياه الساحلية والداخلية. قد لا تتطابق المصالح المحددة في قوانين الدولة مع القوانين المحلية أو العرفية. في الواقع، على مدى أكثر من 021 عامًا منذ بداية إدخال القوانين
الحكومية في أفريقيا، أظهرت أحكام هذه الأخيرة تناقضًا مذهلاً، وكانت مصدرًا للنزاعات. كما يتضح في الفصل الثالث أدناه، فإن مثل هذه الحالة في طريقها للتغيير. 3.1 الملكية العرفية والملكية القانونية أولاً، يمكن اعتبار مصطلحي الملكية العرفية والملكية المحلية متشابهين ويمكن استخدامهما بالتبادل 1. يشيران إلى المعايير والقواعد التي وضعتها المجتمعات لتعريف
وتنظيم حيازة الأراضي والحقوق 1 لا ينبغي الخلط بين مصطلح الملكية المحلية ومصطلح السكان الأصليين، حيث يستخدم الأخير بشكل أساسي للإشارة إلى الصيادين وجامعي الثمار والرعاة.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 22 على الموارد. في أفريقيا، يُعرف هذا النظام، أو نظام التنظيم، باسم الملكية العرفية. تُعرف القواعد الحالية بالقانون العرفي. وعادةً ما تكون هذه غير مكتوبة. تختلف التشريعات والملكية العرفية أو المحلية لعدة أعراق أو اقتصادات تستخدم الأراضي، بشكل أكثر وضوحًا بين أنظمة الصيادين وجامعي الثمار والرعاة
والمزارعين المستقرين. تعتبر استخدامات الأراضي عاملاً حاسمًا في قواعد الملكية العرفية. أهم فرق بين الملكية العرفية والملكية القانونية هو ببساطة أن الأولى جماعية ومحلية في المنطقة، بينما الأخيرة وطنية. تشير الملكية القانونية إلى نظام الملكية الأرضية كما هو محدد في القوانين الوطنية. وبالتالي، تميل القوانين القانونية إلى الظهور عندما يتم إنشاء الدول.
عادةً ما يتم وضع هذه القوانين أو الأنظمة الوطنية، ولكن ليس دائمًا، نتيجة للقرارات التي اعتمدها البرلمان، وإذا لم يكن من قبل البرلمان، من قبل الحكومة القائمة آنذاك الإطار 3 . الإطار 3: الإطار القانوني تختلف القوانين في أفريقيا الناطقة بالفرنسية والإنجليزية، في هذه الجوانب. بالنسبة للأنظمة الناطقة بالإنجليزية المعروفة أيضًا باسم أنظمة القانون العام ، يتم سن جميع القوانين المشاريع من قبل البرلمانات المنتخبة التي يجب أن تحتوي على غرفة واحدة أو غرفتين يجب أن يتم الموافقة على هذه القوانين من خلالها . يتم تفويض الوزراء الذين تم تعيينهم من خلال عملية سياسية بعد ذلك لوضع لوائح أو نصوص تنظيمية. هذه الأخيرة هي تشريعات ثانوية، وبالتالي يمكن إلغاؤها أو تعديلها بسهولة أكبر. ومع ذلك، لا يمكن
للوزير إصدار لوائح تتعلق بمسائل ذكرتها القوانين بشكل صريح. تحت النظام الناطق بالفرنسية المصدر الرئيسي لأنظمة

القانون المدني 2، يتم تنظيم القانون على النحو التالي: تشمل التشريعات قانونًا أوليًا اعتمده البرلمان أو مرسومًا بدأته الحكومة داخل مجلس الوزراء ، ثم تمت الموافقة عليه من قبل البرلمان. تشمل اللوائح المراسيم والقرارات. خلال الفترة
الاستعمارية في الغابون، كانت المراسيم تُعتمد من قبل مجلس الحكومة، ولكن تم إعدادها في العاصمة الفيدرالية برازافيل بعد عام 0191. تشير المراسيم إلى القوانين التي يصدرها الرئيس أو رئيس الوزراء. هذه هي الأدوات القانونية التي توضح كيفية تطبيق قانون أو مرسوم معين. يمكن للوزير المسؤول عن المجال المعني، أو جمعية من وزراء مختلفين، أو سلطات إدارية محلية
أخرى، مثل المحافظ أو العمدة، أيضًا إصدار قرارات، لتقديم توضيحات بشأن القواعد المنصوص عليها في قانون أو مرسوم. القرار مشابه للوائح القانون العام. علاوة على ذلك، هناك أعمال إدارية، مثل التعميمات والتوجيهات، والتي لها تأثير قانوني ويتم اعتمادها من قبل هيئات إدارية مختلفة لتنظيم العلاقات بين الإدارة وموظفيها. 2 كان قانون نابليون لعام 4081 في الأصل،
القانون المدني الفرنسي مستندًا إلى القانون الروماني وهو الذي أثر بشكل أكبر على تطوير أنظمة القانون المدني الحديثة منذ نهاية القرن الثامن عشر.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 32 4.1 السياق المتعلق بالقطاع العرفي يعتبر القطاع العرفي هو القطاع الأكثر أهمية في ملكية الأراضي في أفريقيا تقوم الغالبية العظمى من دول أفريقيا جنوب الصحراء بتنظيم الوصول إلى الأراضي والملكية من خلال المعايير العرفية. تُقدّر تقديرات حذرة أن أكثر من نصف مليار من الأفارقة الريفيين قد يكونون حائزين
عرفيين للأراضي وربما مليار بحلول عام 0502 . يشمل القطاع العرفي أحيانًا مناطق حضرية في أفريقيا، يتبع ملايين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية المعايير العرفية. ويرجع ذلك إلى أن العديد من المدن والمناطق الحضرية كانت في الأصل مناطق قروية، لم يتم إصدار أي تنظيم رسمي للحقوق لتغيير النظام المستخدم. وبالتالي، غالبًا ما يلجأ السكان إلى الأنظمة
والمعايير المجاورة للدفاع عن حقوقهم في الإشغال. على عكس الدولة، يدافع أعضاء الأحياء عن هذه الحقوق، مما يؤدي عادةً إلى نزاعات. نظرًا لأن العديد من الأحياء الحضرية غالبًا ما تكون مميزة عرقيًا، فإن العديد من هذه المعايير قد تكون متطابقة مع تلك التي يحترمها أعضاء القبائل أو العشائر في منازلهم في المناطق الريفية. إذا اعتبرنا أن أقل من 01 من المساحة
الإجمالية لأراضي أفريقيا جنوب الصحراء تخضع للقانون القانوني الرسمي، وإذا لاحظنا أن أقل من 2 من أفريقيا جنوب الصحراء مأهولة فعليًا بالمدن والمناطق الحضرية، فلا عجب أن حوالي 88 من المنطقة تُعتبر قطاعًا عرفيًا 3. عادةً ما تتلقى الملكية العرفية دعمًا قليلاً في القانون القانوني - ولكن هناك العديد من الاستثناءات لا توجد بيانات تشير إلى أن المعايير
المجتمعية أو الجوار لها قيمة قانونية مقارنة بالقوانين الوطنية. عمومًا، لا يتمتع النظام العرفي الريفي، ولا في الواقع النظام العرفي الحضري، بقوة القانون. إن تغيير هذه الحالة، للاعتراف بالحقوق الموجودة كحقوق ملكية، هو مهمة أساسية لإصلاح قانون الأراضي الحديث، كما هو موضح في الفصل الثالث أدناه. ما هي القاعدة العرفية؟ القاعدة العرفية قديمة، تنتقل من جيل
إلى جيل وتسمى أيضًا التقاليد. أو قد تكون قواعد جديدة، وضعتها مجتمع للتكيف مع الواقع المتغير. تُسمى هذه القواعد قوانين لأن المجتمع يفرضها ويستخدمها للتعبير عن عمل، من خلال تحديد ما إذا كان قانونيًا أو غير قانوني وفقًا لهذه القواعد. قاعدة عرفية جديدة شائعة في أفريقيا هي أنه يمكن بيع منزل ومزرعة دائمة من قبل المالك، على الرغم من أن الأراضي التي يقع
عليها المنزل أو المزرعة غالبًا ما تظل ملكية المجتمع. 3 لمزيد من التفاصيل، انظر ألدن ويلي، 1102 أ و 1102 ب.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 42 قاعدة تقليدية جديدة أخرى تم مواجهتها هي تلك التي تنص على أن الوصول إلى الأراضي البلدية غير المزروعة داخل المجال المجتمعي أقل سهولة لأعضاء المجتمعات المجاورة، وحاليًا نادرًا ما يكون ممكنًا للأجانب. يجب طلب الإذن، حتى لدخول هذه الأراضي، وبالأحرى عندما يتعلق الأمر بالصيد أو جمع المنتجات، أو رعي

الحيوانات أو الحصول على المياه. مع زيادة ندرة الأراضي غير المزروعة القابلة للزراعة، يمكن أن يتم رفض الإذن في كثير من الأحيان. وقد أدى ذلك بدوره إلى تشديد تعريف الحدود بين المجتمعات. ما كان يمكن تعريفه في الماضي بشكل غامض كأراضي مجتمعية مع تعريف غير دقيق لحدود المحيط أصبح الآن محددًا بشكل أكثر دقة ومُدافعًا عنه كـ أراضينا من قبل المجتمعات

المختلفة. يتم ملاحظة هذه الاتجاهات أيضًا في تلك المجتمعات حيث تم تقسيم الأراضي المجتمعية ككل إلى أراضٍ عائلية. في هذه الحالات، تحمي العائلات مناطقها أكثر. ما هي المجتمع؟ في أفريقيا، تختلف المجتمعات، بدءًا من القبائل أو المجموعات العرقية الأخرى، وصولاً إلى القرى. في معظم الحالات، أصبح تعريف المجتمع أكثر محلية. اليوم، تعني المجتمع عمومًا سكان قرية

أو حي معين وأراضيهم. يمكن أن يتضمن هذا المجتمع هضبة واحدة أو مجموعة من الهضبات التي تشترك في روابط اجتماعية وإقليمية. عادةً ما يكون اسم المجتمع هو اسم القرية. في العديد من دول أفريقيا، أصبح من الشائع الآن منح المجتمع المسمي شخصية قانونية، أي معاملته كشخصية قانونية دون الحاجة إلى تشكيل جمعية أو تعاونية رسمية أو مجموعة قانونية أخرى. في هذا السياق،

يعني مصطلح المجتمع جميع الأشخاص الذين يقيمون بشكل رئيسي في هذه القرية. على الرغم من أن المجتمعات كانت تاريخيًا متجانسة من حيث العرق واللغة، إلا أن هذا أقل شيوعًا اليوم. من الناحية العرقية، غالبًا ما تكون الانتماءات إلى مجتمع ما مختلطة إلى حد ما. يمكن أن تمتد مجموعة من الروابط الاجتماعية من مجتمع إلى عدة مجتمعات أخرى، ويمكن أن يكون لهذا المجتمع

أيضًا تركيبه الخاص وهرميته الاجتماعية؛ وهذا ما يُطلق عليه عادةً اسم العشيرة. أحيانًا، يمكن أن تتداخل الشبكة العشائرية مع الشبكة الجغرافية للقرى المجاورة، بحيث يشكل القرية أو مجموعة القرى في نفس الوقت مجتمعًا وعشيرة. في الممارسة العملية، تتكون العديد من المجتمعات من طبقات متميزة من مجموعات أغنى وأفقر. وغالبًا ما يكون هؤلاء الأخيرون عملاء للأوائل،

ولا يمكنهم امتلاك أراضيهم الخاصة. تميل الاستقطابات بين الطبقات الغنية والفقيرة إلى أن تكون أكثر حدة في المناطق التي بُنيت فيها المجتمع التقليدي على علاقات غير متكافئة، مثل تلك التي كان فيها العبيد أو الأقنان يقومون بالعمل في المزارع أو يهتمون بالماشية، أو حيث كانت هناك تخصصات حرفية ملحوظة، و أو حيث كانت هناك ممالك ذات هرمية قوية. حتى خارج هذا

السياق، جعلت التحولات الرأسمالية في القرن الماضي من الطبيعي أن تتضمن مجتمع ريفي حديث مجموعات ذات وسائل مختلفة، مما ينعكس مباشرة في عدم المساواة في الحقوق على الموارد. 4 انظر الملاحظة في أسفل الصفحة أعلاه. 5 ألدن ويلي، 1102ب، أوبينك، 8002. 6 برنشتاين، 0102، باتنايك وموي، 1102.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 52 في معظم دول أفريقيا، أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة نادرة جدًا. هذا ليس هو الحال في الغابون. لذلك، بينما كان يُعتبر قبل أكثر من 001 عام أن أفريقيا لا تعاني من نقص في الأراضي، يُعترف الآن بأن العديد من الأسر الفقيرة لا تمتلك مزرعة خاصة بها وتواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى الأراضي. من المعروف أنه في

مثل هذه الظروف، فإن الاحتفاظ بالموارد المشتركة في المجتمع الغابات، الخشب، المستنقعات، المراعي، إلخ أمر بالغ الأهمية للأسر الفقيرة. لماذا تستمر الملكية التقليدية؟ قد يكون ذلك بسبب: أن القانون غير التقليدي القانون الحكومي أو القانون النظامي ليس ذا صلة بكيفية اعتقاد المجتمع بأن العلاقات المتعلقة بالأراضي المحلية يجب أن تكون منظمة ومنظمة بشكل

كبير؛ أن القوانين المتعلقة بالأراضي الحكومية لا تُطبق في المناطق الريفية؛ حتى لو تم تطبيقها، فإنها تتبع إجراءات مكلفة ومعقدة، لا يمكن للسكان الفقراء اللجوء إليها للحصول على حقوقهم في الأراضي؛ أن القوانين الحكومية لا تمنح نفس الحقوق التي يمنحها القانون التقليدي، أو بسبب أن المجتمعات تعتبر أن عاداتها المتعلقة بالأراضي خاصة بها وتتناسب مع

توقعاتها. فهي تضع قواعد وتطبقها، بينما يتم وضع القوانين الحكومية من قبل غرباء وتدار من قبل سلطات بعيدة وقد تظهر أيضًا أنها غير مرتبطة بالاحتياجات المحلية . 5.1 الأراضي والملكية المصالح المتعلقة بالأراضي والملكية ليست بالضرورة الشيء نفسه. في أفريقيا، في إطار القوانين المستمدة من القوانين الأوروبية، تميل الملكية إلى أن تُعترف فقط عندما يتم تسجيل

الحق في الأرض رسميًا وعادةً ما يتم إصدار وثيقة أو سند ملكية لذلك . تُعتبر هذه الملكية ملكية خاصة . المالك هو دائمًا شخص أو كيان واحد، وتميل الملكية الخاصة إلى أن تُعامل كمرادف للملكية الفردية. هذا صحيح بشكل خاص نظرًا لأن القوانين المستمدة من القوانين الأوروبية تميل إلى تقديم القليل من العناصر المتعلقة بالملكية العائلية أو الجماعية. يمكن أن تختلف

طبيعة الحق في الملكية الخاصة النظامية. يمكن أن تكون مطلقة أو محدودة أو حق انتفاع. إن كون الحق في الأرض مسجلاً كحق نظامي يعني أن الحق المعني يمكن أن يتم تداوله بحرية في السوق العامة، أي أنه يمكن شراؤه أو بيعه كملكية كاملة. في إطار النظام التقليدي، من المعتاد إجراء مثل هذه التمييزات. يمكن أن يكون الحق التقليدي مطلقًا أو محدودًا أو حق انتفاع. غالبًا

ما يكون المالك المطلق الوحيد للأراضي هو المجتمع، الذي يُعتبر مالك الأرض، وقادر على منح حقوق على الأراضي، مثل حق الانتفاع الدائم أو المؤقت على المناطق الزراعية، أو حقوق الاستخدام على بقية الأراضي المجتمعية غير المخصصة. يمكن أن يتم تفويض مسؤولية منح الحقوق إلى قائد معين أو منتخب، مثل زعيم. ومع ذلك، ليس من الشائع أن تتمكن المجتمع من بيع ملكيتها

للأراضي ببساطة، على الرغم من أنها قادرة على بيع الوصول إلى أراضيها لا سيما ما يُطلق عليه أحيانًا إيجار تقليدي . يمكن للعائلات والأفراد أيضًا أن يكونوا قادرين على بيع حقوق الاستخدام حقوق الانتفاع على منازلهم ومزارعهم، أو حتى بيع الملكية الكاملة والمطلقة لمنزلهم وأراضيهم الزراعية. بالنسبة لمعظم الأفارقة في القارة، تُعتبر جميع هذه الحقوق

المختلفة ذات قيمة ملكية ضمن النظام التقليدي، سواء كان يمكن بيع هذا الحق في الملكية بدون شروط أم لا. ومع ذلك، تتحدى العديد من القوانين الوطنية المتعلقة بالأراضي هذه الحالة. وهذا يعني أن المصالح التقليدية في الأرض قد تُمنح أو لا تُمنح صفة قانونية للملكية، حتى لو اعتبر حاملو الأراضي التقليدية أنفسهم مالكين ويعتبرون أراضيهم ملكية. لذا فإن الاعتراف

القانوني أي المدعوم من قبل القانون الوطني بالمصالح المتعلقة بالأراضي المجتمعية كمعادلة لملكية حقيقية أمر حاسم؛ بدون ذلك، قد تتعرض الحقوق التقليدية للانقراض. منذ بعض الوقت، أنهت العديد من الاقتصادات الزراعية حول العالم، بما في ذلك في أفريقيا، التمييز المتمثل في عدم الاعتراف بحاملي الأراضي التقليدية كمالكين حقيقيين، مما أدى إلى اعتبار ملايين

الأشخاص رسميًا بلا أراضي .

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 72 2 ما تنص عليه القوانين الغابونية بشأن حقوق الملكية الجدول 1 يوضح القوانين التي يتم من خلالها تعريف المصالح العقارية حاليًا في الغابون. كما هو موضح في الإطار 3، تشمل هذه الأدوات القوانين، والمراسيم، والقرارات، والأوامر الوزارية، والتوجيهات والتعليمات الرئيسية. على الرغم من أن الغابون مثل الدول

الناطقة بالفرنسية الأخرى قد احتفظت بالقانون المدني لعام 4081 في أنظمتها القانونية، كما تم تحديثه في فرنسا في عام 0691، إلا أنها لم توافق حتى الآن إلا على الاعتراف بجزئين فقط من هذا القانون، ولا يتعلق أي منهما مباشرةً بقضايا الملكية العقارية، باستثناء ما يتعلق بقضايا الميراث 9. علاوة على ذلك، تم اعتماد ميثاق الحقوق والواجبات الأصلية للمواطن من

القانون المدني الفرنسي في القانون الغابوني انظر أدناه . القوانين المذكورة أدناه تنطبق على الأراضي في المناطق الريفية والحضرية. ليست جميعها قوانين ملكية. تشمل القوانين المتعلقة بالمناجم، والغابات، والمياه، والزراعة، والحدائق الوطنية كقوانين ذات صلة. هناك العديد من القرارات، والتوجيهات، والتعليمات الشفوية في شكل محضر حول ما تم الاتفاق عليه

الصادرة بموجب قوانين الملكية والغابات التي لم يتم تضمينها في القائمة، حيث اعتُبرت أقل صلة في إطار هذا العمل.

الجدول 1: التشريعات ما بعد الاستعمار المتعلقة بحقوق الملكية القانون رقم تاريخ الاعتماد التشريع الرئيسي الإضافات والتعديلات 6 16 01 مايو 1691 قانون ينظم نزع الملكية للمنفعة العامة ويؤسس حقوق الانتفاع لأعمال المرافق العامة مرسوم رقم 7 56

بتاريخ 32 فبراير 5691 مرسوم رقم 2 67 بتاريخ 6 يناير 6791 41 36 8 مايو 3691 قانون يحدد تكوين ممتلكات الدولة والقواعد التي تحدد طرق إدارتها والتصرف فيها مرسوم رقم 73 76 بتاريخ 2 أغسطس 7691 51 36 8 مايو 3691

قانون يحدد نظام الملكية العقارية قانون رقم 51 □47 بتاريخ 12 يناير 5791 قانون رقم 21 □87 بتاريخ 7 ديسمبر 8791
موسرم 1967 رياربف 6 □ □- □ □- □ □ □00077
ينظم منح الامتيازات وإيجارات الأراضي المملوكة للدولة مرسوم 425 □ □ □- □ □ □- □ □ بتاريخ 21 يونيو 9691 مرسوم
ربمسيد 15 خيراتب □ □- □ □ □- □ □ □1187 موسرم 1971 سطسغأ 24 خيراتب □ □- □ □ □- □ □ □782
□- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □- □ □ □ بتاريخ 52 أكتوبر 4791 مرسوم 1111 □ □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ بتاريخ 12 يناير
879 مرسوم 699 □ □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □- □ □ □ 62 أكتوبر 9791 41 □86 9 نوفمبر 8691 مرسوم يجيز نقل
لكيات أو الحقوق العقارية المملوكة للدولة 96800 □ □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ 41 نوفمبر 8691 مرسوم يتعلق بتنظيم
غابون 1442 □ □ □- □ □ □ □ □- □ □ □ بتاريخ 03 ديسمبر 5791 50900 □ □ □-2 □ □ □- □ □ □- □ □ □ □ بتاريخ 71 يونيو
3891 9 يتضمن الجزء الأول المعتمد 546 مادة تتعلق بتطبيق القوانين، وحقوق الأجانب، والعلاقات الدولية □تم
اعتماده بموجب القانون الغابوني رقم 51 □27،
بتاريخ 92 يوليو 2791 □. يغطي الجزء الثاني المعتمد المواد من 646 إلى 809 من القانون المدني ويتعلق بالقضايا
الأسرية، بما في ذلك معايير الميراث □تم اعتماده بموجب القانون الغابوني رقم 91 □98، بتاريخ 03 ديسمبر 9891 □.
-- 72 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 82 01 يونيو 0791 تعليمات بشأن تشكيل لجنة مكلفة بتحديد
الرسوم السنوية لإيجار الأراضي 05 □07 □ □ □- □ □ □- □ □ 31 سبتمبر 0791 مرسوم ينظم عقود الإيجار الممنوحة من قبل
الدولة على الأراضي التي تشكل جزءًا من ممتلكاتها الخاصة 15 □07 1 أكتوبر 0791 مرسوم بشأن الزيادة في قيمة
الأراضي غير المبنية 25 □ □ □ 21 أكتوبر 0791
مرسوم يتعلق بنزع ملكية الأراضي غير المستغلة بشكل كاف 89 □6791 32 يناير 6791 رسالة من رئيس الجمهورية
تحظر نقل الملكيات المخصصة للسكن، المملوكة للدولة 4931 □ □ □- □ □ 82 ديسمبر 7791 مرسوم ينظم ويحدد عمل
الوحدات الإدارية والمحلية 648 □ □ □ □ □ □ □ □ 8 أغسطس 9791 مرسوم يحدد التعويضات المدفوعة في حالة الإتلاف
زامي للزراعات 6311 □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 3 أكتوبر 0891
مرسوم يحظر مؤقتًا منح الامتيازات الزراعية في ضواحي ليبرفيل 1000000 □ □ 51 فبراير 0891 توجيه بشأن احترام
القوانين المتعلقة بالسكن 3 □18 8 يونيو 1891 قانون يحدد إطار تنظيم التخطيط العمراني 42 □38 □ □ □ 81 أبريل 3891
مرسوم ينشئ ويحدد اختصاصات الفرق الخاصة بالتخطيط العمراني والبناء □ □. □. □. □ 4 □48 21 يوليو 4891 قانون
يلغي سندات الملكية للأراضي الحرجية
اعية. 291 □ □ □- □ □ □ □ □ 4 مارس 7891 مرسوم ينظم ممارسة حقوق الاستخدام العرفية 08 □ □ □- □ □ □ □ 2 فبراير
9891 مرسوم ينظم رخص البناء 3 □19 62 مارس 1991 دستور الجمهورية الغابونية □ 1 □49، 81 مارس 4991 □
81 □59، 92 سبتمبر 5991 □ 1 □79، 22 أبريل 7991 □ 41 □0002، 11 أكتوبر 0002 □ 31 □3002، 91 أغسطس 3002
82 ديسمبر 0102 61 □39 62 أغسطس 3991 قانون يتعلق بحماية وتحسين
البيئة. 51 □69 6 يونيو 6991 قانون يتعلق باللامركزية 51 □89 32 يوليو 8991 قانون ينشئ ميثاق الاستثمارات في
الجمهورية الغابونية 50 □20 21 أكتوبر 0002 القانون المعدني □قانون □ مرسوم رقم 300 □2002 □ □ □ بتاريخ 62 فبراير
2002 قانون التصديق رقم 700 □2002 بتاريخ 22 أغسطس 2002 قانون رقم 800 □5002 610 □1002 40 □9002 13
ديسمبر 1002 9002 القانون الحراجي □قانون □ قانون
ينشئ وينظم ويحدد عمل صندوق الغابات الوطني مرسوم رقم 6471 □ □ □ بتاريخ 92 يناير 3891 يحدد اختصاصات
تنظيم وزارة المياه والغابات. □ مرسوم رقم 1301 □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 13 ديسمبر 4002 يحدد تكوين وعمل اللجنة
الخاصة بتصنيع قطاع الأخشاب. مرسوم رقم 666 □ □ □ بتاريخ 9 أغسطس 4002 يحدد وقف منح رخص الغابات الجديدة
مرسوم 52 يوليو 8002، يعدل ويكمل بعض أحكام القانون رقم
61 □10 لعام 1002. قرار رقم 80.04600 بتاريخ 8 أكتوبر 8002: قرار يتعلق بمنح الامتيازات الحرجية عن طريق
لمناقصة. مرسوم 8201 □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ المسودة، يحدد شروط إنشاء الغابات المجتمعية.
-- 82 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 92 300 □7002 72 أغسطس 7002 قانون يتعلق بالحدائق
الوطنية مرسوم رقم 91000 □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 9 يناير 8002، يحدد أنظمة الوكالة الوطنية للحدائق 220 □8002 01
سمبر 8002 القانون الزراعي □قانون □ مرسوم رقم 78010 □ □ □ يروج للقانون مرسوم رقم 5390 □ □ □- □ □ □ □ □ □ بشأن
إنشاء لجنة منح الترخيص الفني للمزارع الزراعية □ هناك ثلاثة

مراسيم، وخمسة عشر مرسومًا، وتسعة قرارات تم إصدارها بشأن الغابات، باستثناء القانون الجديد لعام 1002 وقانون التنفيذ لعام 9002. تتوفر قائمة وتحليل لهذه القوانين في تقرير إيسما، ميلينجي ونطوغو لصالح براينفورست، أكتوبر 0102. كان هناك عشرة مراسيم أخرى قيد الإعداد. 1.2 الدستور الوثيقة الأولى التي تسمح باكتشاف كيفية معالجة المصالح العقارية في الغابون هي

الدستور الوطني، الذي يجب أن تتوافق معه القوانين الأخرى. تم اعتماد الدستور الحالي في عام 1991، وتم تعديله منذ ذلك الحين01. تم تسجيل الوعود الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الشخصية في أربعة التزامات معتمدة. وهي: إعلان حقوق الإنسان والمواطن 9871 الناتج عن الثورة الفرنسية؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعدته الأمم المتحدة 8491 ؛

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1891 ، و الميثاق الوطني للحريات 0991 ، وهو التزام داخلي. النص الرئيسي لدستور الجمهورية الغابونية لا يبتعد عن أحكام الإعلانات المذكورة أعلاه. فيما يتعلق بالملكية، ينص على ما يلي: لكل شخص، سواء بمفرده أو جماعيًا، الحق في الملكية. لا يمكن لأحد أن يُحرم من ملكيته، إلا عندما تتطلب المنفعة العامة، التي تم

إثباتها قانونيًا، ذلك، بشرط تعويض عادل ومسبق. ومع ذلك، فإن نزع الملكية العقارية الذي يتم لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة، بسبب نقص أو غياب الاستغلال، والذي يستهدف الملكيات المسجلة، يخضع للقانون الفقرة العاشرة من المادة 1 . تشمل المادة 74 من الدستور نظام الملكية، والحقوق الحقيقية، والالتزامات المدنية والتجارية ضمن المجالات الخاضعة للقواعد التي

يحددها القانون. مقارنة بالدساتير الأحدث في القارة، التي تحتوي على فصول كاملة مخصصة لقضايا الملكية والعقارات، فإن دستور الغابون يغطي الموضوع بشكل ضعيف. 01 تم إنشاء تعديلات لإنشاء مجلس الشيوخ 4991 ، وإعادة تنظيم المحكمة الدستورية 5991 ، وإنشاء وظيفة نائب الرئيس 7991 ، وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة، وإلغاء تحديد مدة ولاية الرئيس 3002 و، مؤخرًا

وبشكل أكثر جدلاً، منح الحصانة لرئيس الدولة بعد انتهاء ولايته 0102 .

إعلان حقوق الإنسان والمواطن 9871 وثيقة مضيئة نتجت عن الثورة الفرنسية، تحتوي على 71 مادة مستوحاة بشدة من دستور الولايات المتحدة لعام 6771. أصبح الحق في الملكية أحد العناصر الأربعة الرئيسية لحقوق الإنسان المادة 2 11. تم تأسيس مبدأ أن الملكية

تُنشأ من خلال التسجيل وأنه لا يمكن لأحد أن يُحرم منها، إلا عندما تتطلب الحاجة العامة ذلك بوضوح. يجب أن تُثبت الحاجة العامة قانونياً، ولا يمكن الاستناد إليها إلا بشرط تعويض عادل ومسبق عن فقدان الممتلكات المصادرة المادة 71 . إعلان حقوق الإنسان العالمي 8491 تحتوي هذه الوثيقة من الأمم المتحدة على 03 مادة وتضع أسس القانون الدولي المعاصر المتعلق

بحقوق الإنسان الذي تم تضمينه حالياً في أكثر من 08 معاهدة وإعلان دولي وإقليمي متعلق بحقوق الإنسان . يُحظر إقامة تمييزات قائمة على الثروة المادة 2 . لكل شخص، سواء بمفرده أو في جماعة، الحق في الملكية ولا يمكن حرمان أي شخص من ملكيته بشكل تعسفي المادة 71 . الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1891 يستعيد هذا الميثاق من منظمة الوحدة الأفريقية

قح ةيامح نمضي امم ،هالعأ روكذملا يملاعلا ناسنإلا قوقح نالعإ نم 17 ةدامل ا ،14 هتدام يف   الملكية، باستثناء الاستيلاء لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة انظر الإطار 5 لمؤشر المصلحة العامة . ومع ذلك، يسمح المادة 12 من الميثاق لجميع الشعوب بالتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، وفي حالة الاستيلاء، يمنحها الحق في استرداد ممتلكاتها بشكل مشروع، وكذلك

تعويض مناسب. كما أن الميثاق أنشأ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، والتي تتمثل مهمتها، من بين أمور أخرى، في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم التوصيات للدول المعنية أو، إذا لزم الأمر، إحالة القضية إلى جمعية رؤساء الدول الفصل الثالث 21. الميثاق الوطني للحريات 0991 تعود أصول هذه الوثيقة إلى التزام متعدد الأطراف، وقد تم تسجيلها في القانون

بموجب القانون رقم 2 لعام 0991. يوضح حقوق الفرد التي تم دمجها لاحقاً في النص الرئيسي للدستور الوطني ويكرس الحريات، بما في ذلك المساواة بين جميع المواطنين والمساواة للجميع أمام القانون. 11 على الرغم من اعتبارها

ثورية في ذلك الوقت، كانت التزامات القانون في مجال الحقوق تستثني النساء، والعبيد، والأطفال، والأجانب، أي حوالي 58 من السكان الفرنسيين، حتى
تعديل القانون في عام 5971. حتى بعد هذا التاريخ، كان حق التصويت محدوداً لمجموعة الأقلية من النبلاء الملاك. 21
تأسست المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 4002، وتوفر تسوية قضائية للنزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة. نشأت المحكمة بفضل بروتوكول إضافي للميثاق الأفريقي 52 يناير 4002 وهي مختصة بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان، استناداً
إلى الميثاق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان السارية. حتى الآن، لم تصادق الغابون على هذا البروتوكول.
-- 03 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 13 الإشارة التي قدمها الدستور إلى القوانين الدولية مضللة أيضاً.
لا تتحدث أي من الأدوات الدولية عن حماية الملكية بحيث تلزم الدولة بالنظر إلى قطع الأراضي السكنية أو قطع الأراضي غير المسجلة بدون عنوان التي تمثل دائماً الغالبية في الدول الزراعية كملكية حقيقية. وبالتالي، فإن هذه الممتلكات ليست محمية
دستورياً. لذلك، لا يوجد بالضرورة تعويض عن الأراضي غير المسجلة، عندما يتم الاستيلاء عليها لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، ما لم تنص القوانين المتعلقة بالاكتساب على ذلك انظر أدناه . يمكن الافتراض أن الغابون انضمت إلى هذه الثلاثة من الآليات الدولية فقط لأنها لا تتطلب اعتبار المصالح العقارية غير المسجلة كملكية. 2.2 الأدوات الدولية وفقاً للدستور، الذي
يتمتع بالسيادة القانونية، فإن المعاهدات التي يصدق عليها رئيس الدولة قابلة للتطبيق فوراً ولا تحتاج إلى تحويلها إلى قانون لتكون فعالة بالكامل على عكس ما هو الحال في الدول الثنائية، التي توجد أساساً في أنظمة القانون العام، حيث تحول قانون التأسيس المعاهدات إلى قانون وطني . وهذا له آثار كبيرة، عندما تكون الالتزامات الدولية التي تلتزم الدولة
بالامتثال لها قابلة للتطبيق فوراً في النظام القانوني الوطني وبالتالي، تكون قابلة للتطبيق فوراً للمستفيدين من الحقوق المكرسة بموجب هذه الآليات الدولية. ومع ذلك، هناك حد: التصديق الفعلي للنصوص من قبل الرئيس ونشرها في الجريدة الرسمية. ستظل الالتزامات باطلة إذا لم تؤدِ توقيع الاتفاق أو المعاهدة إلى تصديق. وقعت الغابون وصدقت على عدد من المعاهدات
الدولية المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى معاهدات دولية أخرى ذات صلة بحقوق الملكية وحقوق الموارد الطبيعية، بخلاف تلك المدرجة في الدستور، مثل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 6691 31، الذي يؤكد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها المادة 1 ، وحق الحصول على سبيل انتصاف فعال المادة 2 وحقوق جميع الشعوب في التصرف بحرية في ثرواتها
ومواردها الطبيعية المادة 2.1 ؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 6691 41: حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها المادة 1 وحق الحصول على سكن كاف المادة 11 من بين أهم الأحكام المتعلقة بحقوق الملكية والشعوب، و اتفاقية التنوع البيولوجي للأمم المتحدة 2991 51، التي تتبنى نهجاً حكومياً واستثنائياً بشأن الحفظ الذي له بدوره
تأثير على استخدام وملكية الأراضي وتضع تدابير للحفاظ على الاستخدام المستدام والتقاسم العادل للفوائد الناتجة عن الموارد الطبيعية. تنص في مادتها 8 ي على الحفاظ على المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية وتشجع على التقاسم العادل للمنافع الناتجة عن استخدامها. لم تصادق الغابون على الاتفاقية رقم 961 لمنظمة العمل الدولية ، التي
تعترف بحقوق الملكية والامتلاك على الأراضي كحقوق ملكية يجب احترامها وحمايتها. كما توجد عدد من سبل الانتصاف الإقليمية والدولية المنصوص عليها أيضاً ضمن هذه الآليات التي صدقت عليها الغابون، مثل الحق في تقديم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن أي قضية تتعلق بانتهاك الحقوق المذكورة أعلاه. تم
تقديم قضية من هذا النوع في عام 0102، من قبل قبيلة إندوروي الرعوية، في كينيا 61. وقد قضت اللجنة بأن الحكومة الكينية لم تستوفِ معيار المصلحة العامة الحقيقية، من خلال تجاهل الحقوق التاريخية والأساسية لمجموعة من المواطنين لإنشاء محمية وطنية للحياة البرية، لم يحصل هؤلاء على أي فائدة جديدة منها، بالإضافة إلى فقدان سبل عيشهم. في أفريقيا، لمثل هذه القضية

آثار على الدول التي تنكر أن الأراضي العرفية تستحق الحماية كحقوق ملكية. التشريعات العقارية والعقارية التشريعات العقارية والعقارية في الغابون محدودة وعتيقة. يمكن ملاحظة ذلك في القوانين التي تم إصدارها بعد فترة وجيزة من الاستقلال، قبل نصف قرن. الأدوات الثلاث الرئيسية هي كما يلي: القانون رقم 6 □1691 الذي ينظم نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة؛
القانون رقم 41 □3691، الذي يحدد مجال الدولة وكيفية تصرف الدولة أو تخصيص حقوق الاستخدام على المناطق داخل هذا المجال، بالإضافة إلى، في إطار هذا القانون، المرسوم رقم 77 لعام 7691 الذي ينظم منح الامتيازات والإيجارات للأراضي في المناطق الحضرية والريفية والمرسوم رقم 291 لعام 7891 الذي ينظم ممارسة حقوق الاستخدام العرفية؛
القانون رقم 51 □36 الذي يحدد نظام
الملكية العقارية □الملكية العقارية □. تم تعديل جميع هذه القوانين منذ اعتمادها الأول □الجدول 1 □. ومع ذلك، لم تتغير الأحكام الأساسية بشكل كبير. يتم تقديم ملخص لكل من هذه القوانين في التطورات التالية. 3.2 القانون رقم 6 لعام 1691 الذي ينظم نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة باختصار، ينص هذا القانون على مصادرة الدولة بسبب عدم كفاية التنمية أو
لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة المعلنة. لديها الخصائص الإيجابية المذكورة أدناه: □. التعويض مستحق عن قيمة الأرض وتحسينها. يمكن دفع التعويضات نقداً أو على شكل أراضٍ جديدة أو أماكن جديدة، وفي هذه الحالة يتم دفع تعويض أيضاً عن نفقات الانتقال □المواد 01، 02، 12، 22 و25 □. 61 مركز تطوير حقوق الأقليات □كينيا □ وجمعية دولية لحقوق الأقليات تعمل باسم مجتمع
إندوروي ضد جمهورية كينيا، الاتصال 672 □3002. 2 فبراير 0102.
-- 23 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 33 ب. حيث تتداخل اللوائح الرسمية مع إعادة التوطين، يجب التخطيط والدفع، بما في ذلك إعادة توطين الخدمات. يمكن للمتضررين قبول تعويضات نقدية بدلاً من إعادة التوطين □المادتان 24 و34 □. ج. تتطلب عمليات نزع الملكية قرارات قضائية. في حالة عدم وجودها، لا يمكن للموظفين تنفيذ عمليات نزع الملكية أو الإخلاء
□المادتان 1 و2 □. د. الذين يمتلكون □حقوق الاستخدام العرفية المعترف بها □ لهم أيضًا الحق في التعويض عندما يُجبرون على مغادرة منازلهم أو مزارعهم، وكذلك أولئك الذين هم مستأجرون قانونيون في المباني أو الذين يمتلكون حق الانتفاع 71 □المواد 9 و71 و16 □. ينطبق هذا، على سبيل المثال، في الحالات التي شجع فيها الدولة الناس على العيش في تجمعات قروية. في هذه
الحالة، سيتم تعويض الحائزين بمنزل جديد وقطع أراضي زراعية عندما تكون تلك المخصصة لهم مطلوبة لأغراض أخرى. هـ. وفقًا للدستور، لا يمكن أن تحدث عمليات الإخلاء حتى يتم دفع التعويض □المادة 13 □. ومع ذلك، هناك نقاط تبدو أقل إيجابية: و. تختلف معدلات التعويض وتفضل أولئك الذين لديهم سند ملكية رسمي كامل □المادة 71 □. ز. كمالكين غير معترف بهم، لا يمكن لأولئك
الذين يمتلكون حقوقًا عرفية المطالبة بأي تعويض، ما لم يكن لديهم تصاريح رسمية للاحتلال، كما هو الحال في برامج الاستقرار، مع العلم أن معظم هذه البرامج قد انتهت صلاحيتها الآن. في الممارسة العملية، من الشائع أن يتم التعامل مع الأمر بحذر، لذا من المحتمل أنه عندما يُجبر حائزوا الأراضي العرفية على مغادرة منازلهم ومزارعهم، يتم دفع تعويض معين. مرسوم صدر في
عام 9791 □المرسوم رقم 648 في أغسطس 9791 □ يجعل من الإلزامي أن يتم دفع تعويض عن فقدان المحاصيل عندما تتطلب المصلحة العامة تدمير هذه المحاصيل، وأن يتم دفعه حتى عندما لا يكون لدى المالك □الحائز تصريح احتلال أو سند ملكية □المواد 1 و4 و5 و6 □. ح. القانون غير دقيق بشأن حدود المصلحة العامة. يُشار إلى □التخطيط □ على أنه من المصلحة العامة، وكذلك □حماية
الغابات □. عدم وجود تعريف □بخلاف ذلك المعطى لحالات إنشاء حقوق الارتفاق المتعلقة بالأراضي الخاصة، في المادة 64 □ يفتح المجال لتصنيف الأهداف الخاصة على أنها من المصلحة العامة، كما يمكن رؤيته حاليًا في الغابون في حالات إزالة الغابات، لإنشاء أحياء سكنية خاصة. ط. الوقت الممنوح لتقديم طلبات التعويض قصير بشكل غير عادي: فقط ثمانية أيام كحد أقصى من يوم
الإخطار. أولئك الذين لا يقدمون الطلب في هذا الإطار الزمني يفقدون جميع حقوقهم في التعويض □المادة 9 □. ي. ضحايا نزع الملكية لديهم وسائل وحقوق محدودة للطعن في القرار. الحق في الاستئناف محدود، مع إمكانية الطعن في

أمر نزع الملكية فقط على أساس وجود خلل في الإجراءات، بدلاً من الأساس والمنطق وراء القرار المادة 92 . الحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى لا
يوقف نزع الملكية، الذي يمكن أن يستمر حتى لو كان هناك استئناف قيد النظر المادة 03 . 71 حق الانتفاع هو حق رسمي للاحتلال، الاستخدام وتحسين العقارات التي تعود في النهاية إلى طرف ثالث، والذي يكون عادةً الدولة.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 43 4.2 القانون رقم 41 36 لعام 3691 الذي يحدد تكوين ملكية الدولة هذا القانون أساسي لفهم حقوق الأراضي للمواطنين العاديين، حيث أن نسبة ضئيلة جدًا من المساحة الإجمالية للبلاد تخضع للقانون الخاص انظر أدناه . وبالتالي، فإن معظم الغابون ينتمي إلى ملكية الدولة. الوسائل التي حدث بها ذلك صارمة. جميع الممتلكات
العقارية الشاغرة وتلك التي لا تملك مالكًا تعود إلى الدولة المادة 32 . قد يعني هذا جميع الأراضي الريفية التي لا تُزرع أو تُشغل بمنازل، بالإضافة إلى جميع الأراضي التي لا تُملك فيها أي حقوق رسمية. معًا، تغطي هذه الأراضي تقريبًا كل مساحة البلاد. وكأنه لم يكن كافيًا في مسألة نزع الملكية، يعتبر القانون أيضًا الغابات جزءًا من ملكية الدولة. وهذا يغطي 85
من مساحة البلاد. يصبح القانون أكثر تعقيدًا عندما نأخذ في الاعتبار تقسيمات ملكية الدولة. يتم تقسيمها إلى ملكية عامة عقارية وملكية خاصة عقارية. الفرق بين الاثنين هو أن الملكية العامة العقارية لا يمكن التصرف فيها أي، نقلها أو بيعها بالكامل ، بينما يمكن التصرف في الملكية الخاصة العقارية. يمكن أن يتم التصرف في عناصر الملكية الخاصة العقارية من خلال
مزادات عامة، حيث تذهب الأرض لأعلى مزايد، أو بطريقة أكثر غموضًا، من خلال اتفاق ودي ، حيث تحدد الحكومة السعر القانون رقم 541 لعام 8691 . على الرغم من أنه لا يمكن التصرف في الملكية العامة العقارية، يمكن منح امتيازات ملكية وحقوق أخرى، ويمكن أن تكون الملكية العامة موضوع إيجار. نظرًا لأن هذه الحقوق قابلة للتجديد، فإن الحقوق الممنوحة أو المكتسبة قد
تعادل حق الملكية، باستثناء أن الدولة تظل المالك النهائي المادة 011 . بشكل أكثر انتقادًا للمواطنين الغابونيين العاديين، فإن الملكية العامة العقارية غير قابلة للتقادم المادة 56 . وهذا يعني أنه لا يمكن تقديم أي مطالبة ملكية على الملكية العامة العقارية على أساس الاستخدام المطول والمتواصل، أو العرف. من خلال الإغفال، تخضع الملكية الخاصة العقارية
للتقادم. لذلك، من المهم معرفة ما إذا كانت الأراضي التي تعيش عليها المجتمعات والأراضي الحرجية غير المشغولة تندرج تحت الملكية العامة العقارية أو الملكية الخاصة العقارية للدولة. للأسف، القانون غير واضح بشأن هذا الأمر. لا يحدد الأراضي التي تندرج تحت كل من الفئتين. تُعرف الأراضي المدرجة في الملكية الخاصة العقارية للدولة بشكل غامض على أنها تلك التي لا
تُعتبر مناسبة بموجب نظام التسجيل ، وكذلك تلك التي لم تُمنح بشكل نهائي المادة 2 . العنصر الأول متناقض، حيث يمكن للدولة في الواقع التصرف أو تأجير هذه الأراضي التي يؤكد التسجيل حقوق المستفيد أو المشتري. بشكل عام، يقع الجزء الأكبر من ملكية الدولة في فئة الملكية العقارية الخاصة للدولة، وهو غير قابل للتصرف أو الإيجار. ويرجع ذلك إلى أن الملكية العامة
العقارية تظهر على أنها مقيدة حقًا بالخدمة العامة، مثل الأراضي أو المباني ذات المصلحة العامة، للاستخدام العام ولأغراض الخدمة العامة المحددة المادة 2 . تشمل جميع المياه المادة 901 ، وكذلك الاحتياطي العقاري المعروف بـ المئة متر ، المكون من شريط أرض بعرض 001 متر يُحسب من حد أعلى المد، والاحتياطي العقاري المعروف بـ الخمسة وعشرون مترًا ، المكون من
شريط أرض بعرض 52 مترًا، يُحسب من حد أعلى المياه قبل تجاوز مجاري المياه القابلة للملاحة والعائمة، والبحيرات والبرك المادة 401 .

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 53 ومع ذلك، تشمل الأراضي المستنقعية، والطين من الأنهار والجداول، والعديد من المباني المملوكة للدولة، بما في ذلك تلك التي تم منحها أو تركها للدولة، المهجورة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى المباني الخاصة التي لا يوجد لها ورثة، بالإضافة إلى الجزر، والحصون، والثكنات والمباني العسكرية المدمرة، من بين هذه

الممتلكات الموصوفة كملكية خاصة عقارية للدولة، وبالتالي فهي قابلة للبيع بين أمور أخرى للأفراد والشركات وشركات الإسكان المواد 21 إلى 81، 02 إلى 22 و77 . تظل حالة الغابات بالنسبة لملكية الدولة غير واضحة في هذا القانون. ينص القانون ببساطة على أن الأخشاب والغابات المملوكة للدولة لا يمكن التصرف فيها إلا بموجب قانون المادة 08 . كما أن نقل الأراضي
الحرجية بين الفئات، من العامة إلى الخاصة، ممكن أيضًا. بموجب التشريع الحراجي السابق 2891 81، بمجرد نشر منطقة حرجية، كانت تعود إلى الملكية الخاصة للدولة وكانت قابلة للإيجار، بل وحتى التصرف فيها. بينما يظل التشريع الحراجي الجديد صامتًا بشأن هذا الموضوع، فإن قرار ما إذا كانت غابة تقع في الملكية العامة أو الخاصة للدولة هو من صلاحيات مجلس الوزراء و أو
إدارة ملكية الدولة. أجرى مدير العمليات العقارية في وزارة الاقتصاد والمالية والمشاركة دراسة أظهرت أن جميع الغابات، باستثناء الغابات المحمية، تقع في الملكية الخاصة للدولة وبالتالي فهي قابلة للإيجار على شكل امتيازات. في الممارسة العملية، يعني نقص التحديد على الأرض أن حتى المستأجرين ليسوا متأكدين تمامًا من حدودهم. تتأثر المجتمعات المحلية، بالطبع، بهذه
النقص. تصف جوهر هذا القانون لعام 3691 بالتفصيل الإجراءات الخاصة بتنازل ملكية الدولة، في شكل إيجارات أو امتيازات. تركز بشكل خاص على المباني العامة وكيف يمكن بيعها أو تأجيرها. يتم تحديد الشروط المالية المطبقة على الامتيازات والإيجارات، وكذلك جميع الرسوم الأخرى، من قبل إدارة الملكيات، التي تتولى أيضًا تحصيل هذه الرسوم، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم
المواد 4، 23، 53 إلى 83 و06 . يتم تحديد الشروط الفنية لمنح الإيجارات، والامتيازات أو الحقوق الأخرى على الملكية العقارية العامة من قبل الوزارة المعنية. 1.4.2 المرسوم رقم 77   . لعام 7691 الذي ينظم منح الامتيازات والإيجارات للأراضي المملوكة للدولة بعد أربع سنوات من اعتماد القانون أعلاه، تم إصدار قانون جديد، يصف كيفية خصخصة ملكية الدولة من خلال
بيع بسيط أو إيجار أو امتياز. تلاه خمسة قوانين أخرى في عام 8791، مما جعل تنازل ملكية الدولة الموضوع الأكثر تكرارًا في مجال الأراضي. إليك ملخص للقانون المؤسس لعام 3691 وتعديلاته اللاحقة: أ. محاولات تهدف إلى تنظيم الاحتلال الجماعي القائم في المناطق الحضرية والريفية، من خلال السماح للغابونيين بطلب سند على قطع من الملكية العقارية الخاصة للدولة. على
الرغم من أنه ليس إلزاميًا، يشجع القانون الغابونيين على طلب ما يصل إلى 0002 متر مربع في المناطق الحضرية و01 هكتارات في المناطق الريفية لإقامتهم الدائمة المادتان 1 و2 . يجب على المتقدم تقديم دليل على أن احتلاله للأرض المعنية كان سلميًا، مستمرًا، عامًا وغير 81 قانون رقم 1 28 بشأن المياه والغابات، بتاريخ 22 يوليو 2891، الذي أُلغي بموجب القانون رقم
61 10 المتعلق بالمدونة الحراجية.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 63 غير واضح، وذلك منذ ما لا يقل عن خمس سنوات المرسوم رقم 77 بتاريخ 6 فبراير 7691 . يمكن إثبات الاحتلال بجميع الوسائل، بما في ذلك الشهادات الشفوية. . في البداية، كان بإمكان غير المواطنين الذين يعيشون في الغابون منذ ما لا يقل عن عقد من الزمن فقط التقدم كمرشحين. تم إلغاء قيد الإقامة السابقة بموجب
المرسوم رقم 425 بتاريخ 21 يونيو 9691. . يمكن للمواطنين تفويض حقهم في الأرض للهيئات الريفية، بهدف إنشاء، باسمها، مناطق زراعية قروية. وهذا يعني أن المقيمين في المدن يمكنهم قانونياً التقدم للحصول على أراضٍ في قريتهم الأصلية أو برامج إعادة تجميع القرى. . كانت القطع القابلة للتخصيص محدودة بمساحة الأرض المحتلة فعلياً . وهذا يعني أن المناطق غير
المزروعة خارج القرى لم تكن جزءاً منها. . تم تحديد مدة الملكية على أنها غير محدودة، في شكل منح قابلة للتجديد أو تصاريح احتلال المادة 17 . . تم أيضاً تضمين نص في عام 7691 وتعديلاته اللاحقة لإنشاء ملكيات بمساحة تزيد عن 01 هكتارات، مع عدة فئات تشمل قطعاً تزيد عن 0052 هكتار. كل منها يتطلب رسم خرائط بمقاييس مختلفة ويستجيب لمتطلبات مختلفة المادة 54 .
ةحنملا نوكت امدنع نيينوباغلل ةينانجم اهنكلو ،اقبسم حنملا وأ تاراجيإلا تاراجيإ عفد بجي . 01 هكتارات أو أقل، أو عندما يكون الممنوح له هيئة عامة بما في ذلك السلطات المحلية ، طالما أن الأرض لا تُستخدم

لأغراض تجارية المواد 35 إلى 55 . . تشير النية لتقييد تراكم الأراضي إلى فرض شروط للتنمية وتحديد عدد القطع المتجاورة التي يمكن أن يمتلكها فرد المادة
17 . تتطلب شروط التنمية أن يتم تطوير نصف القطعة إذا كان الحائز غابونياً والقطعة بمساحة أقل من 06 هكتار، أو ثلاثة أرباع إذا لم يكن الحائز غابونياً. . تحدد القانون كيفية إلغاء المنح في حالة عدم تطوير الأرض خلال المدة المحددة لفئة مساحة الأرض المعنية المادة 07 . . يمكن منح الريفية حسب تقدير الإدارة المادة 44 . . يجب أن تكون كل طلب مصحوبة
بعدة مستندات، بما في ذلك خريطة أو مخطط للقطعة المباعة المادة 54 . . يتم اللامركزية في الطلب والإصدار وتفويضها للمناطق المادة 54 . . يتم منح الحق من خلال مرسوم مؤقت، ثم نهائي، يمنح المنحة. هذا المرسوم صادر عن مجلس الوزراء. إذا كان الممنوح له غابونياً، فإن التخصيص يتم بموجب قرار محافظ المادة 15 . . تم التعهد بتسريع إصدار العناوين لأغراض تجارية
المادة 16 . . لا تمنح المنحة المؤقتة لأرض ريفية حاملها أي حق في استغلال المحاجر والمنتجات الحرجية. ومع ذلك، يُعترف له بحق الأفضلية في المطالبة بذلك، وهو حق لا يمكن رفضه إلا بقدر ما ترغب الإدارة في القيام بهذه الاستغلالات بنفسها المادة 46 . 2.4.2 المرسوم رقم 05 لعام 0791 بشأن الإيجارات الطويلة أحد القوانين الإضافية كان ينص على منح إيجارات طويلة.
تشير الإيجارات الطويلة إلى الحق المدني الروماني الفرنسي، حيث يُفترض أن يكون المستأجر هو من يمتلك كل شيء ما عدا الملكية الحقيقية للأرض، لفترة طويلة أو حتى دائمة، ومن يُطلب منه أن يعتني بالعقار ويطوره مثل بناء المباني - ويمكنه البيع، دون أن يتمكن من بيع الأرض التي تقوم عليها الهيكل91. تجعل التشريعات لعام 0791 في الغابون منح الإيجارات الطويلة آلية
مهمة تتعلق بتأجير الأراضي أو المباني في مجال الدولة. تحدد القانون مدتها بـ 05 عاماً، قابلة للتجديد لمدة 94 عاماً إضافية المادة 31 . يمكن أن تكون هذه الإيجارات موضوعاً للرهن، قابلة للتوريث بسبب الوفاة وتمنح الحق في تعويض في حالة الاستيلاء لأسباب منفعة عامة المادة 3 . الإيجار هو رسم سنوي ثابت ومعتدل المادة 7 . المستأجر حر في تطوير العقار، بما في
ذلك تغيير استخدامه، بشرط عدم تقليل قيمة الأراضي المادة 4 . تظل الملكية على الأرض، وكذلك جميع التحسينات، والبناء وجميع الاستثمارات الأخرى التي قام بها المستأجر ملكاً للدولة في نهاية الإيجار، ودون تعويض المادة 5 . تشير التشريعات بوضوح إلى أن الإيجارات الطويلة لا تنطبق على الأراضي المملوكة للدولة التي تم منحها بشكل نهائي كملكية كاملة، أو الأراضي
التي قام المطورون باستثمار 051 مليون فرنك أو أكثر فيها المادة 81 . ومع ذلك، منذ هذا القانون لعام 0791، تم إعادة تصنيف جميع الأراضي المملوكة للدولة التي تم منحها مجاناً أو تبادلاً بدفعة مؤقتة، أو التي كانت خاضعة لشروط إيجارية، إلى إيجارات طويلة. 3.4.2 أدوات قانونية لاحقة تم اعتماد مراسيم، قرارات ودوريات أخرى منذ السبعينات بشأن الحقوق أو الإيجارات
القادمة من مجال الدولة. على سبيل المثال، كانت هناك دورية نشرت في 51 فبراير 0891 من قبل الرئيس عمر بونغو تأمر الوزير المسؤول عن مجالات الدولة بإبلاغه إذا تم التعرف على أي شخص كان   وبشكل خاص المشاهير   يستحوذ لصالحه على أراضٍ قابلة للبناء في ليبرفيل والمناطق المحيطة بها. في وقت لاحق من ذلك العام 3 أكتوبر 0891 ، تم نشر مرسوم يحظر الإيجارات والمنح
ية في ضواحي ليبرفيل المرسوم رقم 6311   -   . وكان الهدف من ذلك هو دعم التخطيط الحضري في ليبرفيل. في يوليو 4891، باستخدام السلطات الممنوحة بموجب قانون مجال الدولة، تم اعتماد قانون ألغى 22 عنوان ملكية على منح غابية وزراعية مملوكة لشركات، تغطي مساحة 000,95 هكتار. على الرغم من أن القانون لا يقدم السبب، ت   أن تواريخ العناوين من
9091 إلى 5591 تشير إلى أن إلغائها كان بسبب التخلي أو عدم الالتزام بالشروط. 5.2 القانون رقم 51 56 لعام 5691 الذي يحدد نظام الملكية العقارية على الرغم من اسم القانون، إلا أنه يتعلق هنا بقانون تسجيل الملكية، وليس بقانون الملكية العقارية. وبالتالي، لا يتحدث القانون عن وضع الحقوق غير المسجلة، التي تتعلق بمعظم الأراضي المملوكة للغابونيين. 91 الإيجارات
الطويلة شائعة في أنظمة القانون المدني الأمريكي، الفرنسي، الكيبيكي وغيرها، وتعتبر آلية لتحسين ملكية شقة أو مكتب في مبنى مملوك لشخص آخر.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 83 يتم تعريف التسجيل على أنه حيازة حقوق مسجلة في سجل عقاري يمكن إلغاؤها لاحقاً. تشمل الحقوق القابلة للتسجيل الملكية، الانتفاع، الاستخدام، السكن، الإيجار الطويل والحق في الانتفاع المادة 5 . ينطبق القانون على التسجيل في القطاع الخاص الأراضي المخصصة وعلى تسجيل حقوق أقل اتساعاً، مثل المنح والإيجارات
على الأراضي المملوكة للدولة والتي تظل الدولة مالكة للأرض. على الرغم من أنه يمكن تسجيل الحقوق كملكيات فردية أو جماعية، فإن الأحكام المتعلقة بالملكية الجماعية تفترض وجود عدة مالكين، بدلاً من مجتمع المادة 8 . يتم نشر طلبات تسجيل الحقوق ويتم تحديد تاريخ تحديد الحدود. يتطلب تحديد الحدود وجود مقدم الطلب المادة 71 . تُوضع الحدود، ويتم إعداد خطة تحديد
الحدود ويمكن تقديم الاعتراضات على التسجيل خلال فترة شهرين المادة 81 . تُستقبل هذه الاعتراضات في إدارة الملكية العقارية المادة 02 . إذا لم يكن هناك اعتراض، يمنح رئيس محكمة الدرجة الأولى الموافقة، وإذا كان هناك، فإن هذه الهيئة الأخيرة تقرر بشأن الاعتراضات المادتان 52 و62 . لا يمكن استئناف القرارات المتعلقة بالتسجيل ولكن يمكن أن تكون موضوعاً للطعن
بالنقض المادة 72 . يتبع التسجيل، ويتم إصدار عنوان ملكية. يحمل هذا العنوان رقم ترتيب واسم خاص. يمكن الآن تسجيل التعديلات على الملكية في هذا السند المادتان 92 و13 . العنوان ملكية نهائية وغير قابلة للطعن. لا يمكن أن تخضع الملكية لأي شكل من أشكال التقادم المطالبة من قبل الشاغل، بناءً على عادة المادتان 93 و04 . ومع ذلك، فإن التسجيل يلغي جميع
الحقوق الموجودة سابقاً على هذه القطعة. لا يمكن بدء دعوى شخصية للتعويض إلا في حالة الغش المادة 14 .
الإيجارات التي لم يتم الإعلان عنها من خلال تسجيلها في السجل العقاري لا يمكن أن تكون ملزمة للغير لمدة تتجاوز ثلاث سنوات المادة 54 . وبالمثل، فإن القوائم والاتفاقيات الطوعية ليس لها تأثير قانوني ما لم يتم تسجيلها المادة 44 . يمكن لأي شخص الحصول على
المعلومات المسجلة في السجلات العقارية أو الموجودة في خطط العقارات المسجلة المادة 68 . يكون المحافظ مسؤولاً شخصياً عن الأضرار الناتجة عن الإغفال في السجلات من تسجيل، ذكر، إلخ، أو أي مخالفات وبطلان للتسجيلات، الذكر، إلخ، المدونة في السجل العقاري، تحت طائلة غرامة المادتان 99 و001 . 1.5.2 عناوين الملكية في الممارسة العملية تشير الدرجة المنخفضة من
الخصخصة العقارية في الغابون إلى أن الإجراءات السابقة غير مناسبة أو غير ميسرة بشكل كافٍ. والنتيجة هي أن الملكية الخاصة في الغابون أي المناطق التي لا تملكها الدولة ضئيلة. لا يزال الجزء الأكبر من الغابون ملكية الدولة. يمكن حساب الملكية الخاصة من خلال حقيقة أنه يبدو أن هناك فقط 000,41 عنوان ملكية خاصة في الغابون 02. تشير المعلومات 12 إلى أن الغالبية
العظمى مخصصة للمنازل والأراضي القابلة للبناء في المناطق الحضرية. وهذا واضح في مقاطعة ووليو-نتم، حيث يؤكد مكتب السجل العقاري أنه لا يملك أي حق ملكية مسجل في سجلاته. 02 كما هو مذكور من قبل هابيتات وآخرون، 1102 وفي اتصال شخصي مع مدير العمليات العقارية، ليبرفيل. 12 بما في ذلك مستشار سابق لوزارة الإسكان ومدير العمليات العقارية الحالي، الذين تم
استجوابهم في نهاية نوفمبر 1102.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 93 المنطقة المعنية بهذه 000,41 سند ملكية ربما تكون صغيرة جدًا. في معظم الاقتصادات الزراعية، وخاصة في أفريقيا، المساحة التي تغطيها المدن محدودة على الرغم من تركيز السكان. تمثل المناطق الحضرية اليوم 2 فقط من المساحة الإجمالية لأراضي أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من أنها تجمع 04 من سكانها 22. وهذا هو
الحال أيضًا في الغابون، على الرغم من تركيز أكبر للسكان في المناطق الحضرية. في عام 0002، كانت المناطق الحضرية تغطي فقط 50.0 من مساحة البلاد 169,789 هكتار 32. من غير المحتمل أن يكون هذا قد تضاعف أكثر من ذلك من حيث المساحة منذ ذلك الحين. لذلك، يمكن الافتراض أن المناطق الحضرية في الغابون لا تمثل أكثر من واحد في المئة من المساحة، على الرغم من أن
الجزء الأكبر من السكان يعيشون في المدن. بعض من 000,41 سند ملكية الرسمية المذكورة أعلاه تقع في المناطق

الريفية. على الرغم من أن عددها محدود، قد تكون مساحتها كبيرة. لم يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع المهم من أي مصدر. الـ 000,41 ملكية المذكورة أعلاه تقع خارج نطاق ملكية الدولة. تم منح امتيازات وإيجارات بشكل واسع على ملكية الدولة. تظل
الدولة هي المالكة، بغض النظر عن عدد المرات التي تم فيها منح الامتيازات أو الإيجارات مرة أخرى. في هذا الصدد، يُذكر أن عقود الإيجار طويلة الأجل قابلة للتجديد لمدة 99 عامًا ويمكن منحها مرة أخرى بعد ذلك. لا توجد قيود على عدد المرات التي يمكن فيها منح الامتيازات مرة أخرى. كان عدد سندات الملكية الخاصة في هذا القطاع من ملكية الدولة 000,5 في عام 1102،
وفقًا لقسم العمليات العقارية. تشمل هذه الامتيازات التعدين والزراعة والغابات. حتى لو لم تكن هناك معلومات محدثة متاحة، فإنه من المؤكد أن الامتيازات الغابية كانت تغطي 95 من الغابات في عام 5002 أي 4.31 مليون هكتار . إذا اعتُبر أن الملكية الحضرية تمثل واحد في المئة من مساحة البلاد على افتراض أن كل ذلك هو ملكيات خاصة، وهو ما هو بعيد عن الواقع ، وأن
قطاع المناطق المحمية يستوعب في أحسن الأحوال 5.51 من المساحة الإجمالية للبلاد، فإن ذلك يترك 12 مليون هكتار يمكن أن تكون موضوع امتيازات أو إيجارات خاصة، أي حوالي 08 إلى 58 من المساحة الإجمالية للبلاد. في غياب تعريف وقائي للأراضي المجتمعية غير التجارية، يمكن أن يتم استيعاب جزء كبير من هذه المساحة بسرعة من قبل شركات خاصة وتجارية كبيرة. هذا يعرض
السكان الحاليين لعدم أمان هائل، ويضعهم أيضًا في وضع استثنائي في عام 2102، مما يجعلهم، من الناحية التقنية، حائزين غير قانونيين إذا لم يكن لديهم شهادة تثبت حقوقهم في البقاء على الأرض. ليس فقط أن الدولة هي المالكة للمناطق الحضرية والريفية، ولكن القانون نفسه لا يكفي لشرح وضعهم القانوني. إن تطبيق القانون الضعيف يقدم مشاكل أخرى، بما في ذلك الوصول إلى
العدالة وموقف المحكمة بمجرد تقديم القضية. تشريعات الملكية في الغابون، بشكل عام، تدور حول سندات الملكية الرسمية، مع التركيز على المناطق الحضرية. إن إنشاء سندات ملكية 22 أقل من اثنين في المئة من مساحة أفريقيا جنوب الصحراء تقع في المناطق الحضرية، على الرغم من أن أكثر من 04 من السكان الإقليميين يعيشون في المدن. انظر في هذا الصدد إلى ألدن ويلي، 1102أ،
لمزيد من التفاصيل. 32 أنجل وآخرون، 0102.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 04 أمر حيوي لجميع سكان الغابون، حيث إنه الآلية القانونية الوحيدة التي يمكن من خلالها اكتساب حقوق الأراضي والاحتفاظ بها بشكل قانوني. ومع ذلك، فإن الإجراءات لذلك قديمة، بطيئة، بيروقراطية، غير مناسبة، معقدة، غير متاحة ومكلفة. يتم الحفاظ على الإجراء المكون من ثلاث خطوات، مما يتطلب في الواقع تحقيقًا أوليًا
بشأن القطعة، والتأكد من أنها ليست ملكًا لشخص آخر، وإصدار سند مؤقت. بمجرد استيفاء الشروط، والتي تتضمن عادةً بناءً أو زراعة، يتم إجراء عدة تفتيشات ويمكن بعد ذلك إصدار سند نهائي. ومع ذلك، لا يصبح سندًا قابلاً للتداول يمكن بيعه إلا بعد تسجيله، مما يشكل إجراءً معقدًا، يتضمن كل من المحكمة والجهات السياسية، حيث أن الأداة التي تؤكد التسجيل تأتي في شكل
مرسوم. هناك في كل مستوى مجموعة من الخطوات، معظمها يتطلب دفع رسوم. تظل الكفاءة الإدارية محدودة جدًا، والتحقيقات مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً. عادةً ما يتم تقديم هذه الأسباب منذ 5991 حتى الآن لتفسير الرسمية المحدودة لحقوق الأراضي في المناطق الحضرية أو الريفية 42. تشارك عدة مكاتب مختلفة في العملية. وفقًا لهبيتا وآخرون 1102، قد يكون هناك ما يصل إلى
431 خطوة بين الطلب الأول وإصدار سند نهائي، ولكن قد لا يكون هذا هو الحال، حيث تم تقديم الطلب المعني في عام 5991 52. بخلاف ذلك، قد تعني تكرار هذه الحقيقة أن التحسينات التي تم إدخالها على الإجراءات كانت محدودة. كان أحد موظفي الوكالة الوطنية للسجل العقاري يقدر أنه في الثمانينيات، لم تتجاوز المدة القصوى لإصدار سند عام واحد من تاريخ تقديم الطلب وإصدار
السند. هذه المدة، التي كانت طويلة بالفعل، قد زادت منذ ذلك الحين، كما يقول، بسبب نقص الاستثمار في المعدات الحديثة وتجديد الموظفين الذين تقاعدوا منذ عام 0991 62. تتناقض هذه المصادر مع الادعاء الموجود على موقع مجموعة البنك الدولي للأعمال التجارية، حيث يُقال إنه لا توجد سوى سبع خطوات يجب اتخاذها، مما يستغرق شهرًا

واحدًا فقط 72. نية الموقع هي تشجيع
المستثمرين، على الرغم من أنه يذكر أيضًا أن الغابون قد انخفضت من المرتبة 131 إلى المرتبة 431 في تصنيف الاقتصادات التي يسهل فيها القيام بالأعمال، وهو ما يعد ضعيفًا بالفعل. علاوة على ذلك، يظهر دليل البنك أن المشتريات التي تمت في القطاع الخاص القائم فقط هي التي تؤخذ بعين الاعتبار. وهذا يعني في الواقع عددًا أقل من الخطوات والرسوم. إن الحصول على حقوق في
ملكية الدولة هو أكثر صعوبة ويستغرق وقتًا أطول بكثير. تظهر الصورة 3 الخطوط التوجيهية، الصادرة عن إدارة الملكيات والعمليات العقارية، للحصول على سند ملكية. يبدو أنها بسيطة، لكن المتقدمين يواجهون في الواقع مجموعة من الصعوبات والتأخيرات. ليس من السهل إثبات أن لامركزية الإجراءات لصالح المناطق والحفاظ على الرسوم الرسمية عند مستويات معقولة قد حسنت
الأمور 82. يبدو أن الممارسات تختلف من مقاطعة إلى أخرى، مما يزيد من الصعوبات 92. 42 انظر على سبيل المثال كومبي، 5991، أوبياج وبوبيي، 1102، هبيتا وآخرون، 1102. 52 كومبي، 5991. 62 مكتب السجل العقاري في مقاطعة ووليو-نتم. 72
 . :
82 في أوييم، على سبيل المثال، تتراوح تكلفة الأراضي
الحضرية بين 052 و 000,1 لكل متر مربع والأراضي الريفية بين 052 و 005 لكل متر مربع. 92 مدير السجل الإقليمي، أوييم، اتصال شخصي، 1102.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 14 الصورة 3: الإجراء الرسمي للحصول على سند ملكية عقارية في الغابون يجب الإشارة إلى مصادر أخرى للتثبيط من الرسمية للاحتلال من خلال سندات مؤقتة، ثم نهائية. من بينها، يمكن الإشارة إلى جهل كبير بالاحتمالات، والافتراض بأن هناك عقبات موضوعة في طريق أولئك الذين لديهم أقل الموارد
مثل الافتراض بأن هناك حاجة
لدفع رشاوى لتسريع الطلب. هذا التمرين ليس ذا صلة للعديد من الأشخاص الذين يعيشون على أراضٍ غير قابلة للتصرف، ويدركون أنهم لا يمكنهم الحصول على حقوق رسمية على الأراضي إلا عندما يشغلونها ويزرعونها على الفور. السجل العقاري، الوكالة المركزية التي تصدر سندات رسمية وتستند إلى رسم الخرائط، محدود فعليًا بالمناطق الحضرية. الأرض الواقعة في منطقة غير مخصصة
 ريوطت ريرقت ريوطت سدنهم قبسم قيقحت ءاشنإ موسرلا ليصحت
ديدحت ةيرضحلا يضارألا صيصختلا ةنجل ديفتسملا لواقملا ءانبلا نذإ ءاشنإ
دفتر الشروط الأرض الواقعة في منطقة مخصصة رفض طلب تحديد الحدود وتعليمات التخصيص
ء إرسال مشروع المرسوم نشر ج.ع. تحديد الحدود النهائية المتعارضة طلب التسجيل
تحديد الحدود النهائية المتعارضة معجم الملكية الأراضي العامة: جميع الأراضي غير المسجلة بانتظام أو المخصصة بشكل نهائي هي جزء من ملكية الدولة التي تشمل ملكية عامة غير قابلة للتصرف وملكية خاصة. الأرض المخصصة: الأرض المحددة من قبل السجل العقاري التي لديها مراجع كادسترالية. تحقيق : تحقيق عقاري للتحقق مما إذا كانت الأرض لا تقع ضمن نطاق مشروع عام أو
في منطقة تطوير عامة. لجنة تخصيص الأراضي الحضرية: لجنة يرأسها عمدة البلدية المعنية تحدد شروط التخصيص. تقرير تطوير: تقرير يعده اللجنة ويسجل في محضر، يصف ويقدر الاستثمارات المنجزة على الأرض. : الحفاظ على
ة : مرسوم التخصيص بشكل نهائي : الإدارة العامة للضرائب : الإدارة العامة للتخطيط العمراني والتطوير العقاري : الإدارة
العامة للأعمال الطبوغرافية والسجل العقاري . .: سجل الإيداعات : محكمة الدرجة الكبرى : المحكمة الابتدائية إصلاح جارٍ: يتضمن بشكل خاص إلغاء مرحلة التخصيص المؤقت وإدخال مرحلة واحدة للتنازل عن الملكية بالكامل.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 24 يبدو أن الأثرياء الغابونيين يحصلون على سند ملكية بسهولة نسبية، ومن المناسب أيضًا أن نستنتج أن الإجراءات ليست منظمة لتخصيص حقوق بشكل جماعي، باستثناء بعض التشجيعات الدورية بشأن إصدار السندات كما كان الحال، على ما يبدو، في الخمسينيات والستينيات . تفاقم حالة

عدم وجود سوق قانوني للأراضي التي تفتقر إلى
سند ملكية الوضع. تشمل ممارسات التحايل شراء قطعة أرض مسجلة بشكل غير رسمي دون سند ملكية، ثم تنفيذ إجراء للحصول عليها بشكل قانوني، من خلال إصدار سند رسمي، وبالتالي تحويل الوضع الفعلي إلى وضع قانوني. كما يصف أحد الملاك: "الإجراءات القانونية بطيئة عندما يعبر شخص ما عن رغبته في شراء قطعة أرض. كان علي أن أستخدم الطريق الذي يؤدي إلى حق فعلي. علمت من شخص
ما أن هناك شخصًا يرغب في بيع أراضيه في ضواحي ليبرفيل. ذهبت إلى هناك واشتريت الأرض بسرعة، ثم ضمنت ملكيتها لاحقًا بالحصول على سند ملكية، بعد أن ذهبت إلى السجل العقاري. العديد من الأشخاص اليوم، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي، يتجهون إلى هذه الاستراتيجية، حتى لو كان ذلك يعني شراء مزدوج ". كما يعترف موظفو السجل العقاري بأن إجراءات الحصول على الأراضي هي
عكس ما كان متوقعًا، حيث يتابع الأشخاص الإدارة بدلاً من العكس. "لا نتجاهل هذه الحالة: على الرغم من وجود خطة لإدارة السجل العقاري، نعلم أنه لا يوجد متابعة ". تتمثل قيود إضافية مفروضة على الحصول على السندات في أنه من الصعب على الأشخاص غير الأثرياء تلبية متطلبات التخطيط والبناء المرتبطة بإصدار حقوق مؤقتة، مما يدفع العديد من الأشخاص إلى تركها تصبح غير
صالحة بعد الفترة التي تمتد من عامين إلى ثلاثة أعوام التي تم تخصيص هذه الحقوق من أجلها، أو عدم الشروع في عملية التوثيق على الإطلاق. ونتيجة لذلك، يتجه الكثيرون، بحثًا عن أراضٍ للعيش فيها، خاصة في المناطق الحضرية والضواحي، إلى عائلاتهم وأصدقائهم للحصول على مكان. كما يوجد سوق غير رسمي مزدهر يتعلق بالأراضي. تم تنفيذ مشاريع لتبسيط إجراءات الإصدار
ولامركزية بعض الأدوار الخاصة بالسجل العقاري الوطني ببطء في عام 0102، ولكنها كانت معوقة بسبب فصل العديد من أعضاء الفريق الفني داخل الوزارة. إن الإغلاق الأخير لوزارة الإسكان "سبتمبر 1102 "، التي كانت تضم خدمات السجل العقاري، يشكل الآن عقبة إضافية أمام التغيير. توقفت التخطيط الحضري وتطوير الإسكان، مما أفسح المجال للطرد غير المنظم للسكان الحضريين على
جوانب الطرق في نوفمبر 1102. أدى ذلك في النهاية أيضًا إلى توقف رسم الخرائط الموعود لمجال ريفي محتمل من قبل المعهد الوطني للرسم الخرائطي. أعلن الرئيس عن إنشاء وكالة وطنية جديدة للتجمعات والأشغال العامة، تحت دارته الشخصية. 03 تواصل شخصي: ك. بولين "، 92 نوفمبر 1102؛ م. ديلبرا "مستشار سابق لوزير الإسكان "، 6 ديسمبر 1102؛ مدير مكتب السجل
العقاري في محافظة ووليو-نتم "1 ديسمبر 1102 ". 13 ماسالا-ماندونغولت، 1102: 101. 23 ماسالا-ماندونغولت، 1102: 601. 33 انظر الملاحظة في أسفل الصفحة أعلاه. 43 تم فصل معظم الفريق الفني التابع للوزارة، وكان الذين اختارهم الرئيس ليحلوا محلهم "يفتقرون تمامًا إلى المهارات المطلوبة "، كما يروي أحد كبار المسؤولين.
-- 24 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 34 لم تكن هذه بعد قيد التنفيذ في نهاية عام 1102. ومع ذلك، لا يزال الموظفون المعنيون يؤكدون أنهم مصممون على تبسيط تخصيص القطع الأرضية ولامركزية وظائفهم لصالح المؤسسات المحلية. قوانين أخرى تؤثر على حقوق الملكية 6.2 قانون الغابات لعام 1002: تأكيد فقدان الغابات من قبل المجتمعات يتكون الجزء الأكبر من
الغابون من أراضٍ غابية، لذا فإن ملكية الغابات وآليات الحوكمة الغابية لها أهمية حاسمة. تم إلغاء قانون الغابات ما بعد الاستعمار الصادر في 22 يوليو 2891 "القانون رقم 1 "28 " لصالح قانون غابات جديد في عام 1002 "القانون رقم 61 "1002، بتاريخ 13 ديسمبر 1002 ". تم الاحتفاظ بجزء كبير من تشريعات عام 2891 في تشريعات عام 1002، ولكن مع تعديلات هامة. الأهداف
الرئيسية لقانون الغابات ذات طبيعة تجارية بشكل عام، كانت أهداف قانون الغابات هي "1 " إدخال نظام جديد لتخصيص الامتيازات من خلال عملية مزاد، من أجل مزيد من الشفافية، "2 " توسيع المنطقة المخصصة، ولكن مع تقليل الوقت المخصص للحصاد، من أجل تسريع الاستغلال، "3 " إصلاح النظام الضريبي المتعلق بالامتيازات وتحويل الخشب، "4 " تحفيز القدرة على المعالجة على المستوى
المحلي، بحيث يتم معالجة 57 " على الأقل من الخشب قبل التصدير في يناير 2102، و "5 " تخصيص حصص إنتاجية لمختلف الشركات. في الواقع، الآن، يجب معالجة جميع الأخشاب المصدرة. تملك الدولة جميع الغابات في الغابون والحقوق محدودة بحقوق الاستخدام في كلا القانونين، الملكية على جميع غابات الدولة غير غامضة، مما يؤكد أحكام

القانون رقم 41 لعام 3691. ينص المادة 31 من
قانون 1002 على أن ج ميع الغابات تندرج تحت الملكية الغابية الوطنية وتعتبر ملكية حصرية للدولة . وبالتالي، فإن جميع الحقوق الأخرى على الغابات أقل، بما في ذلك حقوق الوصول والتمتع. يمكن ممارسة هذه الحقوق فقط إذا سمحت الإدارة بذلك. كما تم تحديد استثناء للمجتمعات التقليدية ومستخدمي الموارد الطبيعية، كما تم تحديده في عام 2891 ومفصل في مرسوم عام 7891.

هؤلاء لا يحتاجون إلى الحصول على ترخيص لاستخدام الغابة طالما أن استخدامهم يبقى تقليديًا بحتًا ومقتصرًا على الحدود التي تحددها القوانين أو اللوائح اللاحقة المادتان 31 و41، 1002 . من غير المحتمل أن تتمكن المجتمعات الريفية يومًا ما من امتلاك أراضٍ غابية. لا يحدد القانون بشكل واضح ما إذا كانت جميع الغابات أو بعض الغابات فقط تقع ضمن فئة الملكية

الخاصة للدولة أو ضمن الملكية العامة للدولة. يختلف هذا عن الحل الذي نصت عليه تشريعات عام 2891، التي نصت على أن الغابات المصنفة التي تتوافق اليوم مع الملكية الغابية الدائمة للدولة، بما في ذلك كل من الغابات المحمية والغابات الإنتاجية كانت جزءًا من الملكية الخاصة للدولة 2891؛ المادة 01 وبالتالي، من حيث المبدأ، يمكن التصرف فيها، بما في ذلك

للمجتمعات. في الممارسة العملية، يبدو أن المناطق المحمية تندرج الآن تحت الملكية العامة ولا يمكن بسهولة تأجيرها أو تخصيصها. ومع ذلك، يبدو أن نقل ملكية الدولة فيما يتعلق بمناطق غابية أخرى أصبح الآن أبعد من أي وقت مضى. يتم إخفاء ذلك من خلال نية قانون الغابات لعام 1102 لتوفير منطقة غابية متبقية للمجتمعات. تقسم تشريعات عام 1002 الغابة بأكملها في

الغابون إلى ملكية غابية دائمة للدولة وملكية غابة ريفية المادة 5 . إن الاستمتاع بالأخيرة محجوز بشكل صارم للمجتمعات القروية، وفقًا للشروط التي تحددها اللوائح المادة 21 . تقنيًا، بسبب عدم وضوح ما إذا كانت الغابات تقع ضمن الملكية الخاصة أو الملكية العامة للدولة، يمكن أن تعلن المجتمعات عن هذه الأراضي كملكيتها. ومع ذلك، فإن المحتوى العام لتشريعات عام

1002 يشير إلى أن ذلك سيكون غير محتمل، وأن الهدف من الملكية الغابية الريفية سيكون ضمان استخدام محلي، وليس منح ملكية أرض غابية. علاوة على ذلك، لا يوجد تحديد بين الملكية الغابية الدائمة للدولة والملكية الغابية الريفية، مما يسبب ارتباكًا بشأن الموقع الفعلي لهذه الملكيات. يؤدي ذلك إلى تداخلات. أولاً، هناك تداخلات ناتجة عن تخصيص امتيازات تجارية على

أراضٍ قد تعتبر بشكل أكثر دقة جزءًا من الملكية الغابية الريفية. ثانيًا، تتداخل امتيازات استغلال الغابات مع امتيازات التعدين، على عكس ما ينص عليه قانون الغابات المادة 141 وقانون التعدين المادة 12 . ثالثًا، هناك تداخلات في المناطق التي يمكن اعتبارها بحق جزءًا لا يتجزأ من الملكية العامة، وبالتالي محجوزة للاستخدامات التعليمية والعلمية فقط، ولكنها

مدرجة في مناطق الامتيازات التجارية لقطع الأشجار وفي الامتيازات التعدينية. لم يتم تطوير أي خطة وطنية لتخصيص الأراضي لحل التخصيصات المتضاربة للأنشطة الحرجية والتعدين. تنقسم الملكية الغابية الدائمة إلى غابات دائمة مصنفة وغابات دائمة إنتاجية مسجلة المادتان 6 و7 . الأخيرة هي تلك التي تستجيب لهدف الحفظ المادة 7 وتندرج تحت واحدة من ثماني فئات فرعية

مدرجة، والتي تشمل الحدائق الوطنية المادة 8 . تشمل الغابات الإنتاجية الغابات المخصصة والاحتياطات الغابية للإنتاج غير المصنفة المادة 11 . يجب استخدام واستغلال الغابات من كلا الفئتين وفقًا لخطة إدارة تهدف إلى تحسين استخدام الموارد الغابية، مع مراعاة ممارسات التنمية المستدامة والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الحفاظ على سجل وتقييم

الامتياز الغابي. كانت هذه هي الابتكار الرئيسي لتشريعات عام 1002، وتم تخصيص حوالي 05 مادة لوصف محتوى الخطة والإجراءات ذات الصلة. ينص القانون على ثلاثة أنظمة استغلال، جميعها قابلة للتجديد، وهي: أ. يمكن تخصيص امتياز غابة تحت إدارة مستدامة لكل من الوطنيين والأجانب، على مساحات تتراوح من 000,05 إلى 000,002 هكتار.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 54 عند التوقيع، يجب على المتعهد تقديم اتفاقية مؤقتة للتطوير والاستغلال والتحويل ويكون ملزماً بإنتاج خطة تطوير خلال ثلاثة أعوام من تاريخ التوقيع المادة 32 ؛ ب.

ترخيص الغابات المرتبط ، المخصص فقط للمواطنين. يسمح بالاستغلال خارج الغابات المحمية حتى 000,05 هكتار. يمكن إصدار هذه التراخيص
لمناطق تحت الإيجار بالفعل، كما هو مذكور أعلاه، بالتوافق مع صاحب الإيجار. الهدف من ذلك هو السماح للمتعهدين بالاستعانة بمصادر خارجية للاستغلال وهو ما يفعلونه غالباً . خطة تطوير مطلوبة؛ ج. ترخيص العمل الحر ، الذي يُمنح للأفراد في الغابات التابعة للغابات الريفية. يمنح الحق في استغلال حتى 05 شجرة. لا يُطلب خطة تطوير. إطار 5: التصنيف الغابي في
الغابون وفقاً للتشريع لعام 1002 المجال الغابي الوطني المجال الغابي الدائم للدولة المجال الغابي الريفي الغابات المملوكة للدولة المصنفة الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة يشمل المادة 8 : غابات الحماية الغابات الترفيهية الحدائق النباتية والحيوانية الحديقة النباتية المناطق المحمية الغابات ذات الاستخدام التعليمي والعلمي منطقة إعادة التشجير
الغابات المنتجة الحساسة أو الحدودية بشكل خاص للمجال الغابي الريفي يشمل المادة 11 : الغابات المخصصة الاحتياطات الغابية للإنتاج غير المصنفة يشمل المادتين 21 و651 : الأراضي والغابات التي تُخصص منافعها للمجتمعات القروية الغابات المجتمعية القطاع التجاري إلى حد كبير غير منظم لم يلغي قانون 1002 التراخيص الموجودة أو التراخيص الأخرى التي تعود إلى
نظام 2891. وهذا يسبب مشكلة بالنسبة للتراخيص القديمة لقطع الأشجار التي لا تتطلب خططاً وبالتالي لا تخضع للتحقق القائم على الخطط ، والتي يتم استبدالها ببطء بتراخيص جديدة. تغيير أساسي أدخله قانون 1002 هو أن المساحة الإجمالية القصوى التي يمكن أن يمتلكها أي متعهد قد زادت، من 000,002 إلى 000,006 هكتار. في الممارسة العملية، حتى هذا القيد لا يتم احترامه.
وقد أُفيد أن 02 من إجمالي المساحة الغابية كانت مملوكة فقط لـ 5 من المالكين، أي حوالي 21 شركة تجارية 73. في عام 1102، أشار إلى أن الشركات الخاصة الصينية تمتلك وحدها حقوق 52 من الغابات الغابونية، نصفها مُنح فقط لخمس شركات صينية 83. وقد تم إصدار 121 ترخيصاً بمجموع 76.2 مليون هكتار. تصدر الشركات الصينية أكثر من مليون متر مكعب من الخشب سنوياً،
ن صادرات الخشب. ، الشراكة بين الدولة الغابونية وشركة ، لديها أيضاً تراخيص تصل إلى أكثر من مليوني هكتار. يُفترض أن جميع هذه الشركات لديها خطة تطوير وبنود المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح في دفتر الشروط ، لكن نادراً ما تم تنفيذ ذلك. على أساس غير رسمي، تسمح العديد من التراخيص للمجتمعات المحلية باستخدام
إيجارها، بما في ذلك تلك الصينية 93. 1.6.2 المجال الغابي الريفي: سراب لم يتم تحديد المجال الغابي الريفي بموجب القانون ولم يتم تحديده منذ اعتماد هذا الأخير. ومع ذلك، بينما يُعرف الطابع المحدود للحقوق العرفية في القانون 04، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمنطقة التي يمكن أن تمارس فيها. فئة غابية متبقية لا تتضمن سوى بعض حقوق الاستخدام، وليس الملكية. يمكن
فهم المجال الغابي الريفي كفئة متبقية تشير إلى المناطق الغابية الواقعة بالقرب من القرى والتي لم يتم إصدار أي إيجار أو ترخيص لها. إن عدم وجود تعريف للمجال الغابي الريفي يعرض السكان الريفيين للاحتلال التجاري على مناطقهم الغابية المحلية. في إطار القانون السابق رقم 1 لعام 2891 14، كانت المجتمعات تحصل على حماية مضمونة ضد قطع الأشجار في نطاق 5 كم من
المسارات والطرق والأنهار المادة 22 من قانون 2891 . بالإضافة إلى ذلك، كان يجب إنشاء مناطق عازلة في الغابات المملوكة للدولة الغابات المنتجة والغابات المحمية ، مما يفرض إظهار أقصى قدر من التسامح تجاه المجتمعات المتأثرة والمناطق التقليدية ذات النفوذ المادة 5 من قانون 2891 . يستبدل المجال الغابي الريفي مثل هذه الأحكام، ولكن طالما أن المجال لا يزال
غير محدد، تُترك المجتمعات دون حتى إمكانية حماية تمر عبر الحاجز الضيق البالغ 5 كم. هناك حتى تراخيص في وسطها تقع القرى. هناك أحكام تسمح للإدارات الغابية المحلية بالتعاون مع ممثلي القرى المجاورة لتحديد أجزاء محلية من المجال الغابي الريفي، مما يشير إلى أنه كان من المتوقع أن تكون هذه نهجاً لحالة بحالة المادة 09 ، بدلاً من تنفيذ شامل للتقسيم. يحدث هذا
نادراً ويحدث فقط بعد شكاوى بشأن التراخيص الممنوحة في قلب مناطق التجمع والغابات المجاورة. المعلومات متناقضة حول ما إذا كانت هذه الحالات ناتجة عن تغييرات تعاقدية تتعلق بمنطقة التراخيص، على الرغم من أن بعض

التراخيص تعدل ممارساتها عندما يشكو القرويون 24. تُدرج الحقوق المسموح بها في هذا المجال الغابي الريفي غير المحدد في قانون 1002. وهي محدودة لتلبية
احتياجات المعيشة الشخصية أو الجماعية، بما في ذلك احتياجات الخشب للبناء، والخشب الميت كوقود، وجمع اللحاء، واللاتكس، والفطر، والنباتات الصالحة للأكل أو الطبية، والحجارة والكروم، والصيد و 93 ,. 12:1102. 04
الحقوق المرتبطة بالمناطق هي تلك المحددة بموجب المرسوم 296 المادتين 2 و3 وفي قانون الغابات المادتين 252 و352، جميعها محدودة لحقوق
الاستخدام. 14 مرسوم التعديل لعام 3991، رقم 5021 . 24 تواصل شخصي، كوينتين مونييه
. وغنوب رمع ةعماج يموسـتان ودنوأ زور ، 2-

 الصيد التقليدي، والرعي في السافانا أو الفتحات، وكذلك استخدام المواد النباتية كعلف، وممارسة الزراعة المعيشية واستخدام المياه المادة 252 . كما كان الحال في إطار قانون 2891، فإن هذه الحقوق في الاستخدام مجانية المادة 352 . يمكن توضيح القيود المفروضة على هذه الاستخدامات أو مناطق الاستخدام من قبل
المكاتب المحلية للوزارة المادة 452 . يُحظر ممارسة هذه الحقوق في المناطق المحمية المادة 952 . فقط الأسلحة والأساليب المحددة مسموح بها للصيد والصيد المواد 852 إلى 162 . تؤدي الأحكام المتعلقة بالتراخيص المحلية لقطع الأشجار إلى انقسامات ولا تركز على المجتمعات يمكن لأعضاء المجتمعات أيضاً طلب الترخيص للعمل الحر
ةيلحملا صيخارتلاو ،هالعأ روكذملا
لقطع الأشجار والتراخيص الفردية للقطع، مما يسمح باستغلال 05 شجرة. هذا يحل محل ما كان يُعرف بالقطع العائلية في قانون 2891. لا تتطلب إجراءات منحها استشارة مجتمعية. في الممارسة العملية، تمكن أطراف ثالثة من الاقتراب ودفع مبلغ لقروي للحصول على الترخيص. تُعرف هذه الممارسة باسم الإيجار ويُزعم أنها شائعة جداً وفقاً لبعض المعلومات. يجب تنفيذ الأمر الوزاري
الأخير رقم 631 الصادر في 01 أكتوبر 1102 الذي يقترح تعديل هذه الممارسة في عام 2102. بموجب هذه التعليمات، يُمنح لمدة عام واحد فقط في كل مرة، ويتم إدارته بشكل جماعي من خلال لجنة تضم المحافظ للمنطقة، والمستغل الغابي وخمسة أعضاء من المجتمع. يجب أن تسبق المنح دراسة جدوى 34. المعلومات حول التقدم في هذا الشأن غير معروفة. الإيجار أكثر شيوعاً في القطاع
الأوسع من التراخيص والتراخيص الغابية المرتبطة. يُزعم أن النخب، بما في ذلك السياسيين، يحصلون على حقوق قطع الأشجار على آلاف الهكتارات، دون أن يكون لديهم المهارات أو الأموال للقطع، ثم يقومون بتأجير حقوقهم، بما في ذلك لشركات أجنبية. يشير . 1102 إلى أن العديد من الشركات الصينية تصل إلى، بهذه الطريقة، إلى مناطق غابية إضافية مقارنة بتلك التي
تمتلك فيها إيجاراً. وهذا يعني أنه كموظف فرعي، فهي ليست ملزمة تقنياً بتقديم خطط التطوير والعقود الاجتماعية، أو حتى قطع الأشجار وفقاً لقواعد الاستغلال المستدام. 2.6.2 الغابات المجتمعية: تدبير رمزي لإسكات المطالبات الإقليمية؟ أدخل قانون 1002 المتعلق بكود الغابات أيضاً الحق للمجتمعات في إنشاء غابات مجتمعية ضمن المجال الغابي الريفي الفرع 5 . يجب تخصيص
الغابات المجتمعية لمجتمع قروي معين لأداء أنشطة محددة المادة 651 . بما أن جميع الغابات مملوكة للدولة، فلا يمكن أن يتم هذا التخصيص إلا لأغراض الاستخدام أو الإدارة. يمكن لقرية أو مجموعة من القرى أو مقاطعة طلب إنشاء غابة مجتمعية، من خلال تقديم محضر وخطة لموقع الغابة إلى رئيس التفتيش الإقليمي للمياه والغابات المادتين 751 و261 . تكون تكاليف التحديد
لتطوير على عاتق إدارة المياه والغابات المادة 951 . 34 المعلومات المتعلقة بهذا الأمر مقدمة من . ، مدير الغابات المجتمعية.

 الغابات المجتمعية كآلية للحد من الاستغلال المحلي للغابات من قبل الفقراء يسمح باستغلال الغابات المجتمعية فقط وفقًا لشروط خطة إدارة بسيطة أو وفقًا لعقد إمداد تم إبرامه مع شركة أو عدة شركات تحويل محلية شركات استغلال الغابات المادة 851 . يمكن أن يكون هناك اتفاق على أن يتم استغلال الغابات المجتمعية

من قبل الإدارة المادة 061 . أضاف الأمر رقم 110   8002 عناصر إلى القانون المذكور أعلاه. تم توسيع تعريف
المجتمعات المحلية ليشمل كل من المجتمعات القروية والمجتمعات الأصلية. يمكن أيضًا بيع المنتجات التي تم
الحصول عليها وفقًا للقانون العرفي، حيث يتم تعريفها على أنها ناتجة عن حقوق الاستخدام الاقتصادي . وهذا يسمح
لأعضاء المجتمع ببيع جزء من المنتجات
التي يجمعونها وفقًا لحقوق الاستخدام العرفي الخاصة بهم، بشرط أن تكون المبيعات محلية ولا تتطلب وسطاء المادة
252 المعدلة . أي لضمان معيشتهم ومكافحة الفقر المادة 41 . لم يتم تقديم اللوائح التي وعد بها هذا الأمر والتي
تهدف إلى تنظيم الاستخدام التجاري العرفي، وبالتالي فإن المبيعات المحلية للمنتجات الغابية، والتي تمثل على الأرجح
أحجامًا كبيرة، لها أساس
قانوني غير مؤكد. ومع ذلك، منذ عام 1002، لم يتم إنشاء أي غابة مجتمعية. حتى المراسيم الأساسية للتطبيق لم تتم
كتابتها. وقد تم معالجة هذه الحالة بشكل محتمل من خلال إنشاء إدارة خاصة حديثة، إدارة الغابات المجتمعية 1102 .
وقد صرح مديرها الجديد بأنه سيشرف على إعداد الأدوات اللازمة، بمساعدة مشروع غير حكومي   . ومع ذلك،
نظرًا لعدم اتخاذ الحكومة
الغابونية أي إجراء حتى الآن، فإن إنشاء هذه الإدارة قد يكون وسيلة لتبديد الانتقادات، دون القيام بأي شيء لتقدم حقوق
المجتمعات المتعلقة بالغابات. كانت التسهيلات غير الحكومية ضعيفة نسبيًا، لكنها سمحت بفتح الغابات المجتمعية
لاستخدامات ليست بالضرورة استغلال الغابات. تم إطلاق مجموعة متنوعة من المبادرات التحضيرية غير الحكومية منذ
عام 1002 في انتظار أدوات
التمكين ودعم كبير من الدولة 44. إن عدم وجود الأدوات القانونية اللازمة والتزام الدولة هو على الأرجح السبب الرئيسي
وراء التأثير المحدود لهذه المبادرات. كما يبدو أن نقص المعرفة بالطرق القابلة للتطبيق التي كان يمكن أن تستند إلى
الطرق التي اختارها دول أفريقية أخرى هو عامل أيضًا. لا يزال اختبار بعض المبادرات مستمرًا بعد مرور عدد من
السنوات، ولكن تطوير
النموذج ليس واضحًا وتأثيره على السياسات ليس كبيرًا. قد يتغير ذلك مع إنشاء خدمة الغابات المجتمعية، لكن حتى
الفاعلين غير الحكوميين المعنيين ليسوا متفائلين جدًا. علاوة على ذلك، من المحتمل في هذه المرحلة أن تلجأ الغابون
إلى نماذج من الاتفاقيات التي تركز على استغلال الغابات، كما تم تطويرها من قبل جارتها الكاميرون. وقد أكد المدير
الجديد للغابات
المجتمعية أنه في رأيه، يجب تخصيص هذه الغابات لفترة محدودة تبلغ 51 عامًا، مع مراجعة خطط استغلال الغابات كل
خمس سنوات، وأن مساحتها يجب ألا تتجاوز 0005 هكتار. وأضاف أن المجتمعات يجب أن تكون قادرة على التعاقد مع
شركات حكومية. هذا لا يمنع بالضرورة أن تركز بعض المبادرات التي قامت بها   و   -   خلال السنوات
الأخيرة على أنشطة أخرى غير استغلال
الغابات، ولكنه يضع هذه الإمكانية تحت ضغط شديد. إن التركيز على استغلال الغابات يعزز من خلال محتوى مشروع
مرسوم غير مؤرخ وغير معتمد رقم 8201 ، والذي يهدف إلى تطبيق قانون الغابات فيما يتعلق بالغابات المجتمعية.
يتطلب ذلك من أعضاء المجتمع المعني تشكيل جمعية رسمية ولكنها بسيطة على ما يبدو المادة 3 . يجب أن يحدد
الطلب لإنشاء غابة مجتمعية الاستخدامات
المقترحة وخطة للمنطقة المقترحة، والتي ستشمل خرائط بمقياس 000,05:1 أو 000,01:1 المادة 4 . إذا تم قبول
الطلب، يجب إعداد خطة إدارة بسيطة من قبل المكتب المحلي للمياه والغابات، بالتعاون مع المجتمع، ولن تكون
تكلفتها على عاتق المجتمع المادتان 6 و7 . يجب أن تتضمن الخطة معلومات عن المجتمع المعني، وموقع ووصف
المنطقة والاستخدامات الأولوية المقترحة، مما
يشير إلى أن استخدامات أخرى غير استغلال الغابات متوقعة المادة 8 . ستحدد مدة الترخيص في الاتفاق الناتج
المادة 9 . سيكون المجتمع مسؤولاً عن إدارة الغابة المجتمعية، تحت إشراف الإدارة المحلية للمياه والغابات. كما ذُكر
سابقًا، لم يتم إنشاء أي غابة مجتمعية منذ عام 1002 في الغابون. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد جميع الأراضي الغابية
الريفية ولم يتم
إجراء أي تخطيط جاد للإدارة. في هذه الأثناء، زادت القوانين لعام 1002 والأمر لعام 8002 من الآليات التي قد تؤثر على
الطرق التي تتبعها المجتمعات للحصول على الغابات. في الواقع، يعدل الأمر لعام 8002 المادة 07 من قانون 1002، من
خلال إدخال فئتين فرعيتين إضافيتين من المناطق المحمية محميات حيوية ومواقع تراث عالمي . وبالتالي، تستمر
حقوق المجتمعات

وأراضي منتجات الغابات المجتمعية في التآكل، من جهة، من خلال التأكيد القوي على قانون الغابات، ومن جهة أخرى، من خلال متطلبات الحفظ. 3.6.2 تسليط الضوء على الاستغلال الصناعي للغابات: قانون لرجال الأعمال في مجال الغابات كانت أهم أحكام تعديل عام 8002 الأمر 100 هي تعديل المادة 01 من قانون 1002 بهدف تحديد أن غابات الإنتاج يجب أن تشكل 04 من الأراضي
الغابية الوطنية. وهذا يتناقض بشكل حاد مع أحكام قانون الغابات لعام 2891، الذي كان يفرض أن تغطي الغابات الحكومية التي كانت تشمل في عام 2891 أيضًا الغابات المحمية وغابات الإنتاج 04 من الأراضي. في الوقت الحاضر، يجب أن تمثل غابات الإنتاج وحدها هذه النسبة المئوية، مما يعكس التركيز الجديد

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 05 تم التركيز على زيادة استغلال الغابات. ومن الأمور الإيجابية، بفضل قرار رئاسي بتاريخ 5 نوفمبر 9002، أنه منذ 1 يناير 0102، من المفترض أن تكون جميع الصادرات على شكل خشب مقطوع أو خشب مُعالج، وليس كتل خشبية خام. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا القرار أيضًا انظر أدناه . الأولوية التي تمنحها التشريعات والسياسات
الغابية للاستغلال الصناعي واضحة وقد أثرت على القانون الأصلي لعام 1002، وكذلك المراسيم والأوامر التي تلت ذلك54. لقد لوحظ بشكل متكرر أن حقيقة أن العديد من الشخصيات السياسية البارزة تمتلك امتيازات وتصاريح هي عامل يساهم في بطء إصلاح قطاع الغابات. تتكرر نفس النواقص منذ أكثر من عشر سنوات، بما في ذلك تجاوز مستمر لمعدل الاستغلال الغابي السنوي القانوني،
بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من شركات الغابات تستمر في العمل متجاهلة الخطط الإدارية المعتمدة من الدولة، وأن المجال الغابي الريفي لم يتم تعريفه بعد، ولم تكن هناك تخطيط مفصل للتقسيم والتخصيص للغابات، وذلك على الرغم من أنه يبدو أنه كان هناك مساعدة دولية كبيرة. استغلال الغابات في توسع، ولكن لا توجد حوكمة لهذا الاستغلال كان من المتوقع أن ينص قانون
الغابات لعام 2891 على تقسيم المجال الغابي الدائم إلى منطقتين للاستغلال. خلال أنشطة التخطيط في أوائل التسعينيات، تم تصنيف المنطقة 1، وهي منطقة ساحلية، على أنها تشمل ما يقرب من خمسة ملايين هكتار، منها 92.1 مليون تم تخصيصها لاستغلال الغابات. توجد منطقة استغلال أكبر بكثير في المنطقة 2، وهي منطقة داخلية، حيث تم تقدير مساحتها بـ 5.9 مليون هكتار
واستغلالها في تزايد64. وبالتالي، فإن نصف الغابون على الأقل يخضع لحقوق استغلال الغابات التجارية، وربما أكثر74. مع استمرار زيادة الامتيازات، من الصعب فهم ما قد يعنيه مفهوم المجال الغابي الريفي الذي يبلغ ثمانية ملايين هكتار، والذي يتم الإشارة إليه بشكل دوري84. تظل الأهداف الأكثر قوة للقانون المعدل لعام 1002 الذي يحمل قانون الغابات دون تغيير، وهي
النية لزيادة استغلال الغابات بشكل كبير لتعويض انخفاض الإيرادات النفطية. على الرغم من أن إنتاج أوراق القشرة المقطوعة والمعالجة والخشب الرقائقي قد زاد بشكل كبير منذ عام 1002، إلا أن كتل الخشب الخام لا تزال تمثل 78 من صادرات الخشب في عام 947002. إن توسع منطقة الاستغلال وشدة الاستغلال واضحة. كان من المتوقع أن يكون هناك تحسين كبير في الشفافية في
القطاع وكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم، لكن ذلك لم يحدث05. القضايا المتعلقة بنظام ملكية الغابات لها أولوية منخفضة جدًا. باختصار، في جميع الخطط تقريبًا باستثناء أهدافها التجارية المتسارعة ، فإن قانون 1002 الذي يحمل قانون الغابات هو قانون هزلي. 54 على سبيل المثال، كارسنتي، 0102، الغابون، 8002، ، 9002، مؤسسة الغابات المطيرة، 5002، تير هيدج،
110. 64 تشير الأرقام لعام 8002 إلى إجمالي 84 امتيازًا تغطي 292.01 مليون هكتار و212 تصريحًا آخر يغطي 1.3 مليون هكتار ، 9002 . يقتبس بوتزل وآخرون إصدار 975 تصريحًا، منها 37 قيد المراجعة وغير 9 . 74 لخرائط، انظر : . . . . . 84 استمر إعطاء هذا الرقم كتمثيل للمنطقة المتوقعة في نهاية عام 1102، خاصة
في إطار مقابلات مع مدير الغابات المجتمعية ومدير العمليات العقارية في وزارة الاقتصاد. 94 كابلينسكي وآخرون، 0102. 05 كابلينسكي وآخرون، 0102.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 15 7.2 قانون 7002 المتعلق بالحدائق الوطنية: نموذج محسّن

للمناطق المحمية، ولكنه لا يزال متجاوزًا فيما يتعلق بحقوق المجتمعات يستبدل هذا القانون ويلغي الأحكام المتعلقة بالحدائق الوطنية الموجودة في قانون 1002 الذي يحمل قانون الغابات. يمثل ذروة الضغط المستمر من أجل حماية الغابات الغابونية والموارد الطبيعية

الموجودة فيها الإطار 6 . الإطار 6: تطور سياسة الحفظ في الغابون التاريخ الحدث البارز 6491 إنشاء أول حديقة وطنية: حديقة أوكندا الوطنية الآن حديقة لوبي الوطنية 4591 اتفاقية دولية لحماية الحياة البرية والنباتات في أفريقيا 6591 إدخال لوائح تتعلق بالصيد في بعض المناطق سنوات 0691 إنشاء عدة مناطق محمية 2891 قانون غابات جديد سنوات 0991 ظهور منظمات غير

حكومية للعمل البيئي، بما في ذلك برايفورست، تمارس الضغط 2991 اتفاقية التنوع البيولوجي، تم التصديق عليها من قبل الرئيس في عام 3991 4991 صياغة خطة العمل للغابات الاستوائية الفاو، البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 9991 صياغة المشروع الاستراتيجي الوطني وخطة العمل في مجال التنوع البيولوجي 9991 إعلان ياوندي، الذي أنشأ شراكة إقليمية من ست

دول، 0002 توافق الدول الست على تخصيص 01 من مساحة بلدانهم للحفاظ عليها 03 أغسطس 2002 إنشاء 31 حديقة وطنية 8 منها جديدة ؛ استخراج الغابات والمعادن محظور 3002-50 تتضمن خطة التقارب لـ دعب تسي تاباغل ديدجلا نوناقلا 2001 تاباغل يديلقتلا مادختسالا مارتحا الحقوق التقليدية في المناطق المحمية 4002 الخطاب الرئاسي في صحيفة الاتحاد في 4

يونيو 4002 يعد بدعم الحفظ وحقوق البيغميين 5002 إطلاق البرنامج القطاعي للغابات والبيئة 5002 اتفاق بشأن خطة تطوير الشعوب الأصلية التي هي جزء من البرنامج أعلاه 7002 قانون الحدائق الوطنية وإنشاء وكالة خاصة، الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية 7002 تم التصويت على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من قبل الغابون على الرغم من أن قانون

7002 قد حمى بالتأكيد أراضٍ مهمة من منح الامتيازات، إلا أن أحكامه لصالح المصالح العقارية المحلية كانت رمزية فقط. من الناحية السطحية، يتم دحض ذلك من خلال الحكم الذي ينص على أن الحدائق الوطنية تُنشأ، تُصنف أو تُفكك، كليًا أو جزئيًا، بموجب قانون، مع مراعاة الحقوق التقليدية للمجتمعات المحلية المادة 4 نحن من نبرز . تعبر المادة 01 مرة أخرى عن شرط

الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وحقوق الاستخدام التقليدي عند تنفيذ الأنشطة نحن من نبرز . ومع ذلك، يجب أن يكون واضحًا الآن أنه وفقًا للقانون الغابوني، لا تعتبر الحقوق التقليدية سوى حقوق استخدام وليس لها سمات حقوق الملكية العقارية. وبالتالي، كما هو الحال مع جميع المجالات الغابية الدائمة، يمكن للدولة ببساطة إنشاء حدائق وطنية دون أي ذكر لاحتمالية

أن تكون هذه الأراضي مملوكة بالفعل لمجتمعات بموجب المعايير التقليدية، أو أنها قد تصبح أو يجب أن تصبح مناطق محمية مملوكة للمجتمع.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 25 نظرًا لأن القانون ينص على أخذ حقوق الاستخدام التقليدي في الاعتبار، يجب أن تخضع الاقتراحات لتصنيف أو فك تصنيف حديقة وطنية لاستشارة المجتمعات المحلية المادة 4 ، وكذلك الاقتراحات لتعديل حدود حديقة وطنية المادة 7 . يجب إعداد خطط الإدارة بالتشاور مع المجتمعات المادة 12 ويجب إنشاء لجان استشارية محلية

للإدارة من قبل إدارة الحديقة المادة 54 . ومع ذلك، على عكس العديد من القوانين المتعلقة بالموارد في دول أخرى من القارة الأفريقية، لا يوجد شيء في قانون 7002 يشير إلى أن الدولة ستكون ملزمة بأخذ نتائج الاستشارة مع المجتمع في الاعتبار. يمكن أن تكون المجتمعات في المنطقة المحيطة بحديقة أكثر انخراطًا بشكل مباشر في إدارة الحديقة من خلال إبرام عقد مع إدارة

الحديقة عقد إدارة الأراضي . تهدف مثل هذه العقود إلى تعزيز العوائد الاقتصادية لصالح المجتمعات، وكذلك تشجيع الحفظ المواد 3، 31 و91 . تهدف إلى تغطية المراقبة، الإدارة، الصيانة، الأنشطة الثقافية والسياحية للحديقة أو منطقتها المحيطة المادة 91 . ومع ذلك، من الواضح في هذا القانون أن مثل هذه العقود يمكن توقيعها فقط للمناطق المحيطة، وليس للحديقة

بأكملها. علاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت مثل هذه العقود قد تم التفاوض عليها بالفعل. كما أن الأدوات القانونية التي من شأنها تسهيل هذه العقود لم يتم وضعها بعد. هل تعتبر الحدائق الوطنية وسيلة أخرى للاستيلاء على

أراضي المجتمعات المحلية؟ إن إنشاء هذه المناطق المحيطة يزيد بشكل كبير من التهديدات تجاه المصالح العقارية للمجتمعات. في الواقع، هذه
المناطق خارج الحديقة، على طول حدودها. وهذا يعني أن المجتمعات لا تفقد فقط حقوقها العقارية في الحديقة نفسها، ولكن أيضًا أن أنشطتها مقيدة في المناطق المحيطة المادة 31 . في المناطق المحيطة، فإن ممارسة الحقوق التقليدية، بما في ذلك الصيد، والصيد، وقطع الأشجار، والتقاط الحياة البرية، والأنشطة الزراعية والغابية، وجمع النباتات، وجمع المعادن أو الأحافير
حرة، شريطة احترام النصوص السارية، وإذا لزم الأمر، الشروط الواردة في عقود إدارة الأراضي المادة 61 . تؤكد هذه المادة النهج الخاص بحفظ الحياة البرية والنباتات، من خلال المناطق العازلة، وهو نهج نموذجي من الثمانينيات والذي احتفظت به منظمات الدفاع عن الحياة البرية والنباتات ، حيث يتم إلغاء حقوق الملكية والاستخدام التقليدي في الحديقة ومن المفترض
تعويضها بإذن لجمع المنتجات بشكل تقليدي في المناطق المجاورة، بموجب شروط محددة15. كانت هذه بالفعل هي الموقف الذي اتخذه قانون 1002 الذي يحمل قانون الغابات بشأن هذه المناطق. اعتبارًا من عام 5002، تم تحديد أن حوالي 000,51 شخص تأثروا بهذا الموقف25. العديد منهم هم من حاملي الأراضي البيغميين من النظام التقليدي في مناطق أصبحت الآن مضمنة في الحدائق الوطنية
لبيروغو، وإيفيندو، ولوبي، ومينكيبي، وموكالابا. كما تأثر النزيبيون بشكل مباشر بإنشاء الحديقة الوطنية لبيروغو، والتي كانت تقليديًا مكان إقامتهم الرئيسي، قبل أن يتم نقلهم إلى مستوطنات على طول الطرق35. 15 ألدن ويلي ومبايا، 100، نيلسون محرر . 0102. 25 تير هيدج بدون تاريخ بناءً على شميت-سولتاو لمؤسسة 5002. 35 نايت، 3002.
-- 25 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 35 نقطة إيجابية هي أن القانون ينص على أن المنظمات البيئية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، يمكن أن تشارك كطرف مدني في أي دعوى تتعلق بانتهاك التشريعات المادة 27 . على الرغم من قيود قانون المتنزهات الوطنية، قد تكون هذه المادة فرصة للطعن في إنشاء وإدارة المتنزه بدعوى انتهاك القانون. قد يكون ذلك مفيدًا
فيما يتعلق بنقص تنفيذ القانون المتعلق بالتخطيط للإدارة، مع العلم أنه يمكن على الأقل تحديد حقوق الاستخدام والفوائد المحلية ضمنه. ومع ذلك، لن يسمح ذلك بالحصول على حقوق الملكية المحلية للأراضي وحقوق الملكية على الموارد، حيث أن هذه الحقوق مستبعدة بموجب القانون. 8.2 قانون 0002 المتعلق بالرمز المعدني: تأكيد إلغاء الحقوق المعدنية، حتى الصغيرة من المعروف
أن الغابون لديها إمكانات معدنية كبيرة في مناطق لم يتم استغلالها بعد. تاريخيًا، تم منح امتيازات واسعة للاستكشاف والاستخراج. بالإضافة إلى نفطها في البحر، تعتبر الغابون ثاني أكبر منتج لثاني أكسيد المنغنيز في العالم، وتمتلك احتياطيات كبيرة 45. كما أن الغابون لديها القدرة على إنتاج ما يصل إلى 51 من النيوديميوم العالمي يأتي تحديدًا من منجم بالقرب من
مابونيي . خام الحديد هو أيضًا مورد مهم انظر أدناه . تستخرج الغابون الذهب منذ عدة قرون ولا تزال لديها إنتاج من الذهب قابل للتجارة في منطقة إتيكي، بالإضافة إلى إنتاج الماس بالقرب من الحدود الكونغولية، لكن كلاهما بمستوى منخفض. كانت الغابون واحدة من المنتجين الرئيسيين لليورانيوم ولكن الآن تم استنفاد الرواسب. لقد كلفت هذه الإنتاجية من اليورانيوم
الغابون. في الواقع، تم الإبلاغ عن أنه نتيجة لاستخراج اليورانيوم في موانا من قبل شركة كوموف، من الخمسينيات إلى التسعينيات، تعرض العمال لسرطانات شديدة 55. تمت مراجعة التشريعات المتعلقة بالتعدين في إطار قانون جديد لعام 0002 المتعلق بالرمز المعدني القانون رقم 5 من يوليو 0002 65. يحافظ هذا القانون على الموقف القائل بأن جميع المواد المعدنية المفيدة
الموجودة في التربة وتحت الأرض في الغابون هي ملك للدولة المادة 4 . تعطي المادة 12 الأولوية للامتيازات المعدنية، على الرغم من أن حامل الامتياز المعدني يمكن أن يوافق على منح عناوين معدنية أو نفطية أو غابية أخرى داخل منطقة الامتياز التي يمتلكها. يتم منح أربعة أنواع من الحقوق المعدنية: حق الاستكشاف ترخيص لمدة عامين ، حق البحث ترخيص بحث، قابل للتجديد
مرتين ، حق الاستغلال في منطقة امتياز محددة، وحق الاستغلال بدون امتياز، لاستخراج مواد البناء والمعادن. تُمنح

الامتيازات المعدنية في البداية لمدة 52 عامًا المادة 77 ويمكن تجديدها لفترة أو أكثر من عشر سنوات المادة 08 .
إن منح الامتياز منفصل عن ترخيص التشغيل الذي يُمنح لمدة عشر سنوات وقابل للتجديد عدة مرات لمدة خمس سنوات المادة 37 . يُسمح فقط بمنح
الامتيازات المعدنية بعد إجراء تحقيق عام ودراسة تأثير المادة 77 . 45
 55 .0005 . . . . . : . . . . . .
القوانين المعدنية السابقة القانون رقم 51 26 2691 والمرسوم رقم 189 0791 المعدل بموجب الأمر رقم 54 37 3791 . يتم الآن تنظيم قطاع النفط والغاز الطبيعي بموجب قانون هيدروكربونات منفصل 1102 .

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 45 يذكر القانون حاملي الامتياز أن حقهم هو فقط معدني ولا يشمل ملكية الأرض أو باطن الأرض المادة 87 . بعد إجراء تحقيق عام وتقييم تأثير الاستغلال على البيئة والسكان المحليين المادة 37 ، يمكن أن يحصل الامتياز المعدني على وصول حصري واستخدام جزء أو كل المنطقة المادتان 411 و511 . نظرًا لأن الامتيازات قد
تكون كبيرة الحجم، يجب أن تتأثر نسبة كبيرة من السكان المحليين. لا توجد أحكام في القانون تتعلق بحقوق الوصول المحلية إلى هذه المناطق من الامتيازات المعدنية، أو حقوق الاستخدام. لم تتوفر لهذه الدراسة معلومات محدثة حول عدد الامتيازات المعدنية الموجودة حاليًا وحول المساحة الإجمالية التي تمثلها هذه الامتيازات. تشير الخرائط التي نشرتها وكالات أخرى إلى أن
معظم الغابون تخضع لحقوق معدنية للاستكشاف أو الاستغلال75. من المعروف أن المصالح الصينية قد هيمنت مؤخرًا. حصلت كوميبيل شركة التعدين بيلينغا ، وهي مشروع مشترك بين الدولة الغابونية والصين، على امتياز كبير لمعدن الحديد في جبال بيلينغا، شمال شرق الغابون، في عام 6002. شمل الاتفاق دعمًا للبنية التحتية للمنجم، بما في ذلك تطوير ميناء شحن، وسكة حديد، وسد
كهربائي. أصبح الاتفاق أكثر تكلفة على حكومة الغابون. وقد جذبت الاحتجاجات البيئية، التي نظمتها براينفورست في عام 9002، بشأن آثار التعدين على المتنزه الوطني إيفيندو، الانتباه إلى مخاوف إضافية. بدأت حكومة الغابون في إعادة التفاوض على الاتفاق في عام 851102. لم تؤدي إعادة التفاوض إلى نتائج، مما أدى إلى طرد كوميبيل من المنطقة في ديسمبر 1102. أفادت رويترز
في فبراير 2102 أن اتفاقًا جديدًا لتطوير معدن الحديد تم إبرامه مع شركة التعدين العملاقة الأسترالية، بي إتش بي بيلتون 4 فبراير 2102 95. تفاصيل هذا الاتفاق غير متاحة. 9.2 قانون 6991 المتعلق باللامركزية: ديمقراطية، ولكن لا توجد نية حقيقية لتطبيقه يوجد التزام قانوني تجاه اللامركزية منذ عام 6991 ولكن، مثل معظم القوانين الغابونية، لا يتم تطبيقه. تم
تعديل المرسوم رقم 4931- بتاريخ 82 ديسمبر 7791 بموجب القانون العضوي رقم 51 69 بتاريخ 6 يونيو 6991، المتعلق باللامركزية. إنه قانون ضخم يتكون من 762 مادة، ينص على مشاركة كبيرة في السلطة مع مؤسسات، بما في ذلك المؤسسات المحلية، مثل البلدية الحضرية والبلدية الريفية. تأخذ هذه الكيانات شكل هرم من المجالس المنتخبة على مستوى القرية والإدارة في المناطق
الريفية، ومجالس منتخبة على مستوى المدينة أو الحي في المناطق الحضرية. يجب أن يكون نقل السلطات إلى هذه الكيانات كبيرًا. تشمل السلطات: التخطيط الإقليمي، الصحة، العمل الاجتماعي، السجل العقاري، الإسكان والموئل، البيئة والصرف الصحي، التخطيط الحضري، الثقافة، السياحة، المياه الريفية، التجهيز، الطرق، النقل الحضري، بين المدن وبين الإدارات، المياه، الشباب،
الرياضة، الزراعة، الصيد، تربية المواشي والمحاجر المادة 532 . يمكن أن يتم نقل مسؤوليات إضافية المادة 532 .
 58 . . . . . : 57
 . . . . . : . . . . . .

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 55 تعكس الكيانات رؤية حديثة لسلطة اجتماعية-مكانية مشتركة، حيث أن لكل كيان سلطة على منطقة فردية محددة. من المتوقع أن تتكون موارد الكيانات المحلية من موارد خاصة ومن منح من الدولة المادة 151 . تشمل الموارد الخاصة حصصًا من الضرائب على الدخل الشخصي، والأرباح، والقيمة المضافة، والضرائب العقارية المادتان

251 و061 . المنحة الحكومية هي منحة عامة للتشغيل المادة 151 . تحديد موقع هذه الكيانات يعتمد على المعايير الإقليمية والديموغرافية المادة 21 . ستخضع كل كيان محلي لهيئة تشريعية وهيئة تنفيذية المادة 12 . الهيئة التشريعية هي مجلس يتكون بالكامل من منتخبين، يتم انتخابهم من خلال نظام اقتراع أغلبية جولة واحدة بالاقتراع السري. يتمتع المستشارون بالسلطة
لتنظيم ويجب احترام لوائحهم في المجال المعني. الهيئة التنفيذية هي مكتب، يتكون من بعض الأعضاء المنتخبين ومكلف بتنفيذ القرارات والوظائف للمجلس. في جميع الحالات، يتم انتخاب المستشارين لمدة خمس سنوات. في المناطق الريفية، ستشمل كل إدارة مجلسًا إداريًا وسيكون هناك مجالس بلدية ريفية على مستوى القرى المادتان 22-32، 24-34 . لكي يتم تعيين تجمع ريفي رسميًا
كـ كيان ويكون قادرًا على انتخاب مجلس، يجب أن يتكون من 001 نسمة على الأقل المادة 8 . سيكون مكتبه برئاسة عمدة ونائب، يتم انتخابهما من بين المستشارين المنتخبين المادتان 96-07 . درجة اللامركزية للسلطة على مستوى القرى ليست دقيقة. يمنح القانون لمكاتب مجالس الكيانات المحلية سلطات ومسؤوليات كبيرة المادة 08 . مكتب مجلس البلدية الريفية مكلف بتنفيذ
القرارات المشار إليها في المادة 08 المادة 69 . بالإضافة إلى ذلك، يكون عمدة البلدية الريفية مسؤولاً عن 91 مهمة محددة، بما في ذلك ضمان إجراء الجنائز، واقتراح خطة تطوير وميزانية لمكتب المجلس، ومراقبة تنفيذ الأعمال البلدية، والأهم من ذلك الحفاظ على وإدارة ممتلكات البلدية المادة 89 . يمكن أن يشارك النواب، والشيوخ، ورؤساء الوحدات الصحية ورؤساء خدمات
الإدارة المدنية للدولة في جلسات مجلس البلدية الريفية بصوت استشاري المادة 74 . القانون بلا شك في صالح الحكم اللامركزي، على الأقل على مستوى الإدارة في المناطق الريفية. في الممارسة العملية، قد تكون مجالس المجتمعات الريفية غالبًا هي هيئات تنفيذية لقرارات الإدارة والهيئات العليا على سبيل المثال، المواد 332 و462 . ومع ذلك، فإن مثل هذه المخاوف لا معنى
لها في هذه المرحلة. في الواقع، لم يتم تنفيذ القانون ببساطة. حتى المراسيم الأساسية لم يتم إصدارها خلال 61 عامًا التي مرت منذ إصدار القانون. كان من الممكن أن يُشتبه في الوضع بسبب العديد من الأحكام التي تهدف إلى تنفيذ نقل السلطات والاختصاصات تدريجيًا، وأن يتم تفويض السلطات في مجالات مختلفة في أوقات مختلفة وأن هذه السلطات قد تختلف من منطقة إلى أخرى
المواد 532-462 . علاوة على ذلك، تتنافس جميع السلطات المفوضة مع السلطات المخصصة لمستويات أعلى من الحكومة، مما يشير إلى أن اللامركزية للسلطة الحقيقية ستكون وفقًا لتقدير الدولة المادتان 332 و462 .
-- 55 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 65 رسم توضيحي 4: مقاطعات الغابون في الوقت الحاضر 01.2
قانون 8891 الذي أنشأ ميثاق الاستثمارات: جذب المستثمرين العقاريين في عام 8991، أصدر الغابون القانون رقم 51 بتاريخ 32 يوليو 8991 لتشجيع وحماية المستثمرين. يعزز الميثاق ويشجع الاتجاه الطويل الأمد المتمثل في منح الأراضي والموارد للشركات الخاصة. يجعل
الميثاق القطاع الخاص شريكًا للدولة لتعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على ازدهار القطاع الخاص المقدمة . الأفراد أو الكيانات الأجنبية مرحب بهم وهم أحرار في القيام بأي نشاط تجاري وإنتاجي المادة 1
[illegible]
الكاميرون الكونغو غينيا الاستوائية ليبروفيل ليبروفيل بورت-جنتيل كانغو أوييم لامباريني ماسوكو مويلا كولاموتو ماكوكو تشيبانغا المقاطعات العاصمة الوطنية والعاصمة الإقليمية 001 كم 0 05
-- 65 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 75 المتعلقة بالأراضي والمباني ومواد التشغيل وتلك المتعلقة بالممتلكات المنقولة مضمونة المادة 1 من العنوان 1 . يضمن للمستثمرين أن الغابون عضو في منظمة التجارة العالمية ويتبع قواعدها التجارية الدولية المادة 2 من العنوان 2 . كما تم الإشارة إلى الاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى المعاهدات متعددة الأطراف
والهيئات الدولية للتحكيم كمصادر لضمان الاستثمار المادة 2 من العنوان 2 . يشير القانون إلى إنشاء وكالة ترويج الاستثمارات المادة 6 . تشمل المزايا الضريبية الموصوفة إمكانية تعليق الرسوم الجمركية، وتطبيق معدل ضريبة

القيمة المضافة صفر على المنتجات المصدرة، وإعفاء من ضريبة الشركات خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل، وتأجيل المدفوعات لتحسين تدفق
السيولة للشركات في مرحلة النمو، وتطبيق تدابير ائتمان ضريبي تهدف إلى تعزيز البحث التكنولوجي، والتدريب المهني وحماية البيئة، وتهدف إلى تعويض المستثمرين عند استثمارهم في الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، والحفاظ على الضرائب العقارية عند مستوى يتناسب مع الخدمة المقدمة من قبل السلطات المحلية المادة 41 . 11.2 قانون 8002 المتعلق بالرمز الزراعي:
قانون للمستثمرين وليس للعائلات الزراعية هذا القانون ليس قانونًا عامًا للقطاع. تم تصميمه لتعزيز الاستثمارات الخاصة على نطاق واسع في القطاع الزراعي و تشجيع ... سياسة دعم الاستثمار المادة 2 . تحتوي مقدمة القانون على 72 مرسومًا يتعلق بالاستثمار الزراعي واستقبال القروض من سيتي بنك، إكزيم بنك الصين، بنك بيلباو فيزكايا أرجنتاريا والبنك الإسلامي
للتنمية   . يجب أن تحمي الاستثمارات البيئة، وتحسن هياكل المزارع وتنافسية المنتجات، وتثير تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الوظائف، وتحسن الظروف في المناطق الريفية وتشجع على زراعة الأشجار، والري، وإنتاج البذور وإنشاء المراعي وزراعة الأشجار المادة 6 . تهدف المواد 2 إلى 6 إلى تحديد نطاق الاستثمار. يضمن القانون شروطًا قانونية آمنة للمستثمرين، ويسهل
وصولهم إلى الائتمان وينص على منح المكافآت والتعويضات والحوافز الضريبية المادة 3 والجمركية على شكل إعفاء من الرسوم الجمركية . يعد القانون أيضًا بأن إجراءات منح حقوق الملكية الخاصة ستبسط وتسرع المادة 8 . توجد العديد من الاتفاقيات التي أثارتها القوانين الزراعية والاستثمارية. واحدة من أبرز الاتفاقيات هي الأمر الذي ينص على إنشاء المنطقة الاقتصادية
ي نكوك غير مؤرخ الذي يوفر 3241 هكتارًا لشركة   لتكون هذه الشركة شريكًا تقنيًا في تطوير هذه المنطقة، كما سيتم شرحه في الفصل الثالث. تتعلق اتفاقية أخرى بمنح 45353 هكتارًا لشركة
رت‌ل‌ا راطإ ي‌ف ،ع‌ورش‌م ن‌م ى‌ل‌وأل‌ا ة‌ل‌ح‌رم‌ل‌ا ري‌وط‌ت‌ب ة‌ك‌رش‌ل‌ا ه‌ذه م‌وق‌ت ي‌ك‌ل ،   الحكومة الغابونية بتوفير أراضٍ تبلغ 000003 هكتار لزراعة الأشجار
وأماكن تكرير زيت النخيل الرخصة رقم 47 11 في أكتوبر 1102 .

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 85 3 استنتاجات من الصعب أن نستنتج أن القوانين الحالية في الغابون المتعلقة بالأراضي والموارد الموجودة فيها معقولة أو عادلة أو مستدامة. بالنسبة لغالبية المواطنين، لا توجد أمانة ملكية شرعية أو حتى أمل في مثل هذه الأمانة، فقط حقوق استخدام. القوانين قديمة، تعود في معظمها إلى عام 3691 في الأصل، وهي غير
شفافة فيما يتعلق بأحكام رئيسية وخاصة تلك المتعلقة بالطبيعة والتصنيف الفرعي لممتلكات الدولة، وهذه المفاهيم حاسمة لفهم حقوق السكان الريفيين. ما هو أسوأ، هو أن عدم اتباع القوانين الرئيسية أو أجزاء منها بالأدوات اللازمة لتنفيذها يعني أن السياسات الأساسية المدمجة في التشريع عديمة الجدوى. لا يقتصر الأمر على تقليل وظيفة القانون، بل يشير أيضًا إلى موقف
سياسي متعجرف تجاه حقوق المواطنين، خاصة وأن هذه الإخفاقات تؤثر بشكل كبير على أولئك الذين يمكن تعريفهم بأنهم فقراء في المناطق الريفية والحضرية. هذا الإساءة واضحة بشكل خاص تجاه التشريعات المتعلقة بالغابات والحدائق واللامركزية، مما يسخر من الأحكام الجريئة التي تم التعبير عنها في هذه القوانين. الأكثر ضررًا هو أن التشريع: لم يفي بوعده بتحديد منطقة
ريفية يمكن للمجتمعات الحصول فيها على ملكيات الأراضي؛   لا يحمي السكان الحضريين من الطرد المتعمد؛ ة‌ي‌ن‌ط‌ول‌ا ق‌ئ‌ادح‌ل‌ا ة‌رادإ‌و ة‌ي‌ب‌اغ‌ل‌ا ت‌ازاي‌ت‌م‌ال‌ا ح‌نم‌ت ن‌أ ن‌م‌ض‌ت ي‌ت‌ل‌ا ت‌اي‌ل‌آ‌ل‌ا رف‌وي ال
وصولاً ملموسًا وفوائد لأولئك الذين تم إجبارهم فعليًا على التخلي عن مواردهم لصالح الاستغلال الغابي أو أهداف الحدائق الوطنية؛ و   لم يحقق الوعد الذي تم تقديمه في
التسعينيات بشأن حوكمة أكثر لامركزية وديمقراطية. إن جوهر بعض القوانين الرئيسية المتعلقة بالأراضي والموارد، سواء تم تطبيقها أم لا، يترك الكثير مما هو مرغوب. سواء كان ذلك في الدستور أو التشريع الذي تلاه، هناك نقص أساسي في الاحترام لحقيقة أن الاحتلال العرفي للأراضي واستخدام الموارد التقليدية والطويلة الأمد يمنح حقوق ملكية حقيقية في عالم اليوم. فقط

الأراضي المرتبطة بعناوين ملكية مسجلة تعتبر ممتلكات وبالتالي محمية من الخسائر المفرطة. قليل جدًا من الغابونيين لديهم عناوين ملكية رسمية يمكن أن تضمن لهم مثل هذه الحماية، حتى لو كانت مجرد تعويض معقول عن الأراضي التي صادرتها الحكومة لأغراض أخرى. هناك فقط 00041 عنوان ملكية في القطاع الخاص. الحقوق الرسمية القليلة التي تم منحها على الأراضي الحكومية هي
لأسباب تجارية، وتتفوق في حد ذاتها على حق السكان الريفيين في الحصول على هذه الأراضي، وبالتالي تنهي هذا الحق. إن الفكرة نفسها بأن الأرض بدون عنوان ملكية ليست مملوكة بموجب القانون وبالتالي لا تستحق الحماية هي فكرة متجاوزة. إنها تستند إلى افتراض استعماري لا يزال قائمًا، والذي يفترض أن إفريقيا لم يكن لديها مالكون ولا تزال لا تملك. وبالتالي، فإن معظم
السكان الحضريين والريفيين الحاليين هم تقنيًا بلا أرض وبالتالي مستأجرون للدولة.

 لن يكون الأمر مقلقًا للغاية إذا كانت الدولة، التي تعمل كأمة وليس فقط كحكومة، فعالة، ولكن لا يوجد أي عنصر يشير إلى أن هذا هو الحال. بدلاً من ذلك، فإن الحكومة الحالية هي الدولة وتملك ما لا يقل عن 58 من الغابون. وبالتالي، فإن البلاد والموارد والسكان معرضون بشدة وغير طبيعيين لمزاجات وتلاعبات وسعي
لتحقيق الأرباح من الطبقة السياسية. وهذا يعني أن أمانة ملكية السكان تعتمد على الإرادة السياسية للقادة الحاليين، وليس على ضمانات القانون. هذا النوع من الوضع هو أكثر شيوعًا في الديكتاتوريات، تاريخيًا، مما هو في الديمقراطيات الحديثة الزراعية. الأحكام والسبل القانونية ضد القرارات الجائرة للدولة غير كافية للغاية. من العدل أن نقول إن الأمانة الوحيدة
الممنوحة للغابونيين في عام 2102 هي أنهم يمكنهم استخدام الأراضي والموارد، طالما أن ذلك لا يتعارض مع الاستخدامات التفضيلية الأخرى، كما تحددها السياسة الحالية. تفضل قوانين الأراضي في الغابون بوضوح استخدام الأراضي. تم هيكلتها بحيث تكون الأراضي والموارد متاحة على نطاق واسع من خلال عقود الإيجار أو الامتيازات، ووفقًا لشروط مستدامة. المشكلة هي أن مثل هذه
الأحكام مصممة تقريبًا فقط للاستغلال التجاري لهذه الأراضي. وبالتالي، فإن غالبية الفقراء في المناطق الحضرية والريفية هم الخاسرون بغض النظر عن الظروف: من ناحية، لا توفر الأحكام حقوق ملكية لاحتلالهم العرفي و أو الطويل الأمد، ومن ناحية أخرى، فإن الأحكام المتعلقة باستخدام الأراضي محدودة فعليًا على عدد قليل من الغابونيين الذين لديهم رأس المال لاستغلال
الأراضي تجاريًا. لا يمكن للفقراء أيضًا تلبية شروط التنمية المطلوبة بموجب التشريع، والتي هي مرة أخرى من نصيب الأغنياء. على سبيل المثال، لا يمكن لسكان فقير في ليبروفيل ومعظمهم فقراء تلبية شروط البناء المطلوبة بموجب حقوق الملكية. كما أن أسرة أو مجتمع ريفي ذو دخل منخفض لا يمكنه أيضًا توفير الاستثمار في التطوير والتنظيف المطلوب للحصول على أراضيهم
التقليدية، على سبيل المثال، كامتياز زراعي تجاري يمكن تجديده عدة مرات. لذا، فإن قوانين الأراضي والموارد غير عادلة بطبيعتها. كما تم الإشارة أعلاه، لم تتحقق تدابير تخفيف مختلفة، مثل تخصيص منطقة معينة للاستخدام القروي، أو متطلبات إعداد خطط إدارة من قبل الممنوحين والحدائق الوطنية التي تسمح بالاستخدام المحلي لبعض أجزاء المناطق المخصصة لهم، أو الآليات
المؤسسية المطلوبة لتسهيل مطالبات مجتمع أو حي في حالة حدوث إساءة، ومع ذلك، فإن هذه التدابير لها آثار طويلة الأمد، والتي سنستكشفها في الفصل الثالث أدناه. ولكن، أولاً، في الفصل الثاني التالي، سنأخذ خطوة إلى الوراء، بهدف اكتشاف كيف نشأت الظروف الاستثنائية الموجودة في عام 2102.

 تلعب النساء دورًا حيويًا في الأنظمة العرفية لإدارة الغابات، لكن هذا غير معترف به بموجب القانون

 الفصل 2 النظر إلى الوراء لفهم الحاضر بشكل أفضل

 مقدمة أثبت الفصل الأول أن الغابونيين المعاصرين لديهم

حقوق ملكية أرضية محدودة جدًا. الدولة هي المالك الرئيسي للأراضي، حيث تغطي ممتلكاتها ما يصل إلى 09 من البلاد. فقط 52 من هذه الأراضي تعتبر ممتلكات وطنية بالمعنى الحرفي، كأراضٍ عامة مخصصة لأغراض عامة، وغالبية هذه الأراضي هي حدائق وطنية تم استبعاد
المجتمعات منها. بقية ممتلكات الدولة تعتبر ممتلكات خاصة للدولة. وهذا يسمح للحكومة الحالية بالعمل، في الواقع، كشخص خاص وكمالك. القوانين التي تحدد الوصول إلى هذه الأراضي الخاصة بالدولة وحقوقها تستند إلى افتراض أن
بون أرض بلا مالكين وأنها كانت كذلك في الماضي. لا يتم الاعتراف بوجود حق الملكية
 الملكية إلا من خلال التسجيل، ولا
تحظى إلا الممتلكات المسجلة بالحماية. ومع ذلك، فإن الفرص لتسجيل الممتلكات محدودة جدًا: إما أن مالك المنزل الحضري غير قادر على تحمل تكاليف الإجراءات أو المتطلبات المتعلقة بالعقارات المحددة في المدن، أو أن العائلة أو المجتمع الريفي غير قادر على الحصول على ممتلكاتهم التقليدية أو الحالية بسبب نقص المعلومات أو الوسائل، أو لأن الأراضي المزروعة فقط تلبي
المعايير، أو لأن خيارات التخصيص مهيكلة بشكل تفضيلي، لتفضيل استخدام استخراج، تحويل إزالة الغابات والزراعة وتجاري للأراضي. لا تحرم التشريعات الحديثة لملكية الأراضي في الغابون مواطنيها فقط من حماية حقوق الملكية العرفية و أو طويلة الأمد، بل تعزز أيضًا استيلاء الشركات التجارية والنخب ذات الصلة على هذه الأراضي المفترضة غير المملوكة . هدف هذا الفصل هو
معرفة كيف تطورت هذه السياسات الزراعية والنماذج القانونية التي تم دمجها فيها. يتطلب ذلك النظر إلى الحقبة الاستعمارية. في الواقع، تم تقديم حق ملكية رسمي خلال هذه الحقبة. من المحتمل أن تكون هذه الفترة قد شهدت أيضًا كلمات جميلة تم نطقها وقوانين جديدة تم وضعها، ولكن أصبح من المعتاد عدم النجاح في تنفيذ أحكام قابلة للتطبيق. أو قد تكون هذه الإخفاقات أكثر
حداثة وتقتصر على الحكومات ما بعد الاستقلال. هذا الفصل له أيضًا هدف آخر: اكتشاف ما إذا كان الغابونيون قد نظموا تاريخيًا علاقاتهم بالأرض بطريقة تبرر إنكار الملكية الحديثة للأراضي والموارد في الغابون اليوم وفي الماضي. هذا يعني أنه سيتعين استكشاف أنظمة الإقليمية واستخدام الأراضي للسكان الأصليين. مصطلح السكان الأصليون ، كما رأينا، يشمل جميع سكان
البلاد الذين لديهم روابط اقتصادية وثقافية وروحية قوية مع الأراضي والموارد، أي ليس فقط البجميين، ولكن أيضًا أفارقة آخرين.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 36 1 أول استيطان في الغابون احتلال طويل من قبل الصيادين وجامعي الثمار والمزارعين. نعلم أن أراضي الغابون مأهولة منذ زمن طويل. تكشف الحفريات الأثرية، التي تظهر أدوات حجرية وملاجئ تحت الصخور مأهولة لا سيما في لوبي ، أن الأراضي كانت مأهولة باستمرار منذ 000,03 عام من قبل مجموعات من الصيادين وجامعي الثمار
ذات الكثافة المنخفضة06. تشير القطع الأثرية الخزفية والحديدية إلى أن الصيادين وجامعي الثمار قد انضمت إليهم مجتمعات أكثر استقرارًا منذ 0054 عام على الأقل ومنذ 0072 عام على وجه اليقين. هناك أدلة على الزراعة في شمال الغابون تعود أيضًا إلى تلك الفترة. تشير التنوع الكبير في أنماط الخزف الموجودة في المواقع الغابونية إلى أن هذه المجتمعات الزراعية كانت
معزولة عن بعضها البعض16. الهجرة كعنصر تاريخي ثابت في الغابون وحول البلاد ليس من الواضح من كانوا هؤلاء الصيادون وجامعو الثمار القدامى بالضبط وما هي الروابط التي تربطهم بالغابونيين المعاصرين. في الواقع، هناك هجرات كبيرة داخل وحول حوض الكونغو منذ آلاف السنين. السكان الأوائل في الغابون، الصيادون وجامعو الثمار البجميون، لديهم أيضًا أصول قديمة في شرق
الغابون. كانت زراعة المجتمعات البانتوية أيضًا تتميز بالهجرات. يبدو أن الهجرة الكبيرة للبنات في منطقة الغابون الحالية مركزية، على الرغم من أنه كانت هناك هجرات لغير الصيادين وجامعي الثمار إلى الغابون قبل ذلك. شهدت هذه الهجرة انتقال مجموعات تتحدث اللغات البانتوية التي تنتمي إلى عائلة اللغات النيجيرية الكونغولية من الكاميرون، جمهورية وسط أفريقيا
وجمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أكثر من 0002 عام، ثم انتشرت في شرق وجنوب أفريقيا خلال الـ 0571 عامًا التالية26. من بين مجموعات غير الصيادين وجامعي الثمار التي لا تزال موجودة في الغابون، من الممكن أن يكون الميين

قد وصلوا أولاً، حيث استقروا على طول الساحل الغابوني قبل القرن الثالث عشر وأسسوا مجتمعات للصيادين. تبعتهم مجموعات أخرى، ومؤخراً الفانغ،
الذين وصلوا إلى الشمال في نهاية القرن الثامن عشر وانتقلوا إلى الجنوب والسواحل في منتصف القرن التاسع عشر36.
كان الصيادون وجامعو الثمار في الأصل يشكلون مجموعة واحدة ثقافيًا واقتصاديًا، يعتبر البجميون والبنات في الغابون شعوبًا متميزة تمامًا. ومع ذلك، تظهر أبحاث تتبع الجينات واللغات أنه قبل 000,06 عام، كانت هذه المجموعات تشكل مجموعة واحدة. ليس من قبيل
المصادفة أيضًا أنه لا توجد عائلة لغوية بجيمية منفصلة. يتحدث جميع البجميين لغات نيجيرية كوردوفانية ولغات نيلية صحراوية، مما يؤكد ارتباطًا اجتماعيًا قديمًا مع مجموعات أفريقية أخرى. لا يزال هذا هو الحال حتى اليوم. يتحدث
البجميون المعاصرون نفس اللغة التي تتحدث بها المجتمع الزراعي الذي يعيشون معه، أو أحد أشكال هذه اللغة. هناك ثلاث استثناءات من بين
حوالي عشرين مجموعة في وسط أفريقيا. واحدة من هذه المجموعات هي الباكاس، الذين يعيشون بين الفانغ في شمال الغابون لكنهم يتحدثون لغة غير مرتبطة. على الرغم من أنه معروف أن هناك سكانًا من الصيادين وجامعي الثمار منذ زمن طويل في الغابون، إلا أنه من غير المؤكد أن يكون البجميون الغابونيون المعاصرون من نسلهم المباشر. من الممكن أن يكون بعضهم قد هاجر مع
المجتمعات التي وصلت منذ ألف عام. من المعروف أن البجميين الباكاس هم مهاجرون حديثون في شمال الغابون.
يدعي البجميون الباكولا أو باكوياس في شمال شرق الغابون، وخاصة البجميون باريمبا وباجاما في جنوب غرب الغابون، أصولاً أقدم بكثير في هذه الأجزاء من الغابون. تشير التقاليد الشفوية إلى أنه عندما كانت المجتمعات الزراعية تصل إلى أماكن جديدة، كانت دائمًا
تواجه البجميين الذين كانوا يعملون كمرشدين46. تعود الإقليمية إلى زمن بعيد في الغابون، وفي حالة البجميين، من المحتمل أن تكون مستمرة منذ آلاف السنين من المعروف أن مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار في جميع أنحاء العالم تعمل في أراضٍ شاسعة، يتنقلون ضمنها. يمكن أن تغطي منطقة ما مئات الكيلومترات المربعة. هذه الحقيقة، بالإضافة إلى العزلة اللغوية والجينية
داخل مجموعات البجميين، تشير إلى أن أراضي البجميين كانت شاسعة جدًا. يمكن أن تضغط الضغوط الداخلية البيئية أو الاجتماعية بسهولة على مجموعة ما لنقل مخيماتها حولها كانوا يقومون بالصيد وجمع الثمار إلى مكان أبعد من أراضيهم. يبدو أن هذا كان هو الحال بالنسبة للباكاس والباكولا، حيث كانت أراضيهم تمتد على الحدود مع الكاميرون ومع الكونغو. على الرغم من أن بعض
هذه المجموعات وصلت مؤخرًا إلى الغابون حتى في الستينيات، في حالة الباكاس ، فمن المحتمل أن المناطق التي اختاروا الاستقرار فيها كانت جزءًا من أراضيهم الشاسعة الأصلية. سواء كان هذا صحيحًا أم لا، يبقى أن البجميين وغيرهم من الصيادين وجامعي الثمار في أفريقيا هم إقليميون بحتون، وهم فقط بدو، بمعنى أنهم يتحركون بشكل متكرر ضمن أراضيهم، حيث تتفق المجموعات
المختلفة على أراضيها الخاصة. ما يمكن استنتاجه هو أن الغابون مأهولة منذ زمن طويل، بغض النظر عن كثافة السكان.
تشير كل من الطبيعة الإقليمية لمجتمعات الصيادين وجامعي الثمار وكذلك تلك المجتمعات الزراعية التي تمارس إزالة
بات إلى أن مفاهيم الإقليمية تعود إلى زمن بعيد. 46 , 3002, , 2102.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 56 إطار 7: الصيادون الجامعون في الغابون يمثل الصيادون الجامعون حوالي 2 من إجمالي السكان الأفارقة. كما يشكل الصيادون الجامعون أقلية سكانية في الغابون. يُقدّر عددهم بين 000,01 و000,02، أي حوالي 1 من السكان56. عادة ما يُشار إلى أعضاء هذه الأقلية باسم الأقزام ولديهم روابط إثنو لغوية وتاريخية مع مجموعات
قزمية أخرى في ثمانية بلدان أخرى في وسط وشرق أفريقيا. على الرغم من أن مصطلح قزم ليس مصطلحًا يطبقونه على أنفسهم، إلا أنه لا يزال مستخدمًا لأنه وسيلة عملية للتعبير عن هويتهم الجماعية كصيادين جامعين66. التوضيح 5: موقع الأقزام في وسط أفريقيا المصدر: باهوتشيت 2102: 26 لا يمتلك الأقزام لغة أو حتى مجموعة لغوية مشتركة.
إنهم يتحدثون لغات المجموعات غير
القزمية التي تحميهم، كما هو الحال منذ قرون. المجموعات التي تُعرّف نفسها كأقزام في الوقت الحاضر هي الباكاس، البابونغوس، الباكوياس، الباغاميس، الباريمباس، الأكوالاس والأكوا. لا تحتوي أي من هذه المجموعات على عدد كبير من

الأفراد. يمثل الباكاس، الذين يعيشون في شمال الغابون، ووليو-نتيم وأوغوي-إيفيندو، واحدة من أكبر المجموعات، لكن عددهم لا يتجاوز 005
فرد. ومع ذلك، فإنهم 56 □ □ □ □ □، 1102، شميت-سولتاو، 5002، نايت، 6002. معظم الأرقام تأتي من حسابات جمعية تطوير ثقافة شعوب الأقزام في الغابون □ □ □ □ □ □ □ □، التي يقودها الدكتور ماساند، الذي جمع إحصاءً في عام 5002. 66
على الأقل، تحتفظ منظمة غير حكومية واحدة للصيادين الجامعين في الغابون بالمصطلح بسبب حقيقة أنه ليس الكلمة التي يجب أن تتغير، بل المعنى □أوستينغ،
1102 □. 005 كم توا توا كوا كوا أسوا سوا إيفي باكا أكا كوية كولا بونغو بيزان كولا □جيلي كولا □جيلي ميكايا تشاد السودان جمهورية أفريقيا الوسطى الكاميرون الغابون غينيا الاستوائية الكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية أنغولا زيمبابوي أوغندا كينيا تنزانيا بوروندي رواندا نيجيريا النيجر 052 0 بوروندي رواندا
-- 56 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 66 يحافظون على روابط مع حوالي 000,04 باكا في الكاميرون والكونغو. تعود إقامة الصيادين الجامعين □الأقزام في المنطقة التي تتوافق مع الغابون الحالي إلى 000,03 سنة وتتزامن مع إقامة صيادين جامعين آخرين في جنوب أفريقيا، السان □أو رجال الغابة □، الذين يُعرف أنهم يعودون إلى 000,05 سنة. الأقزام في جنوب ووسط
الغابون □البابونغوس، الباريمباس والباغاماس □ هم أقدم الأقزام في الغابون. وصل الأقزام في الشمال □الباكاس □ والشرق □الباكولاس □الباكوياس □ إلى الغابون في وقت لاحق. التوضيح 6: موقع مجموعات الأقزام في الغابون في الوقت الحاضر □المصدر: نايت 3002: 1 □ نجونيي نيانغا موبين-أوغوي أوغوي-ماريم استواري أوغوي-لولو هاوت-أوغوي أوغوي-إيفيندو وليو-نتيم الكاميرون الكونغو
غينيا الإستوائية 21 31 41 6141 71 81-22 03 72-92 1234 9-11 62 42 32 52 8 5 7 6 21 31 41 6141 71 6 7 5 8 25 23 24 26 11-9 4321 29-27 30 22-18
-- 66 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 76 2 العصر التجاري: 2741-2481 يمكن الحصول على مؤشر أكثر دقة للاتجاهات السكانية من خلال السجلات التاريخية الحديثة، التي تم تجميعها منذ الزيارات، والاستقرار والسيطرة الأوروبية. من المفيد تقسيم هذا العصر الحديث إلى عدة عصور: أولاً، العصر التجاري □3741-2481 □، ثم عصر الاستعمار الساحلي □3481-6881 □ وأخيرًا
عصر الاستعمار المتزايد، الذي استمر حتى تحرر الغابون من السيطرة الفرنسية في عام 0691. كانت تجارة الرقيق هي العامل الذي أثر بشكل كبير على الإقليمية المحلية وملكية الأراضي في الغابون من الضروري فحص سياق تجارة الرقيق لأنها مسؤولة عن نزوح العديد من المجموعات □الشعوب داخل منطقة الغابون الحالية. وصل التجار البرتغاليون إلى مصب نهر كومو لأول مرة في 2741 □3
وأطلقوا عليه اسم غاباو □بسبب شكله ككاب □. استكشفوا الساحل. لم يستقروا هناك، مفضلين جزر بيوكو، ساو تومي وبرينسيبي لإقامة مزارع قصب السكر. ومع ذلك، أسسوا مركزًا تجاريًا في منطقة بورت جنتيل □ماندجي □ ومراكز أخرى في عدة أماكن أخرى. بدأت هذه المراكز تتزايد تدريجيًا. خلال القرن التالي، انضم إليهم التجار الإنجليز والهولنديون والفرنسيون تدريجيًا، خاصة بعد
أن فقد البرتغاليون السلطة بسبب ضم البرتغال إلى إسبانيا بعد قرن □0851 □76. وجد الأوروبيون الغابون مأهولة وتعود ملكيتها للغابونيين، على الرغم من أن القوانين التي تلت ذلك تقول لا شيء يشير إلى أن التجار وجدوا المنطقة غير مأهولة. على العكس، توجد إشارات إلى الاجتماعات، والمعاملات، وأحيانًا إلى إبادة السكان المحليين على السواحل86. عمومًا، يُذكر في القرن
الخامس عشر أن المجتمعات الساحلية تتكون من الأقزام، والنيدوا، والسكيه، والأشرانيين. مع مرور الوقت، انتقل المزيد من الشعوب للاستقرار على السواحل. بحلول عام 0971، كانت المبانغوي، والأورونغوس، والنكوميس، والغالويس يهيمنون96. ثم جاء البنغاس، الذين ينحدرون من الكاميرون، والأكيلس، الذين ينحدرون من الشرق. كانت المناطق الوسطى □الكتلة المركزية للغابون □
مأهولة بالتسوجوس، والبينجيس، والنزبيس، والبانتوس، الذين يقولون إنهم ينحدرون من مناطق أكثر جنوبًا. كما بدأ الفانغ من الكاميرون في الوصول إلى شمال الغابون منذ عام 0871. على الرغم من ذلك، كانت كثافة السكان المحليين منخفضة بما يكفي على الساحل بحيث كان التجار بحاجة للذهاب إلى الداخل لإجراء تجارتهم، من بين أمور أخرى لأن

منتجهم الرئيسي كان البشر
العبيد . منذ البداية، كان البرتغاليون في فرناندو بوا التي تُعرف الآن باسم بيوكو بحاجة إلى قوة عاملة رخيصة، مما أدى إلى القبض أو شراء العبيد على طول الساحل. كانت العاج، والأخشاب الصلبة، والمطاط البري منتجات أخرى تم شراؤها من السكان الأصليين. بحلول عام 0661، كانت تجارة الرقيق تهيمن وتؤثر على الساحل بالكامل والشبكات التجارية في الداخل. ومع ذلك، من
المهم ملاحظة أن اختراق البرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين إلى الداخل، بعيدًا عن المناطق القريبة من السواحل، كان محدودًا للغاية. استمر الأفارقة في السيطرة على الداخل07. وقد لاحظ دو تشايلو، الذي سافر إلى الغابون بين عامي 5581 و9581، في كثير من الأحيان في يومياته أن الأوروبيين لم يستقروا على بعد أكثر من كيلومترات من السواحل.17 منذ البداية، كان
الغابونيون متورطين بعمق في تجارة الرقيق، ثم في تجارة المنتجات وبذلك، كان الأفارقة متورطين كتجار منذ البداية، وليس فقط الأوروبيين. كان الأفارقة يجدون العبيد وينقلونهم إلى السفن الأوروبية. لم يكن زعماء القوافل الموبيريس يقومون بالهجمات بأنفسهم، لكنهم كانوا يعتمدون على زعماء القبائل الذين كانت لديهم اتصالات معهم للقيام بذلك، مقابل سلع27. بالإضافة
إلى ذلك، من أجل النجاح في إعادة العبيد إلى الساحل ليتم بيعهم، كان على الموبيريس التفاوض على حماية تحركاتهم مع زعماء محليين آخرين في المناطق التي كانوا يمرون بها. أخيرًا، أسس زعماء السواحل المحليون بسرعة السيطرة على الاتصالات مع قادة السفن. وقد وصف دو تشايلو مختلف طبقات التجارة الأفريقية بالتفصيل، مشيرًا إلى أن هذه التجارة كانت تتسم بتقديم نفقات
طويلة الأجل، مع عوائد على الاستثمار غالبًا ما تُستلم بعد سنوات من المعاملة الأولية من الموردين الداخليين.37 وبذلك، تم دمج العديد من الغابونيين مبكرًا في بدايات الرأسمالية للمنتجات، حيث كانت منتجاتهم العبيد لا تذهب فقط إلى أوروبا، بل أيضًا إلى الأمريكتين. تراجعت الزراعة المعيشية وصيد الأسماك بسرعة بين العائلات المهمة على الساحل47. في البداية،
كان شبكة تجارة الرقيق تأتي من دول خارج الغابون وكانت تُدار من قبل عشائر الفيلي في مملكة لوانغو، في منطقة الكونغو الحالية. وقد وسعت الفيلي تجارتها شمالاً في جنوب ووسط الغابون. كانوا يبيعون سلعهم البشرية للتجار البرتغاليين والهولنديين، بالإضافة إلى التجار الفرنسيين والإنجليز الجدد الذين استقروا في الموانئ النشطة في لوانغو، ماليمبا وكابيندا. بشكل
عام، تم تصدير ما يقرب من مليون عبد من ساحل لوانغو بين عامي 0661 و3971 57. بحلول عام 0771، تم استبدال الموردين الفيلي بموردين أكثر محليين، حيث كانت الماميل والأورونغوس يسيطرون على نهر أوغوي ومحطات كاب لوبيز وفرنان فاز، بينما كانت المبانغوي تهيمن على التجارة في مصب الغابون. تم إنتاج شكل من قبل غراي 2002 استنادًا إلى شكل من فانسينا 0991 ويتم
إعادة إنتاجه أدناه لتوضيح توسع تجارة الرقيق في الغابون قبل عام 0381 والموقع التقريبي للطرق التجارية الرئيسية. 07 سانت-بول، 9891. 17 دو تشايلو، 1681. 27 غراي، 2002. 37 دو تشايلو، 1681:9-01 47 ريتش، 0102. 57 غراي، 2002: 28.

حقوق الملكية العقارية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 96 1.2 تعزيز الملكية الإقليمية من وجهة نظر الملكية العقارية، فإن المشاركة الحميمة للأفارقة في تجارة العبيد وأنواع أخرى من التجارة تعتبر مهمة. في الواقع، كانت إنجازاتهم في مجاري الأنهار وفي المناطق الداخلية تُظهر أن لدى الأفارقة تنظيم اجتماعي كبير وبالتالي إقليمية كبيرة. كانت تجارة العبيد تكشف
عن علاقات بالأرض وإقليمية متزايدة دليل على ذلك هو أن الأوروبيين لم يكن لديهم أي صعوبة في العثور على قادة محليين للتعامل معهم والذين كانوا يتولون مسؤولية معظم عمليات الاختطاف للحصول على العبيد في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها أو بدأوا في السيطرة عليها كـ أراضيهم . كان القادة المحليون يعيدون توطين بعض رعاياهم في مناطق أكثر نائية لحماية مصالحهم.
ثانياً، كما تم الإشارة إليه سابقاً، كان التجار مضطرين للتفاوض مع الأفارقة عندما كانوا يعبرون أراضيهم أو، في كثير من الأحيان، عندما كانوا يسيطرون على أنهارهم. ثالثاً، عندما كان التجار يأخذون مشترياتهم البشرية إلى الساحل، كان عليهم التعامل مع السكان المحليين، مثل الميونغوي والأورونغو الذين، بصفتهم مالكي هذه المناطق، كانوا قد أقاموا كوسطاء

بين
المشترين الأوروبيين والتجار67. عندما لم تكن المنتجات المتبادلة تشمل فقط العبيد ولكن أيضاً الأبنوس والعاج وصمغ المطاط البري والرافيا، كانت العشائر التي تسيطر على المناطق التي تحتوي على هذه الموارد أكثر ملكية. إذا كانت فكرة الإقليمية موجودة بالفعل، فإن التجارة قد زادت من حدتها. أحياناً، كان كون منطقة أو طريق تحت سيطرة شخص عرق معين أو آخر يمكن أن
يكون مسألة حياة أو موت، أو عبودية. 2.2 الإقليمية التقليدية من المناسب أن نتوقف الآن، لنستعرض ما قيل عن تنظيم المجتمع المحلي في الغابون في ذلك الوقت. وفقاً لرؤية معظم الوثائق حول هذا الموضوع، لم تكن للأراضي حدود مطلقة. كانت التجمعات بعيدة عن بعضها البعض. قد توجد مساحات شاسعة بين التجمعات، والتي وُصفت بأنها مناطق ميتة من قبل المستكشف العظيم دو
تشايلو بعد قرن من الزمن 1681 . بعبارة أخرى، كانت هناك مناطق غير مأهولة ذات دلالة. هذا يعزز وجود مناطقنا أو الأراضي المملوكة. في الوقت نفسه، تعلمت المؤرخات في أفريقيا أن هناك مخاطر في الافتراض أنه إذا كانت منطقة غير مأهولة بشكل واضح أو غير مزروعة، فإن ذلك يعني أنها ليست تحت سيطرة مجموعة أو أخرى. هناك دلائل على أن دو تشايلو، على سبيل المثال، لم
يلاحظ بما فيه الكفاية شعور الإقليمية الذي كان موجوداً في الأراضي القبلية التي زارها، على الرغم من أنه اعترف بأنه كان دائماً مضطراً للتفاوض عندما يدخل أراضي جديدة. 77 علاوة على ذلك، كانت المناطق التي تسيطر عليها تجمعات أو أخرى يمكن أن تتكامل مع مفاهيم أراضٍ أوسع بكثير، مثل تلك التي يحتفظ بها مجموعات الصيادين وجامعي الثمار. كان يمكن رؤية ذلك بوضوح
عندما كانت عشائر البانتو توسع أراضيها أو تنتقل إلى مناطق جديدة للاستفادة من فرص التجارة المتعلقة بالعاج أو العبيد. غراي 67 فانسينا، 0991 كما استشهد به غراي، 2002، غراي ونغوليت، 9991، غراي، 2002، برنولت، 5002، تشامبرلين، 8791، دو تشايلو، 1681. 77 دو تشايلو، 1681.
-- 96 من 961 --
حقوق الملكية العقارية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 07 يوفر أمثلة، من عدة مؤلفين، عن البيغميين الذين يقودون عشائرهم الحامية في مناطق ويحددون حدود هذه المناطق بالنسبة لحدود أراضيهم وأراضي مجموعات البيغميين الأخرى 87. ويستشهد باستنتاج دو تشايلو في عام 7681: إن البيغميين هم الذين يحددون الحدود الإقليمية للشعوب، وذلك بناءً على المجموعات العرقية
والعشائر . كان يُعتبر أن البيغميين أنفسهم مرتبطون بأرض معينة ولم يتجاوزوا مناطقهم نفس المصدر . توضيح 7: مدى تجارة العبيد في الغابون عام 0381 المصدر: غراي 2002: 82 3.2 التعريف الاجتماعي للمساحة ما هي تلك الأراضي البانتوية التي تغطي الأراضي البيغمية؟ وفقاً لغراي 2002 ، توصل فانسينا إلى تحليل وضع القرية في مركز المجتمع، حيث كانت لكل قرية حقوق
السيطرة على منطقة محددة. كانت القرية تتكون من منازل. كانت كل منزل تحتوي على عائلة موسعة، بما في ذلك عائلات زبائن مرتبطة تقدم تخصصات حرفية ويد عاملة عبيد 97. كانت القرية هي قاعدة التنظيم. من المثير للاهتمام أن نقرأ في تقارير رحلات دو تشايلو أن العديد من القرى كانت تتكون من شوارع منظمة جيداً، مع منازل مرتبة على كل جانب 1681: 341 . يمكن أن تتكون من
عشيرة أو جزء من عشيرة. كانت القرى لا تحتوي بالضرورة على مجموعة عرقية واحدة أو لغة واحدة. في كثير من الأحيان، كانت العشيرة تعيش في مجموعة من القرى المرتبطة في منطقة معينة. كانت هذه القرى تشكل ما يسميه فانسينا منطقة. كانت عشيرة تهيمن في منطقة معينة، ولكن كانت تعيش فيها عشائر أخرى. يمكن أن تكون هذه المناطق كبيرة أو صغيرة، ولكن نادراً ما تتجاوز 005
كيلومتر مربع08. كانت القرية، في الماضي واليوم، كقاعدة للحقوق العقارية لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن القرى والمناطق لم تكن محددة مكانياً ولكن اجتماعياً، وأنها كانت موجودة فقط من خلال علاقات عشائرية معقدة وكانت تحكمها مؤسسات عشائرية. بعبارة أخرى، لم تكن مساحة منطقة ما تتجاوز علاقات الأسرة. كانت جزء كبير من الأبحاث الشهيرة لغراي في الغابون تتعلق
بإظهار أن المجتمع ما قبل الاستعمار كان في الواقع غير إقليمي وأنه فقط مع التجارة والاستعمار حدث الانتقال النموذجي من التعريف الاجتماعي للإقليم إلى التعريف الإقليمي للمجتمع18. كانت ملكية الإقليم، في كلتا الحالتين، جماعية. كانت لكل عشيرة مجال. كانت هذه ملكية جماعية وكان للأفراد من العشيرة الحق في البناء واستغلال الموارد

كما يشاءون. كان لأعضاء
عشائر أخرى الحق في استخدام هذه الموارد، ولكن فقط بإذن من العشيرة التي كانت مالكة لهذه المنطقة ن ناه،
9791: 06 . الروح الجماعية الكلاسيكية: الأراضي تعود للجماعة، وحقوق الاستخدام تعود للعائلات لم يكن استخدام
الأراضي جماعياً. كانت الأسرة أو المنزل لها استخدام خاص للمزارع المزارع . كانت الصيد، وصيد الأسماك، والتجارة
تُمارس في مجموعات ولكن، مع تطور
التجارة، أصبحت المعاملات التجارية لبيع الأبنوس أو العاج فردية. كانت الأراضي تعود للجماعة. كانت الحقوق الممنوحة
للعائلات أو القرى هي حقوق انتفاع: ... لهذا السبب كان بإمكان زعيم العشيرة أن يقرر بنفسه تخصيص هذه الحقوق
وتفويض سلطاته لأعضاء عائلته أو لزعماء القرى ... . عندما يتعلق الأمر بتنازل عن ملكية عقارية، لم يكن بإمكان زعيم
العشيرة أن يتصرف
بمفرده، بل كان ملزماً بالتشاور مع مجلس العشيرة غراي، 2002: 57 28. كانت الزراعة المتنقلة هي القاعدة في
المجتمعات المستقرة، وكانت المزارع وأحياناً التجمعات تتغير مواقعها تقريباً كل 51 عاماً. كانت هناك أيضاً العديد من
الأسباب الاجتماعية للانتقال من موقع معين، بما في ذلك المرض. من خلال ذلك، قد يكون هناك إعادة هيكلة للقرى،
بما في ذلك تغييرات في
الأسر التي تتكون منها، حيث كانت بعض الأسر تنتقل للانضمام إلى قرى أخرى أو لتشكيل قرى جديدة. في الظروف
العادية، كانت مثل هذه التحركات تقتصر على الأراضي المعروفة 38. 08 غراي، 2002: 701. 18 غراي، 2002: 81-22.
28 غراي، 2002، بما في ذلك اقتباس من أغوندجي-أوكوي، 3791: 57. 38 فانسينا، 0991، كما استشهد به غراي،
2002. غراي ونغوليت، 9991.
-- 17 من 961 --
حقوق الملكية العقارية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 27 4.2 تشكيل الطبقات الاجتماعية الاندماج المبكر في
الرأسمالية وخلق النخب نظرًا لأن المشاركة في التجارة يمكن أن تولد السلع والثروة، فلا عجب أن الإقليمية قد زادت. كما
أنه ليس من المستغرب أن المشاركة في التجارة قد شجعت تشكيل الطبقات الاجتماعية. كانت المجتمع بعيداً عن أن
يكون متساوياً في عصر
التجارة: لقد كان مقسماً منذ فترة طويلة بين الأشخاص الأحرار وغير الأحرار، مع طبقة وسطى من الأشخاص الذين كانوا
أبناء اتحادات بين الأعضاء الأحرار وغير الأحرار والذين، في الظروف المناسبة، يمكن أن يصبحوا أحراراً48. كانت هناك
درجات متنوعة من العبودية، والعميل، والعبودية. كانت صعود الرجال العظام في القرى والعشائر ملحوظة منذ عام
580381. هؤلاء الرجال
العظام كانوا بدورهم يخلقون سلاسل من التحالفات والاتفاقات مع رجال عظام آخرين، تمتد من الساحل إلى
المناطق الداخلية. وهكذا، على الرغم من أن مفاهيم أراضينا قد ترسخت في المكان، كانت هناك بعد عمودي يضاف
إليها، بسبب بداية الاستقطاب الاجتماعي القائم على الثروة، وقد وضعت هذه الاستقطاب أسس صعود النخب المحلية
خلال فترة الاستعمار. 5.2 التهجير في الوقت
نفسه، أدت تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي إلى تأثير معاكس على تعزيز الملكية الإقليمية من قبل العشائر والقرى.
أولاً، كان على المجموعات الأكثر ضعفاً أن تهرب بانتظام من عمليات اختطاف العبيد، بالانتقال إلى مناطق أكثر وعورة.
ثانياً، منذ عام 0081، كانت هناك علامات على الهجرة المخطط لها بهدف التجارة، حيث كانت العشائر الطموحة تسعى
للسيطرة على جوانب من
تجارة العبيد، والعاج، والأبنوس. وقد زادت الاتجاهان خلال القرن التاسع عشر. 48 راتانغا-أتوز، 5891، غراي، 2002، دو
تشايلو، 1681 241 وما بعدها . 58 غراي، 2002. انطباع منقوش، يقدم رؤية مثالية للأفارقة مع البضائع التجارية
يرحبون بالأوروبيين المصدر: لويس فريه، وصول الأوروبيين إلى أفريقيا باريس، 5971
-- 27 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 37 3 المستعمرة المحصورة: 6481-6881 بدأ شراء العبيد من
بل الأوروبيين منذ عام 0081 ليكون أكثر وضوحًا في المنافسة مع من خشب الأبنوس، والعاج،
وصمغ المطاط، ونسج الرافيا. وكان هذا نتيجة للاعتراض المتزايد على العبودية في أوروبا، والتي لم تنته إلا في فجر القرن
التاسع عشر. بشكل عام، كان السيناريو
النموذجي الذي يحدث هو كما يلي: تم تحرير العبيد في أوروبا في البداية من خلال الثورة الفرنسية في عام 3971 ، ثم
تم حظر تجارة العبيد من قبل المواطنين الأوروبيين بموجب قوانين في فرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا في القرن

التاسع عشر ، وأخيرًا تم حظر العبودية داخل المستعمرات على سبيل المثال، في عام 8481 في المستعمرات الفرنسية، وفي عام 4781 على ساحل
الذهب . كانت السفن البريطانية تقوم بدوريات على الساحل الأطلسي اعتبارًا من عام 7081، مما يعاقب قادة السفن الإنجليزية بغرامة قدرها 021 جنيهًا إسترلينيًا عن كل عبد يتم نقله. في عام 1181، أصبحت العقوبة السجن، مما كان له تأثير أكثر ردعًا بكثير. ومع ذلك، عندما غادرت سفن العبيد البريطانية والفرنسية والهولندية، وصلت التجار البرتغاليون والإسبان
والبرازيليون، الذين كانوا يبحثون عن العبيد لكوبا والبرازيل. لن تغلق أسواق العبيد في ساو تومي إلا في عام 0781.
وصف دو تشايلو بشكل مطول كيف استمرت تجارة العبيد في ذلك الوقت في كاب لوبيز، وكان هو نفسه شاهدًا على تحميل 006 عبد على متن سفينة.68 وذلك على الرغم من وجود حوالي 06 سفينة إنجليزية وفرنسية وأمريكية كانت تحرس السواحل ضد تجارة العبيد. لكن مع كل
هذه القوة للحد من ذلك، لم تكن تجارة العبيد يومًا أكثر ازدهارًا . 78 الانتقال من تجارة العبيد إلى تجارة المنتجات خاصة اعتبارًا من عام 0381، كانت الدافع الجديد للتجارة مع إفريقيا هو بيع المنتجات المصنعة المتنوعة التي ظهرت خلال الثورة الصناعية88. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصناعة الأوروبية بحاجة إلى المواد الخام، بما في ذلك المطاط والخشب من الغابون.
بالنسبة للشركات الأوروبية، كانت الأولوية هي الحصول على امتيازات تجارية في أكبر عدد ممكن من المناطق، بدعم من حكوماتها الوطنية. كانت الغزوات في إفريقيا مدفوعة أيضًا بالاهتمامات الإنسانية بعد انتهاء العبودية، وبحماس تبشيري يهدف إلى تحويل وتثقيف الأفارقة . 1.3 التنازل عن السيادة مقابل وعود بالمزايا التجارية أدت هذه الطموحات إلى اتفاقيات تنافس على طول
الساحل الأطلسي بأكمله، من أجل إنشاء بيوت تجارة وكسب تأييد الزعماء المحليين. على الرغم من ذلك، في عام 0381، كانت الغزوات الأوروبية في الداخل ضئيلة. كانت البريطانيون يهيمنون على خليج غينيا. حاول الفرنسيون، من جانبهم، زيادة إمكانياتهم التجارية اعتبارًا من عام 5181. في ذلك الوقت، كانت هناك عدة جيوب تجارية على طول الساحل الغابوني. كانت أراضي الملك غلاس
لقب الزعيم ر أوغوارو، التي أصبحت أراضيه لاحقًا ضاحية ليبرفيل تشكل بالفعل مركز تجارة رئيسي للشركات البريطانية والأمريكية والألمانية. بين عامي 9381 و6481، تدخلت الحكومة الفرنسية ووقعت معاهدات مع أربعة زعماء من مصب كاب إستراريس. وقد اتفقوا جميعًا على وقف تجارة العبيد مقابل امتيازات الحماية الفرنسية. ماذا عن هذه الحماية ؟؟ لا تقول الاتفاقيات ذلك،
ولكن من المحتمل جدًا أن الزعماء الغابونيين الرئيسيين في المنطقة اعتقدوا أن توقيع المعاهدات سيمنحهم وضعًا تجاريًا متميزًا: كانت هذه الوضعية هي التي سيتم حمايتها. وقد كان هذا هو الحال بالفعل ... ولكن لفترة قصيرة فقط.
أنشأت البحرية العسكرية الفرنسية فورت دومال في عام 4481، على أراضي الملك لويس أنغويل دووي شمال المصب. بالإضافة إلى ذلك، استجابةً
لتأسيس بعثة أمريكية على أراضي الملك غلاس في عام 2481، رعت بعثة كاثوليكية على أراضي الملك لويس في عام 4481. تم إنشاء كومبتر دو غابون 5481-95 : كانت منظمة عامة وخاصة كانت مهمتها الاستيلاء على سفن العبيد وتحدي هيمنة البريطانيين والألمان في التجارة. في عام 6481، شعرت الحكومة الفرنسية بالحاجة إلى تعزيز تداعيات المعاهدات التي تم توقيعها مع الزعماء
المحليين. أرسلت حاكم السنغال، بويت-ويلاوميز، لإعادة التفاوض على المعاهدات مع الزعماء، بصفته قائد الفرقاطة كاريبي. من خلال ذلك، تم الإعلان عن السيادة الفرنسية بشكل صريح على كاب إستراريس والمصب، وكذلك على جميع الأراضي بين هذه المناطق. الاتفاق القصير الذي يؤسس المستعمرة الساحلية الفرنسية للغابون موجود أدناه. على الرغم من أن المملكة المتحدة وألمانيا
كانتا غير راضيتين عن هذا الاتفاق، خاصة عندما تبين أن أراضي الملك غلاس كانت جزءًا منه، كانت البريطانيون قلقين بشأن تطوير فريتاون في سيراليون ولم يعترضوا على إنشاء موقع عسكري فرنسي في منطقة الملك غلاس. أسس الفرنسيون ليبرفيل الخاصة بهم في عام 9481، في رأس المصب، حيث تم استيعاب العبيد الذين تم أسرهم من سفن العبيد الفرنسية. مع وصول كل مجموعة من
المحررين على مدى السنوات الـ 52 التالية، تم تخصيص منطقة خاصة لهم؛ كانت هذه التخصيصات هي أصل العديد من الأحياء في وسط ليبرفيل. في نفس الوقت، تم توقيع معاهدات أخرى مع زعماء يعيشون قليلاً أكثر في الداخل.

وبالتالي، انتقلت سيادة مناطق جديدة إلى فرنسا98. لم يكن ذلك يعني الكثير لأنه حتى عام 0981، استمرت المصالح والاستثمارات التجارية الألمانية والبريطانية
والأمريكية في الهيمنة. يلاحظ سانت بول 9891 أنه بين عامي 4481 و4781، لم يتمكن الفرنسيون من استكشاف إفريقيا الوسطى، انطلاقًا من الغابون، بعمق كما كانوا يخططون للقيام به وأن سلطتهم خارج الساحل كانت محدودة إلى حد ما. 98 على سبيل المثال، في عام 8481، وقع الضابط البحري روجر معاهدة مع الزعيم باكيلي كياملوين. في عام 2581، تم توقيع معاهدة مع زعماء منطقة
كاب إستراريس وكوريكو الذين لم يسلموا بعد كتابيًا سيادتهم. في عام 3581، حاول بودين إقامة معاهدة مع الفانغ في منطقة كومو، لكنه لم ينجح. في عام 2681، تم توقيع معاهدة مع الزعيم أورونغو نديبوليا وتم توقيع سلسلة من المعاهدات الأخرى في باس-أوغو، مع زعماء أورونغو، وفيلس وباكيلي. في عام 6581، ومرة أخرى في عام 3781، تمت زيارة مناطق الفانغ في جبال الكريستال،
لكن الفانغ رفضوا التوقيع. المصادر الرئيسية: ويسترن وغاردينييه بدون تاريخ وسانت بول، 9891.

للسواحل الغربية لأفريقيا معاهدة أبرمت في عام 6481 بين قائد السفينة إ. بويت-ويلاوميز، قائد الفرقاطة كاريبي و الملوك والزعماء في الغابون الملوك والزعماء الموقعون على معاهدة 1 أبريل 4481، المبرمة بينهم وبين حاكم السنغال إ. بويت-ويلاوميز، القائد
الحالي للفرقاطة كاريبي ، بعد أن تلقوا من خلال هذا الضابط علامات جديدة من الكرم من الحكومة الفرنسية، يتعجلون للاعتراف كتابيًا بالعواقب الطبيعية لهذه المعاهدة، العواقب التي قبلوها شفهياً وبنية حسنة من تحقيق سيادتهم على فرنسا. لذا فإن جميع الأراضي، والقمم، والجبال، والخلجان، والجزر أو المواقع التي ستبدو مناسبة للحكومة الفرنسية لإنشاء منشآت عسكرية أو
زراعية ستُمنح لها بحق كامل، دون أي رسوم أخرى من جانبها سوى تلك التي تراها مناسبة لتقديمها سنويًا للزعماء المالكين. نتيجة لذلك، يعترف الملك كوابن بأنه منذ عام 4481، قد تنازل عن هذا الغرض إلى الحاكم بويت، في الوقت الذي كان فيه يلغي سيادته لصالح فرنسا، عن الجبل المعروف باسم جبل بويت وكيلومتر مربع على كل من النقاط كلارا وإستراريس التي يمتلكها بحق كامل
ووراثة على الرغم من أنه قد سمح لأشخاص من كوريكو بالاستقرار هناك. كما يتنازل اليوم عن الأرض التي تمتد بين فورت دومال وقرية غلاس حتى عمق 8 كيلومترات في الداخل لبناء وتطوير المنشأة العسكرية والزراعية الثانية التي ترغب الحكومة الفرنسية في إنشائها. تُعترف أيضًا النقاط الأربعة من جزيرة أورليان أو كونيكيت من قبل الملك فرانسوا، كملك منذ عام 4481 ملكية
فرنسا لبناء أي تحصينات ترغب فيها. علاوة على ذلك، يتنازل الملك فرانسوا، بناءً على طلب القائد بويت، عن أرض تبلغ 4 كيلومترات للراهب بيسيو على جزيرته لإنشاء منشأة. ستُسلم أيضًا نقاط أبيندا، والملك جورج، وبونغارا، وما إلى ذلك إلى فرنسا إذا رغبت في ذلك لبناء مبانيها العسكرية عند الحاجة. تم ذلك في نسختين على متن الأوب في رصيف فورت دومال في 1 أغسطس 6481
وقد وقع عليها الضباط الفرنسيون، والملوك أو الزعماء الغابونيين الذين تحمل أسماؤهم التالية: الملك دينيس، الملك جورج، الملك كوابن، الملك فرانسوا ورئيس بولابين القائد إ. بويت-ويلاوميز، قائد السفينة كاريبي يوغ. موكيه، ملازم قائد الأوب قائد السفينة، قائد القسم البحري للسواحل الغربية لأفريقيا إ. بويت-ويلاوميز 2.3 معنى السيادة من المهم أن نلاحظ أن
المعاهدة الأصلية لعام 6481 تضمنت نقل السيادة السياسية في المنطقة المتنازل عنها، وليس نقل الملكية على الأراضي، باستثناء المواقع لإنشاء المنشآت الزراعية والعسكرية. لم يكن من المفترض أن يتم طرد سكان المنطقة المتنازل عنها، ولا ينبغي إنكار حقوقهم في الأراضي التي يعيشون فيها. ومع ذلك، قبل عام 6481، كان هناك بالفعل، بشكل عام، تغييرات كبيرة في المواقف
القانونية تجاه السكان الأصليين وحقوقهم. كانت هناك قرارات متنوعة

لإنكار أن الشعوب الأصلية تمتلك أراضيها التقليدية بشكل جوهرى. تم تطبيقها في أماكن بعيدة مثل الهند، أستراليا،

أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، وحتى من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة الجديدة في عام 093281.
بشكل تراكمي، كانت هذه
القرارات تعني أنه قبل إنشاء مستعمرة الغابون، كانت السيادة على المستعمرات تمثل الأمور التالية: أولاً، أصبحت قوانين المالك الجديد سارية، وفي هذه الحالة، القانون المدني الفرنسي؛ ثانياً، كانت السيادة السياسية على منطقة ما قد تشمل تنازل عن حق الملكية الأصلي على الأراضي؛ وثالثاً، لم يكن ذلك بالضرورة يلغي الحقوق الموجودة على الأراضي داخل الإقليم المتنازل
عنه، أي أن السكان الحاليين الذين لديهم حقوق معترف بها محلياً يمكنهم الاستمرار في شغل هذه الأراضي ، حتى تُطلب لأسباب المصلحة العامة. وبذلك، يمكن أن تفقد الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم حقوقها القانونية في الملكية على أراضيها، ولكن تحتفظ بحقوقها في الشغل والاستخدام. كان من صلاحية السيادة تحديد، من خلال قوانينها الخاصة، مدى أمان حقوق الملكية الذي
ستمنحه لهؤلاء الشاغلين. التوضيح 8: مستعمرة الجيب الساحلي للغابون 6481-6881 والتوسع التجاري 09 انظر ألدي وولي، 1102ب و2102أ، لمزيد من التفاصيل. مركزية تنظيم اجتماعي-سياسي لامركزية تابعة لمملكة كبيرة حدود بين الأعراق توجيه التوسع الأوروبي توجيه التمدد العرقي أوكند كوتا تيكي تسوجو نكوبي لومبو مبونغوي نسبى بونو فيلي سانغو إشيرا سالوا فانغ أبينجي
أورونغو أدومة 001 كم 0 05
-- 67 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 77 3.3 أول قانون للأراضي في الغابون في ذلك الوقت في الغابون، كان التحكم الفرنسي يهدف تقريبًا حصريًا إلى التجارة وليس إلى الاستيلاء على الأراضي. نظرًا للدلالة الحالية لكلمة مستعمرة ، قد يكون من الأفضل الإشارة إلى المبادرة الفرنسية في المصب على أنها أكثر نمطية من الجيوب التجارية الأخرى في ذلك الوقت على
طول الساحل الغربي لأفريقيا. يتضح ذلك من حقيقة أن الحاكم في السنغال لم يكن مهتمًا كثيرًا باستعادة الأراضي بقدر ما كان ينظم المبيعات، من أجل السيطرة على ما يحدث في الجيب. لذلك، بعد ثلاث سنوات من توقيع معاهدة 6481، أصدر الحاكم في السنغال قرارًا بشأن مبيعات الأراضي التي يقوم بها السكان الأصليون قرار الحاكم في السنغال بشأن التنازلات لمبيعات الأراضي
المملوكة للسكان الأصليين، جزيرة سانت لويس، 21 يوليو 9481 . أكد القرار أن المعاهدة تتعلق فقط بتنازل السيادة وأن حقوق الأراضي داخل المنطقة المتنازل عنها لا تزال تعود للسكان الأصليين. كان بإمكانهم بيع هذه الحقوق. بعد قرن من الزمان 0591 ، واجهت الإدارة الاستعمارية، التي أصبحت الآن إدارة استعمارية حقيقية، مطالبات تعويض من مبونغوي على أساس أنهم لم
يبيعوا أراضيهم للتجار البريطانيين، الألمان والفرنسيين، بل قاموا فقط بتأجيرها وتلقوا مدفوعات في المقابل، وعلى أساس أنهم في 6481 تنازلوا فقط عن سلطتهم السياسية وليس عن أراضيهم19. من جانبهم، اعتبر العديد من الأوروبيين الذين اشتروا قطعًا على طول الساحل الغربي لأفريقيا أنهم يمتلكون هذه القطع بالكامل. في ليبيريا، اعتبر قادة السفن الذين جلبوا المحررين من
الولايات المتحدة بين 1281 و7481 أن ما تم هو مجرد تنازل للسكان الأصليين، مما سمح لهم بالعيش على الأراضي التي اشتراها القادة من الزعماء29. لم يستغرق الأمر طويلاً حتى يوضح الزعماء للمستعمرين هذا الأمر، مؤكدين أنهم باعوا فقط الوصول إلى أراضيهم في ليبيريا، وليس الأراضي نفسها. بدءًا من عام 6281، وصفت المعاهدات الجديدة بشكل محدد لمن تعود الأراضي. في
حالات أخرى، مثل تلك التي حدثت في غانا، حيث أبرم الحكومة البريطانية في عام 0481 معاهدة مع الزعماء الغانيين على طول ساحل الذهب، كانت المعاهدة تقضي بأن الزعماء المجتمعات تستمر في امتلاك الأراضي. تحت رعاية هذه المعاهدة، كان هناك أكثر من 004 تنازل وبيع للأراضي من قبل الزعماء لصالح الشركات البريطانية بين 0481 و396981. احترام الملكية المحلية للأراضي ...
في الوقت الحالي كانت الأحكام الرئيسية لقانون الأراضي لعام 9481 في الغابون كما يلي: 1. كان للزعماء الأصليين الحق في بيع أو منح الأراضي التي كانوا يمتلكونها كأفراد أو باسم مجتمعاتهم ، والتي كانت تقع داخل المستعمرة الغابونية، إلى الفرنسيين أو أجانب آخرين؛ 2. ومع ذلك، لم يكن يمكن أن تحدث هذه التحويلات إلا بإذن من السلطة الفرنسية المحلية وبحضورها، حيث

كانت السلطة تفتح سجلاً لتوثيق هذه التحويلات؛ 3. كان يجب على الأجانب الامتثال للقانون الفرنسي عند البحث عن 19 تواصل شخصي من السيد ديلبرا، مستشار سابق في وزارة الإسكان. 29 انظر ألدي وولي، 7002: 56-27، لمزيد من التفاصيل حول العقود المبرمة من قبل المستعمرات السبع التي اندمجت لتشكيل ليبيريا في عام 7481. 39 أمانور، 2008.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 87 الأراضي، ولم يكن يمكن بناء أي منشأة تجارية دون إذن من السلطة الفرنسية المحلية؛ 4. احتفظت السلطة الفرنسية المحلية بحقها، بعد مناقشة مع الزعماء الأصليين أو مع أولئك الذين اشتروا منهم الأراضي، في نزع ملكية هؤلاء من الأراضي داخل الجيب لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وفي هذه الحالة كان يجب تعويضهم.

باختصار، كان القانون واضحًا: السيادة الفرنسية لم تتدخل في حقوق الملكية العرفية. في 6 أكتوبر 9481، أصدر الحاكم في السنغال بعد ذلك لائحة لائحة خاصة لتوضيح للزعماء الأصليين الشروط التي يجب أن تتم بموجبها التنازلات أو مبيعات الأراضي . ذكّرهم الحاكم بأنهم لا يمكنهم بيع الأراضي التي كانت مخصصة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وأن المشترين للأراضي يجب أن

يقوموا بتطهير نصف المساحة على الأقل في السنة أو السنتين التاليتين بعد الشراء، وأن مبيعات الأراضي التي تتجاوز مساحتها 001 هكتار كانت تخضع لإذن السلطة وكانت هذه السلطة هي الحاكم في السنغال، مع العلم أن الغابون كانت تعتبر واحدة من المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا . في 02 ديسمبر 9481، تم إصدار قرار آخر، أنشأ لجنة لحل النزاعات تهدف إلى معالجة

النزاعات المتعلقة بالاتفاقيات المتعلقة بالأراضي. كانت هذه الأدوات تضمن حقوق الأراضي للغابونيين في المستعمرة الساحلية. كما تشهد على أن الفرنسيين في ذلك الوقت اعتبروا أن أفريقيا كانت مملوكة ومحتلة، وليس   ربتعت ةيفرعلا حلاصملا تناك ،كلذ ىلع ةوالع .أقحال مهفقوم نوكيس ام سكع ىلع ،   أصولاً حقيقية وخاصة أصولاً قابلة للتداول. كان بإمكان

الغابونيين بيع أراضيهم. حتى الدولة الفرنسية، في شكل السلطة المحلية، لم يكن بإمكانها الاستيلاء على الأراضي الأصلية. إذا كانت هذه الأراضي مطلوبة لأغراض عامة، كان بإمكانها إجبار البيع نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة . 4.3 التحول الاجتماعي لم يكن تأثير السيطرة الفرنسية ناتجًا عن الثكنات بقدر ما كان ناتجًا عن مشاركة الغابونيين في التجارة،

وخلال عدة عقود لم تتغير هذه السيطرة بشكل كبير. بعد عام 6481، تطور التجارة الأفريقية، مع زيادة الطلب على استخراج الموارد وزيادة الآفاق للوسطاء. أدى ذلك إلى الكثير من التنقل. أرسلت بعض العشائر الساحلية أعضاءها إلى الداخل للاستيلاء على مواقع تجارة رئيسية على طول الأنهار و أو للحصول على العبيد، والعاج، وخشب السكويا، ونسج الرافيا. بينما اتجهت عشائر

أخرى نحو الساحل. كان الجميع يهتمون بالتجارة وكسب المال49. على سبيل المثال، منذ عام 0481، كانت عشائر اللغة الكيلية تلعب دور الوسطاء للملك دينيس، زعيم مبونغوي، على الساحل. كما أسست الكيلية مستوطنات على حواف المناطق القبلية الريفية المناطق ، مستحوذة على العديد من المناطق الميتة وإقامة روابط تجارية خاصة بهم في الداخل. يفسر هذا التوسع أنهم يعيشون في

أماكن متفرقة في الوقت الحاضر59. كما انتقل البوموبل، الأورونغوس والنكوميس لمسافات طويلة إلى الداخل في القرن التاسع عشر. 49 غراي، 2002: 23. 59 غراي، 2002، راتانغا-أطوز، 5891.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 97 على العكس من ذلك، بدأ الفانغ توسيع أراضيهم من أنهار ووليو ونتم نحو نهر أوجوي واستوائية الغابون. على الرغم من أنهم لم يشاركوا في تجارة العبيد بأنفسهم، إلا أن الفانغ وجدوا فرصًا ومزايا في تجارة الأخشاب والذهب. في عام 8481، أفاد المبشر الأمريكي ويليام ووكر ... أن الفانغ اعترفوا علنًا بأنهم يخططون

لطرد السكان الأصليين من أنهار باكيل وخلق اتصالات مباشرة مع التجار المونغويين الموجودين على الساحل. قال ووكر إن الفانغ تعلموا أنهم يتلقون أقل من عُشر البضائع المقدمة كدفع مقابل ذهبهم 69. أدت الغزوات العنيفة التي قاموا بها إلى دفع العديد من المجتمعات التي كانت موجودة في طريقهم إلى أحضان تجار العبيد الأفارقة79. اختلافات متزايدة بين مجموعات غير

متساوية في المجتمع الغابوني لم يكن جميع الغابونيين مشاركين في التجارة. فقط العشائر الأكثر ازدهارًا كانت قادرة على المشاركة في شبكات التجارة بعيدة المدى. تخصصت بعض العشائر، حيث وجدت أنشطة أو أسواق متخصصة. أصبح باكيل باكالاي، الذين لم يكونوا صيادين أو جامعيين، ولكنهم كانوا تاريخيًا متحركين، متخصصين في تجارة المطاط والذهب والعود، حيث عملوا بشكل
وثيق مع الأقزام الذين كانوا تحت حمايتهم وامتدوا إلى جزء كبير من جنوب الغابون. لم يبقوا أبدًا لفترة طويلة في مكان معين. 89 استمر الأقزام أنفسهم في البقاء في أراضيهم أو في المناطق المحيطة بها، على الرغم من أن حمايتهم قد تم استغلالها لجمع عصارة المطاط البري وصيد الفيلة. تخصصت عشائر أخرى في تجارة العبيد، حيث قامت باختطاف أفراد من هضبة تشايلو. على
الرغم من أن تجارة العبيد أصبحت سرية، إلا أنها استمرت من خلال وسطاء إسبان وبرتغاليين، بعيدًا عن الاستوائية والسيطرة الفرنسية. استمر إرسال العبيد للعمل في مزارع القهوة والشاي وقصب السكر في البرازيل وكوبا وساو تومي وبرينسيبي حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. مع زيادة حجم البضائع الأخرى، سواء عند الوصول أو المغادرة، تضاعف عدد القوارب المستخدمة في
الرحلات. توطدت هيمنة عشائر لغة أوميين على الساحل أيضًا خلال فترة الانغلاق. طوال القرن التاسع عشر، نظمت الأوميين التجارة ووجود الأجانب المقيمين في أراضيهم. كما سيطروا على نهر أوجوي، الذي كان الطريق التجاري الرئيسي، من مصبه إلى لامباريني، على بعد 061 كم في الداخل. يلاحظ ريتش أن الأوميين كانوا يتألفون من 000,03 شخص في ذلك الوقت وأنهم حققوا ثروة
كوسطاء تجاريين بين الأوروبيين والغابونيين الآخرين .99 كان للمشاركة النشطة لجميع هذه العشائر في التبادلات التجارية آثار سلبية. لقد اقتحمت وضغطت على الشعوب وأراضيهم. غادر البعض ببساطة إلى مناطق أكثر نائية. على الرغم من أن بعض الغابونيين لم يتحركوا، إلا أن منتصف القرن التاسع عشر في الغابون كان فترة من الهجرة والنزوح الداخلي الكبير، فضلاً عن العديد من
النزاعات والقتل بين العشائر001. وهكذا فقدت الأراضي ... وكسبت. تحت هذا الضغط، تعززت مفاهيم الأراضي المجتمعية. 69 تشامبرلين، 8791: 844 79 غيشير وفقًا لريتش، 0102. 89 دو تشايلو، 1681: 483. انظر أيضًا دو تشايلو، 1681: الفصل الثاني والعشرون حول الباكالا ص. 384-744 . 99 ريتش، 0102: 802. 001 غراي، 2002: 52-60.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 08 تحفيز تنظيم اجتماعي قائم على الأراضي بشكل أفضل منذ منتصف القرن التاسع عشر، وصف التجار والمسافرون الغابون كمجتمع يتكون من دول قروية أو اتحادات أو ممالك، في فسيفساء يمكن تحديدها بوضوح ولكن، بسبب الكثافة السكانية المنخفضة، لا تزال تحتوي على مناطق غير مشغولة بين الأراضي101. كانت كل كيان سياسي مستقرة
إلى حد ما، ولها استقلال سياسي وأراضي يمكن تحديدها. كانت الدول القروية تحكمها زعماء، منتخبون من بين عائلات النخبة، بمساعدة مجالس من الشيوخ من نفس العائلات. استخدم الفانغ والأكيل والسكي والسكان والغالوا هذا النوع من النظام السياسي. كانت الاتحادات تتكون من عدد من القرى المرتبطة بعشائرها وتديرها زعيم رئيسي المونغويون، الجيسير، البونوس والأوبامبا .
كانت الممالك مشابهة، باستثناء أن الملك يمارس سلطته على جميع السكان، بغض النظر عن انتمائهم العشائري. عادة ما كان للملوك مجلس وزراء متطور، حيث كان لكل وزير محفظة مختلفة، على سبيل المثال، وزير مسؤول عن الشؤون الدينية، وآخر مسؤول عن تلقي شكاوى الرعايا، وآخر مسؤول عن نقل رسائل الملك إلى زعماء القرى. كانت ممالك النكوميس والأورونغوس والأوكنديس والتكي
ديناميكية في ذلك الوقت201. كما زادت الاستقطاب الاجتماعي الداخلي في ذلك الوقت. في الواقع، كلما زاد عدد العبيد الذين يمتلكهم المرء، زادت قوة العمل المتاحة للأعمال الزراعية، وكذلك للرحلات التجارية والتجارة. كان العبيد يمثلون على الأقل نصف سكان المونغويين في عام 3010581. كانت التمايز الاجتماعي بين المونغويين بارزًا لدرجة أن بعض الطبقات الاجتماعية، بما
في ذلك النساء من تلك الطبقات، توقفت تمامًا عن الأعمال الزراعية، حيث كان الأثرياء يقلدون نمط حياة التجار الأوروبيين ويتزوجون بشكل متزايد من الأوروبيين401. في رواياته من الخمسينيات، ميز دو تشايلو بين الخدم المنزليين والعبيد التجاريين. يلاحظ أنه على الرغم من وجود تفضيل لعدم بيع شعبه، كان المدينون والسحرة والزناة والمحتالون إما

قد جاءوا أو
قُتلوا .501 5.3 السيطرة القوية للأوروبيين على التجارة الأفريقية اعتبارًا من عام 0681 عدم الصبر تجاه الهيمنة الأفريقية على المواد الخام والأسواق لم يكن من الممكن أن تستمر السيطرة الغابونية على الأسواق والمجتمع إلى الأبد. كان التجار الأوروبيون يسعون للسيطرة على التجارة في الأراضي بأنفسهم. كانوا يرغبون في الحصول على البضائع الأفريقية بأسعار أقل،
وتحييد التكاليف المتزايدة للرسوم الجمركية الفرنسية في مستعمرة الاستوائية التي كانت تمر عبرها معظم البضائع والتخلص من الاتفاقيات والرسوم المرهقة لصالح الوسطاء الغابونيين، من خلال الصعود إلى الأنهار بأنفسهم وإبرام اتفاقياتهم الخاصة. كما كانوا يرغبون في السيطرة على تسويق الآلاف من البضائع الأوروبية التي كانوا يأتون لبيعها للأفارقة. لم يكن
الأوروبيون هم الوحيدون الذين لديهم هذه الأهداف. وصل السنغاليون مع الحامية الفرنسية في عام 3481 وانضموا بأعداد متزايدة إلى شركات الاستيراد والتصدير، أو أطلقوا مبادرات استيراد وتصدير بأنفسهم. في البداية، واجه هؤلاء التجار صعوبة في عدم المرور عبر الشبكات التي يسيطر عليها الغابونيون. كان عليهم التفاوض مع المجتمعات المحلية للاستقرار في قرية، أو لإنشاء
نقطة جمع أو تحويل على سبيل المثال، لعصارة المطاط والعود تُسمى مصنع ، أو لتأسيس نقطة تجارية يمكنهم من خلالها بيع البضائع الأوروبية المستوردة. ربما كانوا يرغبون في التخلص من ممارسة الدفع المسبق أو تجنب النقاشات التي لا تنتهي، لكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بذلك .601. مثل الإدارة الاستعمارية الفرنسية الجديدة، كانوا مستائين بشكل خاص من أن الوسطاء
المونغويين كانوا لديهم السلطة لتحديد قيمة البضائع والمنتجات الطبيعية مثل الذهب .701. كانت الأمراض والسفن البخارية النهرية عوامل تسهل نهاية الأدوار الأفريقية اعتبارًا من ستينيات القرن التاسع عشر، بدأ يصبح من الممكن للأوروبيين الاستيلاء على الشبكات التجارية الأفريقية. بعد أربعين عامًا 0091 ، كانت الشبكات التجارية تحت سيطرة الأوروبيين. كانت التجارة
الأفريقية لا تزال موجودة، لكن التجار الأفارقة كانوا في أدوار ثانوية. كانت المنطقة الآن غارقة في البضائع الأوروبية وكان المنظر الداخلي مليئًا بـ المصانع التي يديرها الأوروبيون ووكالاتهم الأفريقية. كانت الجدري عاملاً في تراجع السيطرة من قبل الغابونيين. مع زيادة عدد الأوروبيين، زادت الجدري، حيث كانت أول وباء كبير في عام 4681. على الرغم من وجود
حالات من الجدري منذ القرن السادس عشر على الأقل، إلا أن السيطرة المحلية على التجارة كانت قد حدت من تقدمه801. حدثت أوبئة دورية حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. تسببت هذه الأوبئة في اضطرابات حيث فر السكان منها، لأن زعماء محليين مهمين توفوا، وانهيار الهياكل الهرمية واختفاء عشائر كاملة، وظهور عشائر غازية للاستفادة من الوضع. يصف غراي، على سبيل المثال،
عشائر الفيلي الضعيفة التي تتعرض لعمليات اختطاف مرعبة من قبل عشائر لغة كيلي لالتقاط النساء والعبيد901.
حدثت أحداث مماثلة في مناطق أكثر مركزية وشمالية، حيث استفاد الفانغ من الضعف الجديد والانهيارات في سلسلة السيطرة على التجارة. بحلول عام 0781، كان الفانغ والكيلي قد طوروا تمامًا قدرتهم على السيطرة أو عرقلة التجارة الأوروبية، كما فعل التجار
المونغويون. كان إدخال السفن البخارية الصغيرة من قبل الأوروبيين اعتبارًا من عام 2681 أيضًا حاسمًا في تراجع السيطرة الأفريقية على التجارة. سمح ذلك للأوروبيين خاصة البريطانيين والألمان ببناء نقاط تجارية ومصانع في الداخل011. لم تكن هذه التوسعة التجارية سهلة. في الواقع، بسبب فرع تجميع الشحنات من السلطة الفرنسية، أصبح من الصعب تجنب الرسوم الجمركية
العالية على البضائع القادمة من أوروبا وتلك المغادرة من المستعمرة الساحلية. 601 غراي، 2002: 531. 701 ريتش، 0102: 812. 801 غراي، 2002: 49-59. 901 غراي، 2002: 79. 011 قليل من المصانع في الداخل كانت فرنسية.
أنشأت الشركة البريطانية هاتون وكوكسيون أول مصنع لها في عام 7681، عند التقاء نهري نغوني وأوجوي. تلتها شركات بريطانية وألمانية أخرى، وكان هذا
العملية عادة ما تسهلها أطراف مؤثرة، مثل الزعيم غالوا، نكومبي.

احتكاراتهم التجارية، لم يستسلم التجار الغابونيون من العائلات والعشائر. بدءًا من خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأت الممالك الساحلية الأقوى، وخاصة تلك التابعة لعشائر الأورونغوس والنكوميس، في تعيين مبشرين فرنسيين وتجار ألمان وأمريكيين في مناصب ممثلين
رسميين، أو حتى زعماء لعشائرهم. من بين هؤلاء، يمكن الإشارة إلى حالة المستكشف وعالم الطبيعة الفرنسي الأمريكي بول بيلوني دو شايلي، الذي تم الاستشهاد برواياته الاستكشافية بشكل متكرر أعلاه. تم تعيينه كممثل رسمي لعشيرة في عام 8581 خلال رحلاته. كانت هذه التعيينات تهدف إلى شراء النفوذ ولعب تاجر أوروبي ضد آخر. مع زيادة السيطرة والرسوم الجمركية الفرنسية،
كانت هذه التحالفات مصممة أيضًا لمواجهة السلطة الفرنسية المتزايدة في المنطقة. من خلال تعيين الأجانب، أظهر هؤلاء الغابونيون استيائهم وأنهم لم يقبلوا تمامًا بسيادة فرنسية مطلقة . يمكن الحكم على إحباطهم عندما عينوا في عام 4781 تاجرًا ألمانيًا كملك لعشيرة أورونغو مهمة بالقرب من ميناء جنتيل. في عام 6781، أطلق المونغويون والغالوون والنكوميس أول مقاطعة
ضد المتاجر الأوروبية. كانت المقاطعات ضد شراء السلع من التجار والمبشرين الأوروبيين وضد بيع الطعام لهم. في لامباريني، أعلن الغالوون أنهم لن يوقفوا المقاطعة حتى يقبل التجار المطاط، والعود، والعاج بأسعار أعلى بكثير. كما تصرف النكوميس في عام 9781، حيث تحدى ملكهم الرسوم الجمركية الفرنسية معلنًا ما يلي: هذه أرضي. يجب على الفرنسيين أن يدفعوا لي .
المنافسة والنزاعات المتعلقة بالأسواق تضاعفت الصادرات الأوروبية أربع مرات بين عامي 8481 و5781، وزادت قيمة التجارة العالمية من حيث القيمة الحقيقية بمعدل سنوي قدره 5 . بالتوازي مع نمو التجارة، كانت هناك زيادة في الاضطرابات والنزاعات في المواقع الأجنبية. كانت إدخال الأسلحة النارية والبارود على نطاق أوسع في الغابون وسلوك بعض الوكلاء الأوروبيين بلا رحمة
عوامل مثيرة. أصبح التجار السنغاليون مشهورين بتكتيكاتهم العدوانية، مثل أخذ القوارب والرهائن، لإجبار زعماء العشائر على دفع ديونهم. كما أن الأوروبيين، بشكل متزايد، لم يترددوا في إحراق قرى بأكملها في سعيهم لتحقيق مصالحهم، بدلاً من الانخراط في جدالات طويلة. انتشرت مثل هذه الممارسات بين بعض العشائر المحلية. في كل مكان، كانت الأنظمة المحلية، بما في ذلك
تلك المتعلقة بالتحكم في الموارد والمناطق، تتعرض للهشاشة. كان هذا الظاهرة تنطبق على أراضي المستعمرة الغابونية نفسها. في عام 0881، تم تذكير الأجانب، بموجب قرار من المقيم يتعلق بنظام الامتيازات، بأن شراء الأراضي الأصلية يتطلب سلطة المقيم المحلي المادة 1 ، وأن المشتري يجب أن يلتزم كتابيًا وأن الاتفاق يجب أن يتم تسجيله رسميًا في ليبرفيل المادة 11 .
كما نص القرار على احتياطات لصالح الدولة المادة 21 . كانت المعادن والمحاجر في جميع الامتيازات ملكًا للدولة الفرنسية المادة 21 . كانت الغابون ناضجة لتوسع أوروبي أكثر حيوية خارج الساحل ولسيطرة فرنسية أكثر قوة. دو شايلي يقود في قارب بواسطة الأفارقة المصدر: بول ب. دو شايلي، استكشافات ومغامرات في إفريقيا الاستوائية لندن، 1681
-- 38 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 48 4 المستعمرة الكبرى في الغابون: 6881-0691 تبلورت رؤية فرنسا التي تتحكم في منطقة أوسع بكثير من المصب في ذلك الوقت، وكانت هناك علامات مبكرة على ذلك بالفعل في كتابات دو شايلي في عام 1681، التي كانت تسجل الرحلات التي قام بها بين عامي 5581 و9581. كان دور المستكشف الرسمي الفرنسي، بيير سافورغنان دو براز،
هو تجسيد هذه الفكرة في مستعمرة موسعة، حيث قام بنفسه بثلاث رحلات طويلة إلى داخل الغابون والكونغو بين عامي 5781 و5881. خلال هذه الرحلات، وقع اتفاقيات مع الزعماء وأسس مواقع للمستعمرة الساحلية. كانت هذه المواقع في فرنسافيل 2881 ولامباريني 3881 ، حيث تم بناء الأخيرة على تل في رأس الجزيرة، من حيث يمكن بسهولة رؤية حركة المرور النهري. كما شجع براز مهمة
كاثوليكية تهدف إلى بناء كنيسة في لامباريني 4881 . طور مواقع مماثلة، بما في ذلك بيوت التجارة والكنائس، في الكونغو الأوسط الكونغو . تم تحديد هدف مركزي جديد لفرض هيمنة فرنسية على التجارة الساحلية الغابونية في عام 3881. حصلت الغابون على الاسم الجديد المؤسسات الفرنسية في خليج غينيا وتم تعيين ملازم بحري مسؤولاً عن ليبرفيل. استخرج هذا الأخير قانونًا

فرنسيًا قديمًا من 72 أغسطس 9971 الذي أعلن أن أي تجارة بحرية بين الموانئ الفرنسية غير قانونية، ما لم تتم تحت العلم الفرنسي. كان هذا القانون مصممًا لإعاقة التجارة البريطانية والألمانية، التي كانت لا تزال مهيمنة. علاوة على ذلك، تم تفضيل الشركات الفرنسية اعتبارًا من عام 3881، حيث حصلت أربع منها على مناطق شاسعة في الأراضي الداخلية بالقرب من الساحل حيث
يمكنها التجارة. أخيرًا، في عامي 5881-6881، تم إعلان المستعمرة الفرنسية الموسعة للكونغو الفرنسي. كانت تجمع بين المناطق التي كانت تحت السيطرة الفرنسية التالية: الكونغو، المستعمرة الساحلية للغابون وجميع المناطق التي تمكن دو براز من الحصول على معاهدات بشأنها. نظرًا لأهميتها الكبيرة كمنطقة تجارية وعزم الفرنسيين على إنهاء مصالح الأوروبيين الآخرين، تم
وضع الغابون تحت السيطرة المباشرة لوزارة البحرية في باريس في عام 9581 وتم إدارته كمنطقة إدارية كاملة. تم تعيين دو براز حاكمًا للكونغو الفرنسي الجديد في عام 6881، ومقره في برازافيل. وظل مفوضًا عامًا للكونغو الفرنسي حتى عام 8981. خلال هذه الفترة، كان الهدف من المستعمرة تجاريًا: كان الهدف هو إقامة سيطرة فرنسية على التبادلات التجارية في المنطقة. 1.4
مؤتمر برلين حول التجارة الحرة 4881-5881 التجارة وليس السياسة كان دو براز رجل عصره وكان لديه دعم سياسي. في عامي 4881-5881، اجتمع ممثلو الدول الأوروبية والولايات المتحدة لوضع نظام جديد للتجارة الحرة في إفريقيا. كانت إحدى أولويات هذا المؤتمر هي تحدي الحماية الفرنسية على الساحل الأطلسي. كانت المناطق التابعة للغابون والكونغو تُعتبر من قبل الأوروبيين
الآخرين أماكن تقيد التجار الذين يحاولون العمل في موانئهم، حيث كانت الرسوم الجمركية والضرائب واللوائح تتزايد. لذلك، كان مؤتمر برلين والاتفاق الناتج عنه يتعلق بالتجارة وليس بالتوسع السياسي أو إنشاء المستعمرات. ما كانت القوى كما كانت الدول في المؤتمر تُسمى نفسها ترغب فيه هو التجارة الحرة، مما سيسمح لكل دولة بالتنافس في السوق الأفريقية، والقدرة
على شراء المواد الخام وأن تكون حرة في بيع الملايين من المنتجات المصنعة التي كانت تتكدس دون بيع في المصانع الأوروبية. كانت أوروبا في خضم الكساد الكبير 3781-6981. كما هو الحال في مثل هذه الكساد، كانت هذه الأزمة تشمل أزمة زراعية في أوروبا إنتاج غذائي غير كاف ، وقوة عاملة زائدة وغالبًا بلا مأوى تبحث عن وظائف في ذلك الوقت تم بناء ملاجئ للفقراء في
إنجلترا ، وأزمات ديون دولية ومالية ومع ذلك، كان هناك عدد كبير من الفائزين الذين كانت جيوبهم مليئة بالنقود وكانوا يبحثون عن آفاق جديدة مربحة للاستثمار. كانت القوى بحاجة أيضًا إلى وصول أكثر حرية إلى المواد الخام، بما في ذلك المطاط الطبيعي والخشب من الغابون، من أجل إعادة تنشيط صناعاتها، التي كانت قد تراجعت بعد بداية جيدة في العقود السابقة. كان يجب
أيضًا أخذ الاستهلاك المحلي في الاعتبار. زاد استهلاك الشاي والقهوة والكاكاو والسكر والزيوت النباتية زيت النخيل وغيرها من المنتجات الاستعمارية بشكل كبير خلال القرن التاسع عشر. كانت القوى ترغب أيضًا في زيادة المزارع في الأراضي الاستوائية. من جانبهم، أراد المبشرون التوغل أكثر في الداخل، لتثقيف الأفارقة. نتج عن مؤتمر برلين القانون العام لعام 5881،
وهو أول قانون تجاري دولي. كان هذا القانون يعتمد على الوصول الحر والتجارة الحرة في المناطق ذات الأولوية. من خلال ذلك، تم تقييد الرسوم الجمركية المزعجة للفرنسيين. لم يُسمح للملك ليوبولد من بلجيكا بإنشاء إقطاعيته الضخمة الشخصية إلا لأنه وافق على أن تكون منطقة تجارة حرة. لهذا السبب، تم تسمية هذه المنطقة بالدولة المستقلة للكونغو. ستظل المناطق الساحلية
الأوروبية التي تم إنشاؤها محفوظة جزيرة لاغوس، فريتاون، الغابون، إلخ كـ نقاط انطلاق للاختراق التجاري في المناطق . إذا اعتبرت قوة ما أن التوسعات ضرورية، كان يجب عليها استشارة القوى الأخرى مسبقًا، لضمان معالجة جميع المطالب المتعارضة أولاً.
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 68 إطار 9: الوثيقة العامة لمؤتمر برلين حول غرب إفريقيا، 5881 تم توقيعها من قبل ممثلي المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد، النرويج، وتركيا الإمبراطورية العثمانية . أعلنت الوثيقة عن أهدافها بأنها تهدف
إلى تنظيم الظروف الأكثر ملاءمة لتطوير التجارة والحضارة في بعض مناطق إفريقيا، وضمان لجميع الشعوب مزايا

الملاحة الحرة على نهري إفريقيا الرئيسيين اللذين يصبان في المحيط الأطلسي المقدمة . تكونت الوثيقة من ستة بيانات حول حرية التجارة في حوض الكونغو، تجارة الرقيق، حيادية الأراضي في حوض الكونغو، الملاحة بدون رسوم جمركية على نهري النيجر والكونغو،
وروافدهما والمياه التي تعتبر جزءًا منها، وبيان حول الاحتلالات التي قد تحدث في المستقبل على السواحل من قبل القوى الموقعة. تضمنت الوثيقة المتعلقة بحرية التجارة في حوض الكونغو بشكل صريح نهر أوغوي بالإضافة إلى النيل، بحيرة تنجانيقا وزامبيزي المادة 1 . كان يجب أن يكون كل عبور حر الوصول، ويجب منح تصاريح للرحلات على المياه الواقعة في منطقة دولة ذات
سيادة أوروبية المادة 2 . لم يكن يجب أن تخضع الواردات، من أي مصدر وتحت أي علم كان، وأيًا كانت الطريقة التي تم نقلها بها، لرسوم دخول أو عبور، وكان يجب أن تدفع فقط الحد الأدنى من الضرائب التي تُعتبر تعويضًا عادلاً لوصولها المادتان 3 و4 . كان أي تمييز في الحقوق بالنسبة للسفن أو البضائع أو الملاك من جنسيات مختلفة محظورًا
المادتان 3 و4 . لم يكن يمكن
منح أي احتكار يتعلق بالبضائع أو المناطق من قبل القوى التي لها حقوق سيادة في هذه الأراضي المادة 5 . سيتم مراجعة اتفاقية التجارة الحرة بعد 02 عامًا المادة 4 . فيما يتعلق بتجارة الرقيق ونظرًا لأن كل قوة موقعة كانت قد محظورة بالفعل من المشاركة في تجارة الرقيق، فقد التزمت باستخدام جميع الوسائل المتاحة لها لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة أولئك الذين
يتعاملون بها المادة 9 . التزمت القوى بـ ضمان الحفاظ على السكان الأصليين وتحسين ظروفهم الأخلاقية والمادية، والمساهمة في القضاء على العبودية وخاصة تجارة السود؛ ستحمي وتدعم، دون تمييز بين الجنسيات أو الأديان، جميع المؤسسات والمشاريع الدينية والعلمية أو الخيرية التي تم إنشاؤها وتنظيمها لهذه الأغراض أو التي تهدف إلى تعليم السكان الأصليين وجعلهم
يفهمون ويقدرون مزايا الحضارة المادة 6 . توسع المستعمرات. كانت المادة 43 تتطلب من القوى أن تخطر القوى الموقعة الأخرى عندما تأخذ امتلاك منطقة على سواحل القارة الإفريقية الواقعة خارج ممتلكاتها الحالية . كان الهدف هو السماح لهذه القوى الأخرى بتقديم مطالباتها، إذا لزم الأمر .

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 78 2.4 الاندفاع نحو إفريقيا غادرت القوى المؤتمر في عام 5881، عازمة على الاستيلاء على أكبر المناطق الممكنة لوضعها تحت سيطرتها التجارية. وقد أدى ذلك على الفور إلى مشاكل.
أولاً، كانت المنافسة بين الأوروبيين شديدة لدرجة أن الالتزامات تجاه التجارة الحرة بدأت تنهار تقريبًا على الفور. ثم، أصبح من الواضح بشكل
متزايد أن المناطق الواسعة من السوق لا يمكن حمايتها دون تطوير الحماية السياسية عليها. وبالتالي، أدى توسع النفوذ التجاري بسرعة إلى إنشاء مستعمرات رسمية، على الرغم من النفقات العسكرية والإدارية والموارد البشرية التي تطلبها ذلك. إذا لم تكن مستمرًا في كونك حمائيًا، فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني للسفير الفرنسي في عام 7981، لما كنا متحمسين جدًا لضم
أراضٍ ، كما يقول هوبسباوم031. ما تم وصفه لاحقًا بـ الإمبريالية الاجتماعية لعب أيضًا دورًا. كانت الشعوب الأصلية بعيدة عن أن تكون مرنة كما كان متوقعًا، وتزايدت النزاعات والثورات بما في ذلك، في الغابون، مقاطعة التجارة مع الأوروبيين . إذا كان من المفترض أن تزدهر التجارة، كان يجب على الأفارقة أن يكونوا متحضرين ، ولكن كان يجب أيضًا السيطرة
عليهم 131. 3.4 حماية الحدود يجب وضع رؤية دي براز في الغابون في السياق أعلاه. كانت روايات السفر والخرائط والتقارير التي أرسلها إلى باريس في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر تعد بالثروات والسلطة غير المسبوقة، حتى لو تمكن الفرنسيون من الحصول على احتكار التجارة في البلاد التي لم تُستغل بعد في الغابون231. لذلك كان من الضروري حماية حدود هذه المساحة
المتخيلة. تم الانتهاء من الحدود مع المصالح الألمانية في الكاميرون في عام 5881، ولكن استغرق الأمر خمس سنوات أخرى حتى يقبل الإسبان الحدود مع غينيا الاستوائية 0091 . لم تكن حدود الكونغو مشكلة لأن دي براز كان يتحكم أيضًا في تلك المنطقة. استمر هاوت أوغوي في كونه جزءًا من الكونغو الأوسط حتى عام 7491. في عام 1981، أصدر دي براز قانونًا جديدًا للملكية،
الأمر الذي صدر في 62 سبتمبر 1981. كان هذا الأمر يطور الأمر الصادر في عام 9481. كانت بعض مبادئه مشابهة لتلك

التي كانت في عام 9481، وهي: استمر أن الغابون لم يكن غير مأهول، بل كان، على العكس، خاضعًا لحقوق الملكية، وأن الغابونيين يمتلكون مثل هذه الحقوق وفقًا للاتفاقيات القبلية؛ كما في عام 9481، كان بإمكان الغابونيين بيع الأراضي، ولكن كانت هذه
المبيعات قانونية فقط بموافقة السلطة الفرنسية. كان بإمكان السكان الأصليين بيع أو تبادل الأراضي التي يمتلكونها بشرط أن يقوم المشتري بتسجيل الشراء أو التبادل خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق. كان يجب أن يحصل الاتفاق على موافقة الإدارة، حيث كانت هي الوحيدة القادرة على تحديد قيمة الملكية وإصدار العنوان النهائي المادة 81 . ومع ذلك، حدثت تغييرات أيضًا:
كما تم رؤيته أعلاه، كانت فرنسا قد أعلنت أنها السلطة الوحيدة المخولة لتحديد حقوق الملكية. كما فرض الأمر شروطًا جديدة يمكن بموجبها شراء أو بيع أو تبادل أو منح حقوق الملكية في الغابون من قبل الإدارة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتجار وغيرهم من الأوروبيين. كان ذلك يعزز هيمنة السلطة الاستعمارية. كما تم تحسين السجل ليشمل الحقوق. وقد نشرت الجريدة الرسمية
للكونغو الفرنسي لاحقًا إعلانات عن طلبات الأراضي ومنح أو موافقات على المبيعات؛ كما أدخل الأمر فئة جديدة من الأراضي، الأراضي الفارغة الأراضي غير المعروفة . ومع ذلك، لم يكن القانون قد أكد بعد بشكل صريح في ذلك الوقت أن هذه الأراضي كانت بالتالي غير مملوكة؛ كانت هذه هي أول قانون ملكية يتعلق بالغابون الموسع وليس فقط بالساحل. في الممارسة العملية، باع
الغابونيون العديد من الأراضي في الفترة من 6881 إلى 6981، بما في ذلك في المناطق الداخلية، حيث تم إنشاء المزيد من المصانع. في هذه المرحلة، كان التجار المعنيون لا يزالون في الغالب ألمانًا وبريطانيين. علاوة على ذلك، لم ينهي الأمر بعد السيطرة المحلية على حقوق التجارة المحلية. على سبيل المثال، لم يتم استبدال الفانغ، الذين كانوا يعملون من نديوليه منذ عام
5881 وفي سامبا، بعد. كان التجار لا يزالون مضطرين للتكيف مع هذه المجموعات القوية. لم يتغير الوضع إلا مع إنشاء منح ضخمة من الأراضي في السنوات التي تلت ذلك. 4.4 المستثمرون كمستعمرين منذ عام 8981 التحول إلى الشركات الخاصة لإدارة المستعمرة في عام 8981، تم استدعاء دي براز إلى باريس لأنه اتهم بعدم النجاح في الاستيلاء بالكامل على التجارة، التي ظلت تحت
سيطرة البريطانيين والألمان، وعدم تحصيل ما يكفي من الإيرادات لإدارة الكونغو الفرنسي. كان هو الذي اقترح غمر الغابون والكونغو بمنح تحت سيطرة الفرنسيين، من أجل دفع التجار من دول أوروبية أخرى وأولئك الأمريكيين. كانت تكلفة توسيع السلطة العسكرية والمدنية مرتفعة. لذلك، تم تكليف الشركات الفرنسية بمهمة إقامة الهيمنة التجارية لفرنسا. استلهم دي براز في نهجه
من الدولة المستقلة للكونغو للملك ليوبولد، من خلال تخصيص مناطق شاسعة من الغابون والكونغو للمستغلين والمستفيدين التجاريين، وإجبارهم على دفع بعض الضرائب والقيام ببعض الأنشطة الإنتاجية. كانت توزيع مناطق شاسعة من الغابون والكونغو على الشركات الفرنسية تعتبر وسيلة سهلة لاسترداد الإيرادات، وتوسيع السلطة الفرنسية، وتطوير الطرق والموانئ النهرية، وتوفير
الحماية للبعثات الكاثوليكية، والسيطرة على السكان الأصليين المتمردين؛ في الواقع، كانت العشائر الساحلية مزعجة جدًا، مع مقاطعاتها الدورية لرفع أسعار الأبنوس والمطاط والعاج ومنع تكاليف البضائع المستوردة من الارتفاع.

حقوق الملكية العقارية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 98 منذ عام 0091، كانت ثلاثة أرباع الكونغو الفرنسي مغطاة بـ 24 امتيازًا. كانت شركة هوت أوجو أكبر تجمع للشركات الفرنسية. تم إخضاع معظم شرق الغابون لاستغلال شركة ، حيث كانت توفر إيرادات مهمة للدولة الفرنسية، من خلال الرسوم والضرائب والحقوق. توضح الصورة 9 الشكل الموجود في 2002 ،
الذي يظهر المنطقة الشاسعة التي حصلت فيها شركة على حقوق السيطرة على الخشب ومنتجات أخرى. الصورة 9: المنطقة المخصصة لشركة هوت أوجو المصدر: 2002: 441 5.4 إنكار الملكية العقارية العرفية
يسمح باكتساب حقوق الملكية تغيير شروط الالتزام: الادعاء بأن إفريقيا ليست مملوكة في النهاية في ذلك الوقت، تجسد تغيير في الموقف القانوني الفرنسي تجاه حقوق
الملكية العقارية السكان الأصليين، مما وضع أسسًا كانت مقصودة عمدًا لإخراجهم من الملكية واستمرت حتى اليوم. يمكن رؤية التأثير الشخصي لدبرازا في كل هذا. منذ عام 5981، قرر أنه، في النهاية، لم يكن للسكان الأصليين ملكية

حقيقية للأراضي. كتب رسالة إلى مستعمر آخر استشهد بها الأنثروبولوجي كوكري-فيدروفيتش: "لا توجد ملكية فردية في البلاد السوداء، ولكن فقط
استخدامات مؤقتة والملكية الجماعية لا تعطي في أي حال حقًا في الرسوم لاستخدام مؤقت أو دائم، سواء في المجتمع أو خارجه، ولا يمكن بيعها سواء من قبل عضو واحد أو عدة أعضاء من المجتمع. قانونيًا، جميع المبيعات التي قام بها السكان الأصليون هي وهمية. قانونيًا، لا يوجد أي منها صالح." 331. لقد ترددت هذه الموقف في مواقف أوروبية أخرى تجاه الملكية العقارية للسكان
الأصليين. حتى قبل أن تعقد مؤتمر برلين، بدأت الحكومة البريطانية في شراء الشركات التجارية الرائدة التي لها مصالح واسعة في الموارد "مثل شركة رويال نيجير" ولم تكن ستضع نفسها بالطبع في موقف يتعين عليها فيه الدفع مقابل الاستحواذ على أراضٍ إضافية 431. عندما اقترح الممثل الأمريكي في مؤتمر برلين عام 4881 أن توسيع ممتلكات الجيوب الساحلية الأفريقية يجب أن
يتم من خلال الاستحواذ على الأراضي من السكان الأصليين، أقنع الممثلون الفرنسيون والألمان والبرتغاليون والبريطانيون الاجتماع الدبلوماسي بالعكس؛ كان من الأفضل الادعاء بأن إفريقيا لا تعود لأحد وأن الأفارقة مجرد مستخدمين للأراضي وليسوا مالكين حقيقيين531. وبالتالي، كان من المنطقي أنه إذا كانت الغابون في النهاية لا تعود لأحد، فإن الدولة الفرنسية ستكون
المالك الرئيسي بحكم الأمر الواقع ويمكنها تحديد وتأسيس وتسجيل الحقوق العقارية. ومع ذلك، كانت المشكلة هي أنه تمت الموافقة على عدد قليل من مبيعات الأراضي الساحلية من قبل السكان الأصليين. وفقًا للقوانين الصادرة في 9481 و0881 و1981، كان يعتقد المالكون الجدد أنهم قد اكتسبوا حقوقًا مطلقة على الأراضي والموارد. مع تزايد ثروات الداخل عامًا بعد عام، كان
دبرازا وباريس يعتقدان أنه من الضروري استعادة حقوق السيطرة النهائية. على وجه الخصوص، كانت أي أرض لم يتم التصرف فيها بعد للتجار الفرنسيين أو من جنسيات أخرى تعتبر مملوكة للملك العام، مما يعني، في الواقع، ملكية الدولة الفرنسية. كانت هذه المواقف متجذرة في موجة من القوانين الجديدة. في عام 7981، أصدرت باريس مرسومًا يعيد تنظيم كل من التنظيم السياسي
والتنظيم الإداري للكونغو الفرنسي، ويؤسس نظامًا قانونيًا 631. في عام 8981، تم إنشاء لجنة بواسطة وزير المستعمرات، لتعزيز وتنظيم مسألة الامتيازات في الأخيرة، بدلاً من التصرف في الأراضي. في عام 9981، تم إصدار ثلاثة قوانين عقارية. 331 الأفكار الاقتصادية لدبرازا، من كاثرين كوكري-فيدروفيتش، 5691: 17، تشير إلى المراسلات في عام 5981 بين دبرازا و". لو
شاتلييه، شخصية رئيسية في الجهود الأولية لإنشاء الامتيازات، كما استشهد بها "، 2002: 241. 431 لمزيد من المعلومات التفصيلية حول هذه المواقف، انظر ألدن ويلي، 1102 "، 2102 " و2102 ". 531 ألدن ويلي، 7002: 87-28.
631 مرسوم 82 سبتمبر 7981 الذي ينظم التنظيم السياسي والإداري للكونغو الفرنسي، ومرسوم 82 سبتمبر 7981 و9 أبريل 8981 الذي ينظم تنظيم العدالة في
الكونغو.

1.5 مرسوم الاستحواذ على الأراضي لعام 9981 المصلحة العامة، أداة مصادرة الأراضي مجانًا تناولت أول قانون الاستحواذ العام على الأراضي "مرسوم 8 فبراير 9981 الذي يحدد وينظم الملكية العامة والخدمات العامة في الكونغو الفرنسي". يتكون هذا القانون من
11 مادة، ويحدد الملكية العامة كما يلي: 1. ساحل البحر، حتى حدود أعلى المد، بالإضافة إلى منطقة 001 متر؛ 2. المجاري المائية القابلة للملاحة ضمن حدود ارتفاع المياه بالإضافة إلى 52 مترًا من كل جانب؛ 3. المجاري المائية غير القابلة للملاحة ضمن حدود ارتفاع المياه؛ 4. البحيرات، البرك والخلجان ضمن حدود ارتفاع المياه بالإضافة إلى 52 مترًا؛ 5. قنوات الملاحة
وطرق الجر الخاصة بها، قنوات الري أو التجفيف والأنابيب، المنفذة لأغراض المصلحة العامة؛ 6. الطرق، السكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى من جميع الأنواع، بما في ذلك الموانئ، السدود البحرية أو النهرية، محطات الإذاعة، خطوط التلغراف؛ 7. الأعمال العامة والأعمال العسكرية، وأهم شيء: 8. تشمل الملكية العامة أيضًا "بشكل عام، الممتلكات من جميع الأنواع، التي

يعلنها القانون المدني والقوانين الفرنسية غير قابلة للملكية الخاصة المادة 1 . وقد أدى ذلك إلى مطالبة الدولة الفرنسية بجميع أنواع الموارد. كان المرسوم ينص على أنه سيتم دفع تعويض عادل لأي مالك مسجل، إذا كانت أراضيه مطلوبة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وأن هذا التعويض سيتم الاتفاق عليه بين الإدارة والمالك المادة 01 . ومع ذلك، بموجب المرسوم، من
الواضح أن هذا ينطبق فقط على حاملي الملكية الذين يمتلكون هذه الأراضي بموجب عنوان نهائي. لذلك، لم يكن بإمكان الشعوب الأصلية توقع أي تعويض عندما كانت أراضيهم مصادرة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة 731. الاستيلاء على جميع المياه المعنية في العملية من المهم أن نلاحظ ملاحظة أخرى حول هذا الموضوع. إن الانتباه الموجه إلى المياه يكشف عن الأهمية القصوى
الممنوحة، في الغابون، للسيطرة على المجاري المائية، التي تعتبر حيوية للتجارة. بموجب القانون الفرنسي، كانت المياه الضرورية فقط لأغراض المصلحة العامة هي التي تم تضمينها في الملكية العامة، أي المياه التي تم تعريفها على أنها قابلة للملاحة أو العائمة بالكامل. في هذه الحالة، استحوذت باريس على جميع المياه في الغابون كملكية للدولة. أصبح هذا هو القاعدة في
المستعمرات الفرنسية831. 731 يمكن إنشاء مجلس للطعون الإدارية يتكون من ثلاثة أعضاء للنظر في الطعون المقدمة من المالك في حالة رفضه التعويض المقترح. في حالة عدم تعيين ممثله لدى هذا المجلس خلال ثلاثة أشهر، يمكن لرئيس الخدمة القضائية في المستعمرة تعيين ممثل للعمل نيابة عنه المادة 01 . 831 كابونيرا، 2991.

حقوق الملكية العقارية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 29 2.5 مرسوم الملكية العقارية لعام 9981 بعد شهر، تم اعتماد نصين أكثر دقة، بما في ذلك المرسوم بشأن الملكية العقارية مرسوم 82 مارس 9981 بشأن نظام الملكية العقارية ، الذي تم تعديله بموجب المراسيم في 31 مارس 8191، و21 ديسمبر 0291 و9 يونيو 5391، ومرة أخرى خلال الخمسينيات. خلال هذه الفترة، كان هذا
المرسوم، المكون من 001 مادة، سيحدد إجراءات الإدارة العقارية، بما في ذلك الالتزامات والمسؤوليات الخاصة بالمسؤول. البحث عن وسيلة للسيطرة على الملكية العقارية كانت الإجراءات المعتمدة هي نظام التسجيل العقاري لتورنس، مما يسمح بالاعتراف والتأكيد على الملكية، الذي تم تطويره بواسطة السير روبرت ريتشارد تورنس في أستراليا الاستعمارية قانون تورنس 2 يوليو
8581 . جعل هذا النظام المبتكر تسجيل الملكية خارج نظام الوثائق، حيث كانت الملكية تسجل من خلال عقود البيع، ثم يتم تسجيلها. كان ذلك يجعل من الصعب البحث عن ملكية، حيث أن عقد البيع لم يحدد بالضرورة الملكية، ولكن فقط العملية، ويمكن أيضًا أن يتم إيداعه باسم البائع أو المشتري، مما يجعل من الصعب متابعة الأحداث المتعلقة بها.
بالمقابل، يجعل نظام التسجيل من
وصف الملكية المعلومات الرئيسية، بما في ذلك التفاصيل الدقيقة المتعلقة بموقعها وأبعادها، ويعطيها رقم ورقة فريد. ثم يتم إرفاق أي معاملة تتعلق بملكية معينة بالسجل المعني. في الممارسة العملية، لم يتم الشروع في رسم خرائط القطع حتى عام 0591، ولكن في هذه الأثناء، تم إنشاء سجل لكل عقار تم بيعه.931 3.5 مرسوم قانون الملكية لعام 9981 الاستيلاء الهادئ على
الأفارقة حدثت تغييرات جذرية نتيجة لدخول مرسوم الملكية الوطنية لعام 9981 مرسوم 82 مارس 9981 الذي يحدد نظام الأراضي المملوكة للدولة . سيتم تضمين هذا النص في الدول الناطقة بالفرنسية الأخرى، التي شعرت أيضًا بالحاجة إلى الاستيلاء على مناطق شاسعة، غنية بالموارد، لصالح الدولة، ممتدة إلى ما وراء جيوبها الساحلية 041. سيتم إدخال تعديلات على القانون
الغابوني، بدءًا من 4091 و0191. وقد شرع ذلك مبدأ أن فرنسا كانت تمتلك كل المنطقة، وأن الحقوق على الأراضي كانت نتيجة لمثل هذا الحق في الملكية ولم تكن متاحة إلا بقرار فرنسي. عند تقديم المرسوم إلى الرئيس الفرنسي، عرض الوزير المسؤول عن المستعمرات أهداف القانون الجديد للملكية العقارية كما يلي: إن الأهمية التي يبدو أن الاستعمار في الكونغو الفرنسي سيأخذها
اليوم تفرض تحديدًا دقيقًا لحالة الأراضي المملوكة للدولة، وطريقة 931 لم يتمكن المؤلفون من تأكيد أن إدخال نظام التسجيل تورنس كان مقررًا بدءًا من عام 9981؛ لذلك من الممكن أن يكون هذا النظام قد تم إدخاله في وقت لاحق بكثير؛ القانون المتاح حول هذا الموضوع لا يزال غامضًا في هذه النقطة. 041 بموجب المراسيم الصادرة في 02 يوليو 0091 في السنغال وساحل العاج،

ومرسوم 5 أغسطس 0091 في داهومي، ومرسوم 42 مارس 1091 في غينيا الفرنسية. تم تعديل المراسيم الصادرة في 51 أكتوبر 4091، و21 ديسمبر 0291، و5 يونيو 5291 و02 مايو 5591 هذا القانون الجديد للملكية العقارية المنتشر في الممتلكات الفرنسية، وكذلك في الكونغو الفرنسي. تم إدخال أول تعديلات في الغابون في 01 و91 يونيو 4091.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 39 الاستيلاء، والتخصيص الذي يجب أن يُعطى أخيرًا للموارد الناتجة عن تخليهم، سواء في الملكية الكاملة أو في الانتفاع المؤقت ... . بشكل عام، يؤكد هذا المشروع الحق الأعلى للدولة في الأراضي العامة في الكونغو الفرنسي، بينما يخصص مع ذلك العائدات العامة للميزانية المحلية، ما لم يكن هناك نص تشريعي لاحق وكتعويض

عن نفقات الاستعمار؛ ويحدد تحت أي ظروف يمكن أن تُستملك هذه الأراضي، وفي أي حدود أخيرًا يمكن أن تُمنح للانتفاع المؤقت، سواء من قبل السلطة المحلية أو من قبل السلطة المركزية . كان المرسوم ينص على ما يلي: 1. الأراضي الشاغرة والتي لا مالك لها في الكونغو الفرنسي هي جزء من ملكية الدولة المادة 1 ؛ 2. ما لم يُنص على خلاف ذلك بموجب أحكام تشريعية لاحقة، ستظل

العائدات العامة للكونغو الفرنسي مخصصة لميزانية المستعمرة لتغطية التكاليف المتعلقة بالاستعمار، بدءًا من إنشاء الموانئ والسكك الحديدية إلى الحفاظ على قوات الشرطة، وتشجيع المستعمرين والهجرة للعمال المادة 2 ؛ 3. يمكن استملاك الأراضي العامة في الكونغو الفرنسي بثلاث طرق: أ بموجب أمر قضائي، ب بالتراضي، على قطع أقل من 0001 هكتار، و ج من خلال منح

امتيازات للانتفاع المؤقت، تحت شروط معينة. عندما تتجاوز المساحة 00001 هكتار، يتم التخصيص بموجب مرسوم مصحوب ب دفتر شروط، بعد استشارة لجنة الامتيازات الاستعمارية المادة 3 إلى 5 . على مدار الستين عامًا التالية، تم إدخال تعديلات بشكل دوري على هذا القانون، وتم اعتماد العديد من الأوامر تحت رعايته. كانت أول تعديل تم إدخاله في 01 يونيو 1091 قد منح نائب

حاكم الغابون الحق في منح امتيازات بمساحة 002 هكتار أو أقل 141. لم يكن بإمكان الحاكم المقيم في برازافيل الموافقة على الامتيازات الكبيرة. كان مرسوم أكثر جوهرية، نُشر في 91 يونيو 4091، قد نص على كيفية تخصيص الامتيازات التي تقل عن 00001 هكتار في جميع أنحاء أفريقيا الاستوائية الفرنسية. جاء ذلك بعد أن حصلت أوبانغوي-تشاري جمهورية أفريقيا الوسطى ،

وتشاد، و الكونغو والغابون على وضع المناطق المستقلة في عام 3091. تم اعتماد تعديلات أخرى أو أوامر في عامي 7091 و0191. تم دمج الإجراء الأساسي للتخصيص بموجب المرسوم العقاري الصادر في 82 مارس 9981 في أمر، يتكون من 92 مادة، في 91 يونيو 4091، تم تعديله في 6 أكتوبر 0191، والذي يحدد نظام الامتيازات العامة التي تبلغ 00001 هكتار وأقل. في عام 0191، احتوى النص

على العناصر التالية: 1. إدخال تصنيف فرعي لملكية الدولة. تم استخدام مصطلح الملكية الخاصة للدولة لتمييزها عن الملكية العامة للدولة المادة 1 . كانت الملكية العامة، كما تم التذكير به في المرسوم بشأن حق الملكية العامة في فبراير 9981، محدودة بالممرات المائية وغيرها من وسائل الاتصال والأملاك الخاصة بالخدمات العامة، ولكن مع ثغرة، يمكن أن تغطي أملاك

عامة بطبيعتها بعضها يمكن أن يصبح الملكية الخاصة للدولة ؛ 2. كان المرسوم يميز بين الملكية الحضرية والريفية المادتان 1 و2 ؛ 3. يمكن أن تقرر الإدارة الفرنسية تخصيصات حضرية أو ريفية للامتيازات 141 تم اعتماد أوامر أخرى سابقًا، في 61 أكتوبر 0091 و82 أبريل 3091، لإنشاء أنظمة لتكاليف التخطيط والتحديد والتسجيل، وقدمت أمرًا في 41 أبريل 0091 تعليمات

إضافية بشأن الامتيازات الكبيرة.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 49 في كلا القطاعين، الأولى وفقًا لخطة. كانت هذه الخطة تتكون من إنشاء أحياء مختلفة للأوروبيين وللسكان الأصليين المادة 3 ؛ 4. تم إنشاء تخطيط حضري، ينص على أن يجب تخطيط القطع في المدن، بما في ذلك المساحات العامة المادة 3 ؛ 5. كان يجب على الأوروبيين دفع ثمن القطع في المناطق الحضرية، مما يوحي تقريبًا بأن

الأفارقة لم يكن عليهم الدفع و أو لم يحتاجوا إلى قطع المادة 4 ؛ 6. تم إنشاء ممارسة إصدار العناوين على مرحلتين. كانت التخصيص الأولي مؤقتًا، رهناً بشروط التنمية. لا يمكن منح الحقوق النهائية إلا بعد استيفاء بعض الشروط، من

بينها شروط البناء المادة 4 ؛ 7. يمكن منح الأراضي الريفية كامتياز من قبل الإدارة الاستعمارية في المناطق الريفية لأغراض الزراعة أو
تربية الماشية. لكن يجب ألا تتجاوز 002 هكتار في المنطقة المادة 7 . كان هذا يمثل نهاية الفترة التي تم فيها الاعتراف بوجود حقوق الملكية الأصلية. لم يعد يمكن أن يحدث الاعتراف، منذ تلك اللحظة، إلا بموجب تخصيصات تمت من قبل السلطة الاستعمارية؛ 8. يمكن لمجلس حكومة الحاكم الموافقة على التخصيص المادة 8 ؛ 9. كان الامتياز الريفي ينطبق فقط على مساحة.
باستثناء محاجر الحجر، كانت المنتجات من باطن الأرض مستثناة المادة 9 ؛ 01. كان يجب تطوير الامتيازات التي تزيد عن 01 هكتارات والمجاورة للممرات المائية على طول ربع من هذا المحيط المادة 01 ؛ 11. كانت الامتيازات الريفية مقسمة إلى فئتين، حسب ما إذا كانت مخصصة للاستخدام في تربية الماشية أو الزراعة الزراعة . كانت الرسوم تُعدل وفقًا لذلك المادة 11 ؛ 21.
يجب تقديم طلبات الامتياز إلى نائب الحاكم ومنذ عام 3091، إلى الحاكم . يجب تقديم الاسم، والاسم الأول، ومكان الميلاد، والإقامة الحالية، بالإضافة إلى تحديد المساحة والنوايا بشأن التنمية. يجب تقديم الطلب للنشر في الجريدة الرسمية للكونغو الفرنسي لاحقًا اتحاد أفريقيا الاستوائية - ، وإذا لم يتم إثارة أي اعتراض خلال شهرين، كان نائب الحاكم يوافق على
الطلب. في حالة الاعتراض، يجب أن تتبع المناقصة للطلبات المتنافسة المادة 21 ؛ 31. يجب أن يتحمل مقدم الطلب تكاليف التحقيق والتسجيل، والتي تم تحديدها بفرنك واحد لكل هكتار المادة 31 ؛ 41. اعتبارًا من تاريخ إصدار أمر منح امتياز مؤقت، يجب على الحائز أن يبدأ في استغلال الأرض خلال ستة أشهر. إذا لم يتم ذلك، يتم سحب العنوان دون تعويض عن التكاليف التي تم
تحملها بالفعل المادة 61 ؛ 51. يمكن فقط للمجلس أن يقرر منح عنوان نهائي، في انتظار استيفاء الشروط. كان يُطلب عدد أدنى من رؤوس الماشية، ويجب أن يتم استغلال تربية الماشية على المساحة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، أو زراعة على الأقل ربع المساحة، باستخدام تقنيات معيشية تجارية أو مُدارة بشكل جيد. كان يجب أن يتم ذلك لمدة لا تقل عن ست سنوات. في ظروف
استثنائية، يمكن منح فترة سماح أطول المادة 71 ؛ 61. بعد ثلاث سنوات من الاستغلال بعد منح الحقوق النهائية، يمكن للمالك أن يطلب مرة واحدة مساحة أخرى تصل إلى أربعة أضعاف حجم قطعته الحالية، بشرط أن يطور على الأقل تُمن الإجمالي المادة 81 ؛

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 59 71. تمت الإشارة إلى الاستحواذ القسري بسبب المصلحة العامة. لم يكن هناك تعويض إلا للملكية الخاصة القطع المسجلة بموجب تخصيص مؤقت أو نهائي المادة 22 .
كانت المواد المذكورة أعلاه تنطبق ضمنيًا على الأجانب. كانت المواد الأخيرة من المرسوم تحافظ على الأحكام السارية حتى ذلك الحين التي تسمح للأشخاص الأصليين
بالحصول على امتيازات حتى حد 05 هكتارًا. يمكن أن يتم التخصيص إما بشكل فردي أو جماعي المادة 72 . يمكن أن يكون دفع الرسوم موضوعًا لتمديد بقرار من نائب الحاكم. عندما يتم استيفاء شروط التنمية، يمكن للأصلي أن يطلب أن يتم السماح رسميًا بهذا التخصيص. ومع ذلك، لا يمكن بيع هذا الحق لمدة 52 عامًا، وعندها فقط للأشخاص المعتمدين من قبل نائب الحاكم. علاوة على
ذلك، يجب أن تكون هناك مساحة تبلغ خمسة هكتارات، تُعتبر غير قابلة للتصرف، تشكل المسكن الأصلي المادة 72 241. لذا، كانت القانون يمنح حق الانتفاع لمدة 52 عامًا، والذي، باستثناء خمسة هكتارات، يمكن بعد ذلك إعادة بيعه. كان المرسوم ينتهي بإمكانية منح أولئك الذين يمتلكون امتيازات مؤقتة، إذا رغبوا، في طلب عنوان جديد وفقًا للشروط المذكورة أعلاه، ولكن دون
أثر رجعي المادة 82 . ثم تم إرفاق نموذج دفتر الشروط بالأمر، بالإضافة إلى نموذج لمحضر المناقصة. كان هذا في الواقع عقدًا، يمكن إضافة شروط إليه. 4.5 المرسوم الغابي الأول لعام 9981 نظرًا لأن الخشب كان المنتج الرئيسي الذي كان الفرنسيون يركزون عليه، فلا عجب أن اعتماد هذا المرسوم كان مصحوبًا بمرسوم آخر يتناول بشكل خاص الغابات مرسوم 82 مارس الذي يحدد
النظام الغابي . كان هذا أيضًا الحق الأساسي حتى الآن، على الرغم من أنه، كما هو مذكور في الفصل الأول، تم إدخال تحسينات تتعلق بالتسويق في عامي 1002 و8002. في مقدمته للمرسوم الصادر في 82 مارس 9981 الذي يحدد النظام

الغابي، لاحظ الوزير المسؤول عن المستعمرات في باريس أنه من الضروري توفير حماية للعمّال القانونيين ضد الأعمال التعسفية من قبل الوكلاء
المحليين . كان من المحتمل أن يشير ذلك إلى الوسطاء الأصليين في الغابون والكونغو الأوسط. كما أعلن الوزير أن هذا المرسوم سيسمح باستغلال عقلاني . كان المرسوم، المكون من 52 مادة، يوضح بعد ذلك كيفية تخصيص الامتيازات المتعلقة باستغلال الموارد الغابية. كان ذلك يتضمن القيود المتعلقة بقطع الأشجار في أحواض المياه أو على المنحدرات الحادة، أو الأشجار التي يقل
ارتفاعها عن متر، ومنع قطع أشجار المطاط، إلخ. 241 يمكن منح امتيازات للأراضي الريفية، بمساحة 05 هكتارًا كحد أقصى وكتلة واحدة، مجانًا للأصليين بشكل فردي أو جماعي. يمكن أن يتم إعفاء المستفيدين من هذه الامتيازات، بقرار خاص من نائب الحاكم، من دفع الرسوم المحددة في المادة 31. يمكن، بعد التنمية ووفقًا للشروط العامة لهذا الأمر، تخصيص الأراضي الممنوحة
للأصليين للورثة. ومع ذلك، لا يمكنهم بيع هذه الأراضي لمدة 52 عامًا من تاريخ الاستحواذ، إلا لأشخاص معتمدين من نائب الحاكم، وبشرط أن تكون هناك مساحة تبلغ 5 هكتارات، والتي، في أي حال، لا يمكن التصرف فيها وتشكل المسكن الأصلي المادة 82 .
-- 59 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 69 كانت الامتيازات الغابية تُمنح بشكل صارم بموجب ترخيص وتصريح من المفوض العام أو من ينوب عنه. كانت الامتيازات تُعتبر مؤقتة ولم تكن تعني ملكية الغابة المادة 2 . ومع ذلك، كان الأفراد يمتلكون حقوق ملكية على الخشب داخل الامتيازات التي تم تخصيصها لهم المادة 91 . إذا قام المستغلون بإعادة زراعة الأشجار
بأنفسهم، كانوا يحصلون على بذور وشتلات مجانية المادة 12 . بالإضافة إلى ذلك: ستستمر الشعوب الأصلية في ممارسة حقوقها في الاستمتاع بجمع الفطر، والرعي، والصيد، وما إلى ذلك، من أجل متعتها في الغابات التي تندرج تحت الملكية الوطنية أو في غابات الأفراد. ومع ذلك، قد يستثني ذلك الحق في قطع واستخدام الخشب بناءً على رأي المفوض العام المادة 32 . كانت حرائق
الغابات هي الشغل الشاغل الرئيسي. كانت المادة 52 تهدد بعقوبات على الزعماء، وغرامة جماعية على المجتمعات، وإلغاء القرى التي تنتهك القواعد المتعلقة بالحرائق في المراعي والغابات. تم إضافة هذا بموجب مراسيم 9 سبتمبر 9981 و01 مارس 4091. كان تمهيد المرسوم للقانون يشير إلى أنه تم إشعال حرائق تقرير إلى رئيس الجمهورية الفرنسية تلاه مرسوم بإضافة إلى مرسوم 82
مارس 9981 بشأن النظام الغابي في الكونغو الفرنسي، ومرسوم . في عام 4091، بموجب المرسوم: أي شخص، من خلال حرائق الأدغال أو حرائق المراعي التي تمتد إلى النخيل أو أشجار المطاط، أو المزارع، أو التي تسبب أضرارًا للممتلكات الغابية، سيعاقب بالسجن من ستة أيام إلى ستة أشهر وغرامة قدرها خمسمائة فرنك أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، دون الإخلال بالتعويضات التي
يمكن أن يتلقاها الأفراد من الجناة. يمكن معاقبة زعماء القرى بغرامة جماعية وفقدان سلطتهم على القرى المادة 201 . كان أول من بين العديد من التعديلات التي أُدخلت على قانون الغابات قد تم تقديمه بعد بضعة أشهر من إصداره، في 9 سبتمبر 9981. وكان يهدف إلى تعزيز الإجراءات التأديبية ضد الزعماء، والغرامات الجماعية، وسحب القرى أو مجموعات القرى التي استمرت في
تجاهل أحكام المراسيم. 5.5 المرسوم المعدني لعام 9981 تم اعتماد مرسوم معدني أيضًا من قبل الكونغو الفرنسي، في 6 يوليو 9981 تم تعديله بموجب مرسوم في 91 مارس 5091 . إذا حكمنا من خلال محتواه، فقد تم صياغة هذا القانون، في الأصل، لفرنسا الغينية مرسوم ينظم البحث واستغلال المناجم في المستعمرات أو البلدان المحمية في إفريقيا القارية، باستثناء الجزائر
وتونس . كان هذا المرسوم يسمح للسكان الأصليين بالحفاظ على حقهم العرفي في استغلال الذهب والملح السطحي إلى العمق المسموح به من خلال العمليات التقليدية المادة 9 . عندما تتداخل الاستغلال التجاري أو الاستكشاف مع هذه الحفريات، يجب دفع تعويض بموجب اتفاق تم التوصل إليه مع الأشخاص الذين تأثرت حقوقهم، وفي حالة عدم وجود اتفاق، بقرار من السلطة ومع تعويض يساوي
أو ضعف قيمة الضرر الذي لحق. لم يكن يُسمح بأي استكشاف على بعد أقل من 05 مترًا من المسكن ويجب طلب إذن لعبور أراضيهم من الملاك.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 79 6 فترة الامتيازات: 9981-9191 كانت هذه الفترة تمثل فترة انتقالية كبيرة في الغابون. في عام 4191، تم تدمير أنواع الاستيطان، والحقوق المتعلقة بالتبادل، والعلاقات الجيدة بين التجار المحليين والأجانب، والزراعة. من ناحية، زادت الوجود العسكري والمدني الفرنسي بسبب إنشاء الإدارة الاستعمارية. من ناحية أخرى،

تم تفويض السلطات المتعلقة بالهيمنة وإنشاء الإيرادات إلى حد كبير أو تم استيعابها من خلال الامتيازات الضخمة الجديدة. على سبيل المثال، كانت شركة أوغووي العليا تعين زعماء القرى، وتفرض غرامات، وتؤسس ميليشيات وأصبحت السلطة الرئيسية في نصف البلاد341. الدور الذي لعبته الشركات التجارية كاستعماريين بروتو كانت الطريقة العادية لعمل الامتيازات الجديدة

مختلفة عن تلك الخاصة بالامتيازات السابقة، التي كانت تعمل مع وداخل الشبكات التجارية القائمة التي يديرها الغابونيون. كانت الامتيازات الجديدة تمارس بنشاط حقوق الاحتكار على جميع المنتجات التي تم جمعها داخل الأراضي الشاسعة التي تم تخصيصها لها. استولت على معظم الامتيازات الأصغر، وغالبًا ما كانت بريطانية وألمانية. يشير غراي إلى حالات، في عام 9981، حيث تم

الاستيلاء على منتجات بريطانية وألمانية من قبل لهذا السبب. كما كان من المقرر، أدت هذه الاستيلاءات، بالإضافة إلى الحقوق المتزايدة العقابية، إلى انسحاب ثلاث من أقدم الشركات غير الفرنسية في عام 5091. تم تعديل التشريع المتعلق بالامتيازات في عام 0191، ومرة أخرى في عام 6291، لجعل الامتيازات ملزمة بتوفير الإيرادات وتقديم المساعدة في إنشاء مكاتب

الجمارك والشرطة. كما تم تكليفها بتنظيم وإدارة النقل النهري وتطوير الأراضي الممنوحة. في البداية، كان يُطلب من الممنوحين أيضًا احترام استخدام الأراضي العرفية للسكان الأصليين. لم يتم توثيق حالات كثيرة441. بدلاً من ذلك، ونظرًا لأن القوانين الجديدة المتعلقة بالأراضي كانت ترفض الآن أن يمتلك السكان الأصليون السكان الأصليون حقوق الأراضي والموارد، فقد

أصبح عملهم سريعًا موضوعًا لسياسات استغلال مكثف. علاج قديم: الضريبة كأداة لضمان السيطرة على العمل تم اعتماد مجموعة من اللوائح الجديدة لتنظيم استخدام الموارد المحلية، وكذلك أنشطة التبادل والإقامة، وفرض الضرائب والعمل القسري. تم تقديم ضريبة الدخول في عام 0091، لتوليد إيرادات لدعم المستعمرة. أدى ذلك إلى دفع الآلاف من الناس للهروب من منازلهم إلى مناطق

أكثر نائي. قاوم المزيد من السكان الأصليين الضرائب والأعمال القسرية يُقال إن الفانغ والكيلي قد قاوموا، في الوقت نفسه مع زيادة عدد المقاطعات من قبل المجتمعات الساحلية ، وتم اعتماد المزيد من الأوامر، وتم فرض المزيد من الضرائب، وتم استخدام الإكراه، بل والعنف. تم تطبيق ذلك بشكل أساسي في المناطق الريفية. في أبريل 4091، كان على السكان الأفارقة في

ليبرفيل الحصول على شهادات للإقامة في المدينة المتنامية. في مايو 4091، تم منع الغابونيين من مغادرة الكونغو الفرنسي إلى دول أخرى. زادت التوظيف في معسكرات استغلال الغابات، حيث جمع الغابونيون الأموال لدفع الضرائب من خلال جمع المطاط، والعاج، والابنوس، بالإضافة إلى قطع ونقل الخشب لصالح الممنوحين. 1.6 التغيير الإقليمي بالعودة قليلاً إلى الوراء، حدثت

التغييرات المذكورة أعلاه في سياق تغيير السيطرة على الغابون. حتى 5 يوليو 2091، كانت أوبانغوي-تشاري التي تُعرف اليوم بجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد تعتبر جزءًا من الكونغو الأوسط. جعل مرسوم تنظيم جديد لمستعمرة الكونغو الفرنسي في يوليو 2091 المناطق الأربعة مستقلة ووضعتها تحت السلطة النهائية للمفوض العام541. في عام 9091، كتب المفوض العام الجديد في

برازافيل إلى نواب الحكام ليقدم لهم نصائح حول كيفية احتلال كل منطقة بشكل منهجي والتأكيد على المخاطر المرتبطة بالتردد دائرة إلى نواب الحكام بشأن احتلال المستعمرة . تغيير في السياق السياسي: مركزية التكاليف ذات الأهمية المحلية أخيرًا، في عام 0191، أصبحت المناطق الأربعة رسميًا جزءًا من اتحاد إفريقيا الاستوائية . تم مراجعة جميع التشريعات لتوحيد

الحكم في المناطق الأربعة وجعلها متوافقة مع بعضها البعض وتعزيز الوضع المتعلق بأن جميع المراسيم ستُعتمد الآن في برازافيل. ستصبح الأراضي، والغابات، والمناجم، والإدارة، والجمارك، والتنظيم الإقليمي، وغيرها من المجالات، اعتبارًا من هذه اللحظة، متشابهة في جميع أنحاء ، وكذلك تعديلاتهم. كان إنشاء مكاتب فرنسية إضافية داخل البلاد جزءًا

من تعزيز السيطرة.
في عام 4091، كان هناك سبعة مكاتب فرنسية متميزة في أجزاء مختلفة من الغابون641. في عام 5091، تم تقسيم الغابون إلى خمس مناطق إدارية. أصبحت هذه مناطق أو 61 حيًا إداريًا في عام 9091، مع أربع وحدات عسكرية متميزة741. توضح الصورة 01 هذه المناطق. بحلول عام 6191، كانت كل الغابون تحت سلطة واحدة أو أخرى من هذه المكاتب المدنية. اعتبرت وغيرها من الشركات
الكبرى المناطق بمثابة تدخلات في تقسيماتها الإقليمية الخاصة وحكمها. تم استبدال المناطق بالأقسام بموجب قانون 51 نوفمبر 4391، وتم تغيير تسمية الغابون، التي كانت منطقة، إلى مستعمرة. في عام 6391، أصبحت هذه المناطق الأقسام أساسًا للمحافظات التسع الحديثة841. 541 في البداية، كان من المقرر أن تكون إقامة المفوض العام في ليبرفيل، ولكن بعد عام، بموجب مرسوم
آخر 92 ديسمبر 3091 ، عادت إلى برازافيل. 641 في عام 4091، تم إنشاء مراكز إدارية في الغابون في تشينشوا، ولومباردیني، وأنغوما، بالإضافة إلى مكاتب تم إنشاؤها سابقًا في كاب لوبيز، وسيت كاما، ومايومبا. 741 من سانت بول، 9891. 841 من سانت بول، 9891.
-- 89 من 961 --
حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 99 توضيح 01: الدوائر الانتخابية التقسيمات الإدارية في الغابون عام 6191 المصدر: غراي 741:2002 2.6 الهيكل القضائي في الغابون تعزيز التماسك بين المواطنين والأجانب من خلال القانون الفرنسي تمت مراجعة النظام القضائي أيضًا في إطار النظام الفيدرالي الجديد المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم العدالة في إفريقيا
الاستوائية الفرنسية بتاريخ 21 مايو 0191 . تم تنظيم العدالة بناءً على الجنسية للأطراف: كانت العدالة الفرنسية مختصة بالنظر في القضايا التي تشمل: المواطنين الفرنسيين، الأجانب من دولة معترف بها كأمة أو التي تقيم علاقات دبلوماسية مع فرنسا، و الشعوب الأصلية في المستعمرات الفرنسية أو الأجنبية التي كانت تستفيد من الوضع الفرنسي في بلادها
الأصلية المادة 3 . كانت العدالة المحلية تنطبق على جميع المجموعات الأخرى من الأشخاص. تم إنشاء العدالة الفرنسية أي للأوروبيين من خلال المحاكم العادية قضاة السلام العاديين في كل عاصمة إدارية، ومحكمة ذات صلاحيات واسعة قضاة السلام ذوي الصلاحيات الواسعة في كل مستعمرة941، للنظر في القضايا التجارية والمدنية. تم تكرار هذه الهيكلية في إفريقيا
الاستوائية الفرنسية المادتان 1 و 01 . كما تم إنشاء محكمة جنائية ومحكمة استئناف في برازافيل، وكانت متاحة لجميع المستعمرات في . كانت المحاكم ذات الصلاحيات الواسعة تلعب دور الولاية القضائية من الدرجة الأولى للقضايا المدنية والتجارية حتى مبلغ معين والجرائم الجنائية البسيطة المادتان 31 و 41 . كانت المحاكم العادية مختصة بالنظر في القضايا المدنية
والتجارية ذات الأهمية المنخفضة وتعمل على المستوى المحلي. كان ترويو، في رسالته إلى الرئيس الفرنسي، يشرح الأسباب التي أدت إلى تطوير هذا النظام القضائي051. يمكن أن تتدخل المحاكم الفرنسية أيضًا بناءً على طلب السكان الأصليين. في هذه الحالات، كان يجب على المحكمة تطبيق العادات المحلية، ما لم يكن هناك خلاف بين الأطراف، أي أنهم قبلوا أن يتم الحكم عليهم
وفقًا للقانون الفرنسي المادة 3 . أما العدالة الأصلية، فكانت تُمارس من قبل محكمة أصلية تم إنشاؤها في كل دائرة تقسيم إداري، أو لاحقًا، قسم . كانت هذه المحكمة يرأسها المسؤول الإداري المسؤول عن القسم وتضم أوروبيًا ومساعدًا محليًا المادة 04 . ومع ذلك، كان لهذا المسؤول دور استشاري فقط، حيث يتم إصدار الحكم من قبل رئيس المحكمة. كان يتم تعيين المساعدين
لمدة عام من قبل نائب حاكم المستعمرة بشكل خاص المادتان 14 و 34 . لم يكن هناك سوى في عام 7291 أن منحت مستعمرة الغابون امتيازات للتحكم بشكل غير مباشر ودمج القادة الأفارقة رسميًا ضمن المحكمة المختصة باتخاذ القرارات151. وفقًا لقانون عام 0191، كانت المحاكم الأصلية تطبق العادات المحلية في جميع المسائل، طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الحضارة الفرنسية
المادة 74 . كانت المحاكم مختصة بالنظر في القضايا التجارية والمدنية والجنائية وكان بإمكانها فرض عقوبات تصل إلى عامين من السجن . بالنسبة للعقوبات الأكثر شدة، كان يجب على غرفة الموافقة، وهي غرفة خاصة تم إنشاؤها حديثًا داخل محكمة الاستئناف في برازافيل، تأكيد الحكم الصادر في الدرجة الأولى المواد 84 و 94 و 05 . كانت هذه

المحكمة تهدف، بشكل خاص، إلى
التحقق مما إذا كانت المحكمة الأصلية قد تجاوزت سلطاتها في معالجة قضية تتعلق بصلاحيات المحاكم الفرنسية.
بالنسبة للعدالة الأصلية والفرنسية، كانت الإجراءات تتطلب علنية الجلسات ما لم تعتبر هذه الأخيرة خطرة على النظام العام أو أخلاق المحاكم الفرنسية ، وكانت ذات طبيعة استقصائية وكان يجب أن تستند القرارات الصادرة إلى الأسباب المقدمة، وإلا فإن استنتاجات
المحكمة ستكون باطلة. 3.6 التأكد من أن الاحتلال الأصلي لا يتداخل مع أنشطة الشركات تم تكملة سياسة التعمق الإداري من خلال قرار يهدف إلى تنظيم الأراضي المخصصة للسكان الأصليين بشكل أكثر نشاطًا أو 941 هؤلاء حلوا محل المحاكم من الدرجة الأدنى التي كانت تعمل في برازافيل وليبرفيل. كما تم إنشاء قضاة سلام ذوي صلاحيات واسعة في بانغي، وأويسو، ون دجولي،
ولوغانغو ومدينغو. 051 كان ترويو وزير المستعمرات في ذلك الوقت. تظهر الرسالة في الملحق للمرسوم المعني، وتنص على ما يلي: يمكن للمستعمرين والتجار الأوروبيين الاعتماد، في كل عاصمة إدارية، على محكمة تمتلك نفس الصلاحيات التي تتمتع بها المحاكم الفرنسية في الكانتونات في ذلك الوقت . 151 ر. جان باتيست، 222:8002.

حقوق الملكية في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 101 المستخدمة من قبلهم . في 42 يوليو 1191، بصفته الحاكم الجديد لـ ، نشر السيد ميرلين تعميماً موجهًا إلى نواب الحكام، يحدد فيه شروط تطبيق قرار السنة السابقة 6 أكتوبر 0191 المتعلق بالتنازلات التي تبلغ 000,01 هكتار وأقل. اعتماد موقف عنصري لسرقة أراضي وموارد السكان الأصليين وجهة نظره، في المقتطف
أدناه، تعكس الموقف المتبنى تجاه الملكية التقليدية في ذلك الوقت. بناءً على الفكرة القائلة بأن السكان الأصليين سيكونون متخلفين وأن نظامهم في استخدام الأراضي سيكون بدائيًا وأن استخدامهم للأراضي سيكون غامضًا وغير منتج ، يقدم المفوض العام التنظيم تحت الإكراه والاستخدام المشروط للأراضي، مما يؤدي إلى منح المزيد من العناوين الدائمة للسكان الأصليين
الذين يحققون إنتاجيات جيدة في مزارعهم أو في مزارعهم. كانت العناوين محدودة في المساحة واستبعدت جميع المساحات التي كان المستثمرون - المتنازلون - في جميع النواحي مجهزين بشكل أفضل لاستخدامها . كان هذا يشكل الجزء الأكبر من البلاد في ذلك الوقت. كان في الواقع خاطئًا، كما زعم ميرلين، ترك الأراضي الأفريقية بالكامل في أيدي السكان الأصليين م. ميرلين،
المبادئ التي تحكم دستور الملكية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية، برازافيل، 42 يوليو 1191 . تعكس آراء دي برازافا التي تعود لعشر سنوات، كتب ميرلين: إن مفهوم الملكية لم يتم تصوره بعد من قبل الشعوب البدائية في الكونغو. غالبًا ما يفتقر الكلمة إلى اللغة للتعبير عن الفكرة. فيما يتعلق بالأرض، يُفهم مفهوم الملكية في معظم الأماكن على أنه الاستخدام المباشر
لثمار الأرض، دون القلق بشأن التخطيط للمستقبل، في هذه العقول البدائية. حتى في ذلك الحين، يرتبط مفهوم امتلاك ثمار الأرض بشكل أساسي بالغذاء الذي يتم زراعته من قبل الشخص المعني أو الذي يمكنه الوصول إليه في محيط مسكنه. ومع ذلك، فإن هذا المسكن في حالة تغير. عدد كبير من الشعوب ليست مرتبطة بشكل دائم بالأرض. إنهم لا يبقون ليسوا بدوًا بالمعنى الحرفي للكلمة
المستخدمة فيما يتعلق برعاة الماشية، الذين يتنقلون بين المجالات المختلفة، ولكن في تنقلاتهم كمتشردين. من خلال العيش في أكواخ غابية بلا قيمة، حيث يتم جمع عناصر البناء بشكل متساوٍ على كامل سطح الغابة، فإنهم يحتلون أكثر مما يستقرون. بعد أي حادث، أو إذا كانت حالتهم العقلية غير جدية، يتركون هذا المسكن البدائي ووسائل عيشهم للانتقال إلى مكان آخر. في بعض
المناطق، إما لأن الإسلام هو عامل، أو بسبب التحول الناتج عن الاتصال بحضارتنا، يتقدم مفهوم الملكية وكذلك مفهوم الملكية حيث يرتبط بالأرض نفسها وليس فقط بثمار الأرض. وذلك بفضل الملكية أو من خلال الاحتلال الفعلي والدائم .
تابع قائلاً: إن واجب الأمة ذات السيادة، في بداية احتلالها، في مواجهة مثل هذه الحالة المربكة هو وضع النظام اللازم. يجب أن تعزز تطور
فكرة الملكية لدى السكان الأصليين من خلال ربطها بالأرض وتسهيل الوصول إلى الملكية من أجل تسريع تطوير هذا البلد وضمان ملكيته. في غياب أي نظام آخر غير نظام القوة، وفكرة السعر

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 201 تحدد ملكية الممتلكات، حتى بين أكثر السكان تطورًا، أو أي مفهوم دقيق للملكية، من بين أمور أخرى، فإنه من الحتمي، من أجل المضي قدمًا بطريقة منهجية، أن ندير منذ البداية هذا المجال الشاسع غير الممسوس لأنفسنا. إذا كانت الأمة لا تستطيع تخصيص الملكية بشكل حصري دون الإساءة إلى الشعوب الأصلية التي وجدتها
مستوطنة في الأصل، مهما كانت عدم يقين هذه الاستيطانات، فلا يمكنها التخلي عن الملكية الحصرية لهذه الشعوب الأصلية، التي تظهر عدم قدرتها على استغلال الأرض، وبالتالي لا يمكنها تقدير مفهوم الحقوق، في عقولها البدائية، والتي لن تعرف شيئًا سوى منح أراضيها لأي مضارب. إذا لم نتصرف ... سنكون مذنبين بارتكاب الزراعة المتنقلة، وعدم استغلال ثروة هذه الأراضي كما
ينبغي أن تفعل أي أمة متحضرة. أو قد يضع ذلك هذه الشعوب الأصلية في وضع يجعلهم يمنحون أراضيهم للمضاربين. يجب على أمة ذات سيادة مستنيرة أن تحمي نفسها من هذه المخاطر من خلال تنظيم هذا المجال غير المنظم، مع الحرص النشط على التملك التدريجي للملكية ولصالح الشعوب الأصلية وكذلك المهاجرين. على هذه الأساس، فإن الملكية الشرعية الوحيدة هي تلك التي تطبقها أمة
متحضرة في هذه البلدان الهمجية حيث القواعد وحتى أفكار الملكية بدائية جدًا . ثم ذكر ميرلين القواعد التالية : هذه هي المبادئ التي يجب أن توجه الأمة ذات السيادة، إذا أرادت أن تضع قواعد واضحة للمجال الاستعماري، تكون قوية، مؤكدة وعادلة : 1. تعزيز القضايا المتعلقة بالملكية وتطوير عنوان منح، ولكن وفقًا لشروط الاستغلال الفعلي للأرض؛ منح بعض الحقوق للشعوب
الأصلية على الأراضي التي يشغلونها، ويزرعونها ويستغلونها بشكل فعال، وتأكيد هذه الحقوق من خلال عنوان رسمي للملكية، بعد إثبات الاستغلال؛ 2. توفير قطع من الأرض اللازمة للمهاجرين للاستغلال الزراعي أو الغابي أو الصناعي، بموجب عناوين ولكن من طبيعة مؤقتة، قابلة للتحول إلى ملكية نهائية، بعد استغلال الأرض؛ 3. تخصيص لكل منهم فقط ما يمكنهم حقًا استغلاله، ومنع
الأشخاص غير القادرين أو المهملين من استغلال مساحات شاسعة من الأراضي؛ منع الشعوب الأصلية من تركيز الملكية بنية المضاربة؛ متابعة تطوير الملكية التدريجي من خلال نظام قانوني وإجراءات منهجية - هذه هي الإجراءات المطلوبة . برر ميرلين موقفه كما يلي : هذه هي المبادئ التي تحكم الآن تخصيص منح صغيرة في أفريقيا الاستوائية الفرنسية لجميع من يريد استغلال قطعة
من الأراضي، أوروبي أو أصلي، والتي تشكل ممتلكات للشعوب الأصلية لضمان ملكية عائلية لهم؛ والتي تهدف إلى منع فعل غير مشروع كما عانت منه معظم المستعمرات من خلال حجز الأراضي في أيدي أصليين جاهلين أو الذين لا يريدون فعل أي شيء بالأرض،

 أو في أيدي المستعمرين الذين ينتظرون ساعة المضاربة
نحن من نؤكد ذلك 251. ثم وصف المفوض العام الإجراءات التي وضعها بموجب مرسومه بتاريخ 6 أكتوبر 0191، بما في ذلك التمييز بين المناطق الريفية والحضرية وبين الأحياء الأوروبية والأصلية في المناطق الحضرية. بالنسبة للأخيرة، كانت تصاريح الإشغال إلزامية ويجب
أن تصدر من قبل الإداريين، أو العمد، أو رؤساء الدوائر، وفقًا للنموذج المرفق. كانت هناك شروط قابلة للتطبيق، مثل بناء المنازل، والصرف الصحي، وتدابير الأمن. يمكن إلغاء الإذن في حالة عدم الامتثال لمثل هذه الشروط، مما يؤدي إلى الطرد. كانت مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق مختلف نواب الحكام. منح السكان الأصليين وصولاً رمزيًا في القسم المتعلق بالأراضي الريفية،
حدد المفوض العام الحد الأدنى 002 هكتار لغير الأصليين و05 هكتارًا للأصليين، والتي يمكن تخصيصها على أساس فردي أو جماعي. كانت هذه التخصيصات تخضع لنفس المتطلبات المتعلقة بالاستغلال، ويمكن أن تتطور إلى حق نهائي إذا تم استيفاء الشروط. كانت هذه الأحكام سارية بالفعل في الغابون. كان هناك نموذج مخصص لإصدار تصاريح الإشغال مرفق. من الجدير بالذكر أنه في جميع
الطلبات وتخصيصات الأراضي، المنشورة سنويًا في الجريدة الرسمية، وفي طلبات التسجيل حتى عام 9591، كان يُلاحظ بانتظام أن الطلبة يصرحون أنه، وفقًا لأفضل معلوماتهم، لم تكن هناك حقوق حقيقية قائمة على الأراضي التي طلبوها . في الواقع ودون استثناء، كانت هذه الأراضي تعود إلى عشائر أو عائلات، مالكين تقليديين. 4.6 تنظيم المنح وضعت نفس الدائرة في عام 0191

المتطلبات المتعلقة بمنح الأراضي التي تزيد مساحتها عن 000,01 هكتار المنح الكبيرة استنادًا إلى النموذج المحدد في 9981-0091، وأن كل مستعمرة عضو في الاتحاد الجديد يجب أن تطبقه. وشمل ذلك نموذج مرسوم نموذجي، بالإضافة إلى نموذج معدل من دفتر الشروط وعنوان الملكية بما في ذلك الشروط . بيان نهائي للمبدأ الذي ينص على أن السكان الأصليين يمكنهم فقط استخدام

الأرض، ولكن لا يمكنهم امتلاكها حدد نموذج المرسوم النموذجي الإطار الذي يمكن من خلاله إنشاء شركة لاستغلال المنحة، بالإضافة إلى الشروط المفروضة على الممنوح له. كان نموذج دفتر الشروط يعدد الشروط المعتادة المتعلقة بكيفية استغلال الموارد الطبيعية ويشير مرة أخرى إلى أن الممنوح له يجب أن يوفر قوارب وخدمة المياه في الحالات ذات الصلة، وكذلك إنشاء نقاط

جمركية لجمع الضرائب الموجهة إلى الخزينة بناءً على طلب الحاكم المادة 91 . كما تم توضيح أنه يجب على الممنوح لهم احترام حق المستخدمين الأصليين في الغابة لأغراض المعيشة وإنتاج السلع التقليدية . على سبيل المثال، كان مرسوم نُشر في باريس في 02 يونيو 0191 يعدل منحة مُنحت لشركة الاستعمار في بانييمبي في الكونغو الوسطى يتضمن مثل هذا الشرط، ويشير إلى ما يلي

: المناطق السكانية التي يعتمد عليها السكان الأصليون وفقًا للعادات تشكل محميات أصلية. جميع منتجات هذه المحميات، دون استثناء، متاحة بحرية للسكان الأصليين. يُسمح للشركة بإبرام جميع العقود لاستغلال الغابة مع سكانها. علاوة على ذلك، يحتفظ السكان الأصليون المقيمون على الأراضي بحق العيش على الأرض التي يشغلونها حاليًا والتي يمكنهم في المستقبل طلب عناوين

ملكية فردية أو جماعية لها المادة 01 . يمكن للشركة أيضًا عدم المطالبة بتعويض من المستعمرة عن الأضرار التي قد تحدث بسبب انعدام الأمن في البلاد، أو الشغب، أو تمرد السكان الأصليين أو منافستهم غير القانونية، أو نتيجة نزاع مع قوة أجنبية المادة 21 . أضافت مراسيم مختلفة، على مدى العقود التالية، إلى حقوق الأراضي وفيما يتعلق بالمنح، بطرق مختلفة، ولكن دون

تعديل المبادئ بشكل جذري351. 5.6 تكثيف التنقل على الرغم من رغبة المفوض العام في رؤية السكان الأصليين مستقرين وترك الزراعة المتنقلة لصالح قطع دائمة بسيطة، إلا أن ذلك أصبح مستحيلاً بسبب الاحتلال الفرنسي. كانت الفترة من 0091 إلى 2391 تتميز بالتحركات الجماعية في جميع أنحاء الغابون. خلق وضع فوضوي وإثبات أن السكان الأصليين ليسوا مرتبطين بالأرض لقد رأينا

سابقًا كيف تم جذب الآلاف من الأشخاص من خلال الفرص التجارية، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى التخلي عن المستعمرات القديمة وخلق مستوطنات جديدة. بغض النظر عن تأثير وباء الجدري، كانت جزء كبير من هذه التحركات مدفوعة واستراتيجية، كما عندما انتقل الأوبونغوي عمدًا إلى داخل البلاد حتى نهر أوجوي من أجل التجارة لأنفسهم، أو عندما انتقل المتحدثون

بالفانغ أو الكيلي عمدًا إلى الساحل والجنوب، من أجل اغتنام الفرص التجارية. ابتداءً من عام 0091، بدا أن التنقل أكثر فردية، مرتبطًا بالذعر وعشوائيًا. كان ذلك جزئيًا بهدف الهروب من الاقتحامات المتزايدة الوحشية للقوات الاستعمارية الفرنسية والميليشيات الأقل رسمية، وكذلك من تحصيل الضرائب الذي كان يزعج الإدارة، بهدف تدبير الأمور لتشغيل المستعمرة. وقد أدى

ذلك إلى طرد قرى كاملة خارج الطرق التجارية الرئيسية التي كانت تدور حولها العديد من المجتمعات، ودفعها إلى معسكرات أكثر نائية ومؤقتة. 351 مراسيم 31 مارس 8191، 21 ديسمبر 0291 و9 يونيو 5291، المعدلة بموجب المرسوم الأساسي بتاريخ 82 مارس 9981 بشأن الملكية العقارية. المرسوم بتاريخ 31 سبتمبر 6291، الذي أنشأ النظام المتعلق بالمنح التي تبلغ 000,01 هكتار أو

أقل، تم تعديله بموجب مراسيم 81 أكتوبر 6291 و31 أبريل 2391. وقد وسعت الأخيرة الوصول إلى المنح الريفية من قبل السكان الأصليين حتى 002 هكتار.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 501 تجزأت العلاقات الاجتماعية أيضًا، حيث أصبحت كل عائلة تعتمد على نفسها. كما تغيرت التجارة، حيث أصبحت الحوافز تُمنح أكثر للأفراد بدلاً من العشيرة. تحول مالكي الأراضي إلى عمال في خدمة الشركة الاستعمارية لكن الأهم من ذلك، يتفق المؤلفون على أن الحركة في سنوات 0191 كانت ردًا على ظهور صناعة الأخشاب، التي

كانت تركز على الأنواع الشهيرة من الأوكومه. توجد الأوكومه في 08 من غابات الغابون وبكميات صغيرة فقط في البلدان

المجاورة في الكونغو، وغينيا الاستوائية، والكاميرون . منذ البداية، كانت الأوكومه مفضلة بسبب سهولة تقشيرها.
بدأت تحتل حصة مهيمنة من التجارة اعتبارًا من عام 5091، حيث ارتفعت صادراتها من بعض جذوع الأشجار في عام 9881 إلى 0007 طن في عام 5091
و000,19 طن في عام 451.1191. استمرت هيمنتها في التجارة حتى يومنا هذا 551. في سنوات 0191، تم جذب الآلاف من قاطعي الأخشاب إلى المعسكرات. على الرغم من أن هذه المعسكرات كانت منظمة في البداية من قبل زعماء العشائر، إلا أنها تحولت إلى استئجار عمالة مباشرة اعتبارًا من حوالي عام 0191. كانت معسكرات العمل مؤقتة، وغالبًا ما جعل الدفع بالرمّ غير قانوني. في
الوقت نفسه، تم إطلاق مشاريع كبيرة لبناء الطرق، للسماح بتصدير الجذوع عبر الطرق بدلاً من الأنهار. 6.6 تطور العلاقات الاجتماعية للأراضي كان الرجال بعيدين في معسكرات العمل عن الامتيازات، وفقدت النساء مصدرهن لتمهيد الأراضي الجديدة. تم عرقلة الزراعة المتنقلة. ركزت النساء على الحدائق، حيث أنتجن سلعًا أساسية مثل الكسافا المانيوك . تم تعطيل أنماط استقرار
القرى واستخدام الأراضي بشكل كبير. تزايدت حالات نقص الغذاء. تفاقمت هذه الحالة اعتبارًا من عام 8091 بسبب حظر بيع بارود البنادق، نتيجة لتقليص الصيد والغذاء وزيادة الأضرار التي لحقت بالمحاصيل. تزايدت المجاعات المحلية خلال سنوات 0191 وبلغت أبعادًا وبائية في عام 6191. كان انهيار سوق الأوكومه في عام 4191 كانت ألمانيا الوجهة الرئيسية للتصدير عنصرًا
إضافيًا. انخفضت إيرادات الإدارة الاستعمارية، في الوقت نفسه الذي انخفضت فيه إيرادات الأسر وسبل عيشها. تم إجبار الآلاف من عمال الأخشاب على العودة إلى قراهم في الداخل. في عام 5191، استدعت الإدارة الحرس الإقليمي، الذي تميز لفترة طويلة بوجود العديد من السنغاليين، لإجبار الغابونيين على جمع المطاط الطبيعي أو حبات النخيل لدفع ضرائبهم. علاوة على ذلك، تم
تجنيد الرجال الغابونيين قسريًا ليكونوا حمالين في الحملة الفرنسية في الكاميرون الألماني. تم تبرير هذا الإكراه رسميًا بحجة أن الغابونيين بحاجة لكسب المال لدفع ضرائبهم. عندما عادوا من الكاميرون، عاد العديد منهم بأمراض جديدة، مثل مرض النوم. تم إجبار العديد من النساء على العمل في بناء الطرق، وصنع البلاط من أوراق النخيل، وما إلى ذلك. أدت قلة الأمطار في
عام 6191 إلى تفاقم هذه المشاكل، مع مجاعة عامة استمرت في العديد من الأماكن حتى عام 9191 ، تفاقمت بسبب وباء الإنفلونزا الإسبانية وهجوم الفطريات على الكسافا. إنشاء تجمعات قسرية كآلية لضمان العمل وكبح المقاومة ومع ذلك، استمرت تحصيل الضرائب وتم السماح للحرس الإقليمي باستخدام أساليب وحشية لجمعها من السكان المحليين. بشكل عام، عانت الزراعة والتجمعات
والمجتمع كثيرًا651. أدت مثل هذه الظروف إلى قرار فرنسا بالاستقرار وترتيب التجمعات في الغابون. في هذا الإطار، أصبحت تعريف السكان وفقًا للانتماء العرقي أمرًا حاسمًا. كانت التعدادات، التي أجريت أولاً في سنوات 0191، مع تعداد رئيسي في عام 6191، ومن ثم بشكل دوري، أدوات أساسية. وفقًا لجراي 2002 ، كانت التعدادات تقوض الروابط العشائرية، من خلال إجبار الناس
على تقديم أسمائهم، قبائلهم، ولغتهم. أصبح الانتماء العشائري يتوافق بشكل متزايد مع الانتماءات والشبكات التجارية، بدلاً من الشبكات الاجتماعية أو الاجتماعية الإقليمية. يصف ريتش كيف أن مملكة نكومي كانت الأخيرة التي فقدت اعترافها ككيان اجتماعي، حيث كانت آخر مجتمع أوميين يتوج أجانب ويجعل كاهنًا كاثوليكيًا أجنبيًا ملكًا، في محاولة يائسة للعثور على حليف ضد
الحكومة الاستعمارية الفرنسية751. 7.6 المقاومة ردود فعل أخرى لم يسلم الغابونيون أراضيهم، أو مواردهم، أو سلطتهم التقليدية، أو حقوقهم التجارية بسهولة للإدارة الفرنسية العسكرية. من الستينيات إلى الثلاثينيات، رافقت هذه الهروب تعبئة القوات المحلية، وغالبًا ما استخدمت البنادق المشتراة من الأوروبيين، مما أدى إلى ثورات دورية وهجمات. بينما كانت المقاطعات،
كما تم الإشارة سابقًا، تشكل تكتيكًا مفضلاً للعشائر التجارية، حدثت عمليات نهب بسيطة للسفن وهجمات تمرد من التجار فانغ، كيل، وسيكي خلال الفترة من 9681 إلى 8514781. خلال سنوات 0881، رفض الأوانجي دخول الأوروبيين إلى أراضيهم وكانت هذه المقاومة فعالة جدًا حتى وفاة زعيمهم في عام 6981. كما قاوم الفيلي الغزوات في التسعينيات. أدى تكثيف السيطرة الفرنسية إلى
إحياء المقاومة بعد عام 0091. تمرد الميتسوجو في عام 3091، ومع مساعدة مئات المحاربين، القوات

الفرنسية حتى عام 3191، كما فعلت البايكا بين عامي 7091 و0191. كان لدى الفانغ قوة عسكرية كبيرة مع عشرة كتائب من 005 رجل لكل منها. تجددت النزاعات المدنية في أواخر عشرينيات القرن الماضي951. حتى في عام 2291، رفضت عشيرة باواندجي على الأقل الوصول إلى
التجار والجنود الفرنسيين بنجاح. 651 جراي ونغوليت، 9991: 78. 751 ريتش، 512:0102. 851 دي سانت-بول، 9891. 951 معظم هذه المعلومات مأخوذة من سانت-بول، 9891.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 601 في البداية، كانت جزء كبير من المقاومة تتعلق بالتجارة، والضرائب، والأسعار، على سبيل المثال عندما تم فرض حقوق جديدة على الكحول، والأقمشة، والملح، والتبغ وغيرها من السلع الأساسية061. ومع ذلك، تزايدت الإضرابات ضد العمل القسري، وظروف العمل السيئة في المعسكرات، والأجور المنخفضة اعتبارًا من سنوات 0191
وتم إحياؤها في سنوات 0291. في ذلك الوقت، كان الصراع يستهدف أكثر فكرة السيطرة المدنية والعسكرية الفرنسية والغضب الناتج عن فقدان الأراضي، والموارد، والمزايا لصالح الأجانب. لا يمكن اعتبار الغابون مسالمًا وخاضعًا تمامًا للسيطرة الفرنسية إلا في عام 0391 .161. إقصاء النخب في ذلك الوقت، تم استبعاد الرجال الأقوياء والعشائر الغابونية تمامًا من تجارة
الأخشاب، باستثناء كونهم عمالاً. تم توجيه نظام التصاريح والتنازلات بالكامل لصالح الأوروبيين والشركات الكبيرة261. من ناحية أخرى، ظهرت العديد من الرجال الأقوياء المحليين كأعضاء أو رجال يد في الإدارة الفرنسية. في بداية القرن العشرين، كانت هناك طبقة يمكن تعريفها بالنخبة حول ليبرفيل، التي كانت القوات الاستعمارية تعتمد عليها. يصف رينو عمليات التعيين
النموذجية للوجهاء المحليين بالسبب التالي: اعتمدت معظم الحكومات الاستعمارية في إفريقيا بشكل كبير على تعاون الرجال الأقوياء المحليين. كانت جوهر الإمبريالية ... هي دمج النخب في الهياكل الإدارية. في بعض الحالات، نجحت مجموعات النخبة في تحويل المناصب الإدارية التي شغلوها إلى إرث خاص بهم، بمعنى أنهم كانوا قادرين على تحديد كيفية استخدام هذه المناصب ومن
سيشغلها شخصيًا ... رينو، 834:0002 . عندما تم إحياء سوق الأوكومه بعد عام 8191، تدفق عدد كبير من الشركات الجديدة التي يقودها الفرنسيون إلى الغابون. يذكر راتانغا-أتوز أن 843 تصريح قطع غطت 054,01 كيلومتر مربع في عام 361.7291. كان لدى كونسورتيوم فرنسي منطقة تنازل تبلغ 057 كيلومتر مربع، ويستخدم 04 أوروبيًا و005,1 غابوني ويصدر 000,63 طن من الأخشاب
سنويًا من 000,81 مناشر. أدت الكساد في عام 1391 إلى غمر صناعة الأوكومه مرة أخرى في الأزمة. لكن هذه المرة، لم يرغب العمال في العودة إلى قراهم، وحدثت العديد من الإضرابات للعمال غير المدفوعين461. كان أكثر من 000,52 رجل يعملون في صناعة الأخشاب في عام 9291. أصبحت السكان المتنقلون مشكلة. 8.6 استقرار الغابونيين واللجوء إلى العمالة من دول أفريقية أخرى في
عام 1191، تم البدء بالفعل في أولى عمليات نقل السكان التجمعات
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 801 في جنوب الغابون، لتسهيل تجنيد العمالة للخشب والمشاريع الاستعمارية، وكذلك لجمع الضرائب، وفي عشرينيات القرن الماضي في المناطق الوسطى. أصبح التجميع سياسة ومشروعًا استعماريًا ذا أهمية كبيرة خلال الثلاثينيات، لا سيما من خلال إنشاء قرى نموذجية. كانت واحدة من أولى الأهداف هي ما يسمى بالمشردين، الذين تم
تجميعهم حسب القبائل في 32 قرية في منطقة البحيرات في الجنوب 561. تم تأسيس حوالي 35 مستوطنة أخرى في عام 5391، بناءً على زراعة قطع الأراضي والمزارع على طول الطرق. تم تعيين زعماء من قبل الإدارة. تم الإشراف على أولى التطورات من قبل الحرس الإقليمي المكروه. في هذه الأثناء، تم تشجيع العمال الأجانب في الثلاثينيات، وخاصة التشاديين الذين كانوا يعملون في بناء
الطرق. تم وصف التطور الكبير للسكك الحديدية الكونغو-أوقيانوس من 4291 إلى 4391 بأنه بدأ بالعمل القسري لينتهي بفضل العمل التطوعي. في الأربعينيات، تم إنشاء سوق عمل حر. دعا الرئيس شارل ديغول الغابونيين إلى حمل السلاح لدعم فرنسا في عام 0491. بعد الحرب العالمية الثانية، وصلت التسامح مع الاستعمار الفرنسي إلى نقطة الانهيار. كانت الثورات والإضرابات مستمرة.
فهم ديغول علامات الزمن، وفي عام 6491 أطلق عملية تهدف إلى زيادة استقلالية كل مستعمرة، ولكن بربطها بأخرى،

ضمن مجتمع أفريقيا الفرنسية الاتحاد الفرنسي . أرسل الغابون خمسة ممثلين إلى مجلسه في عام 7491. بالنسبة لمعظم الغابونيين، في نهاية هذه الفترة الاستعمارية، لم يكن الوصول القانوني إلى الأرض ممكنًا إلا من خلال منشآت شبه قسرية تجميعات ، في ما سيُوصف
لاحقًا في دول أخرى بأنه تجميع القرى 661. تصف الإطارات 01 و 11 إنشاء القرى في الشمال وتناقص الحقوق الذي حدث خلال هذه العملية. كما توضح جوانب أخرى يجب التعليق عليها. أولاً، تشير هذه الحالات إلى أن العديد من التجميعات تم إنشاؤها في أو بالقرب من أماكن إقامة المستعمرين، وأن الناس لم يتم تهجيرهم لمسافات عشرات الكيلومترات. ثانيًا، لم يتم اختيار أعضاء
التجميعات بشكل عشوائي، بل شملت قرى كاملة. ثالثًا، كان هناك مستوى عالٍ من التطوع يهدف إلى الاقتراب من الخدمات. رابعًا، أدت احتلال هذه المناطق من قبل بعض العشائر إلى العودة إلى القرن السابق. لم يهاجر جميع الغابونيين أو يُجبروا على الفرار من مناطقهم التقليدية خلال الفترة من 8881 إلى 0591، وعاد الكثيرون في النهاية إلى هذه المناطق. من الواضح أيضًا أن
الملكية العرفية قد تم رفضها رسميًا لمدة نصف قرن، وكانت أكبر مساحة تُعطى كامتياز لشركات لا تزال تجارية في الغالب. كانت حقوق الاستخدام العرفية للغابات معترف بها، ولكن لم يتم تشجيعها. أخيرًا، يجب توخي الحذر في الافتراض بأن التجميعات المنظمة حول عدة شوارع كانت غير تقليدية تمامًا. وصف دو شايليو، على العكس، عددًا من القرى في خمسينيات القرن التاسع عشر
بأنها تتكون من شارع واحد فقط. 561 غراي، 2002 661 على سبيل المثال في السبعينيات، في تنزانيا، إثيوبيا وموزمبيق.
-- 801 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 901 إطار 01: مثال على تجميع القرى في الغابون - بولوسوفيلي
تقع بولوسوفيلي على بعد 01 كم من مدينة أوييم، عاصمة محافظة وواليو-نتم، في أقصى شمال البلاد، على الحدود مع غينيا الاستوائية والكاميرون. يتكون التجميع من سبع قرى، كل منها تضم بشكل كبير أعضاء من نفس العشيرة ومرتبطين ارتباطًا وثيقًا. هذه هي عشائر
الفانغ. تُقدّر عدد السكان بحوالي 0002 شخص لكن هناك 003 مقيم دائم فقط ، معظمهم من الشباب أو كبار السن. على سبيل المثال، في عائلة واحدة، تعيش الجدة فقط في القرية و51 عضوًا آخر في ليبرفيل. يعودون مرة واحدة على الأقل في السنة. يمكنهم تأسيس مزارع بأنفسهم على أراضي العائلة ويفعلون ذلك أحيانًا. يتم تقديم إمكانية بناء منازل جديدة خلف المنزل القائم، وتمتد
المزارع إلى الخلف أو على أراضٍ قديمة للعائلة، أبعد من المستوطنة. في عائلة أخرى، يعيش الأب وحده في القرية، ويعيش ابنان في ليبرفيل، واشتري ابن ثالث قطعة أرض على أطراف مدينة أوييم، حيث يمتلك سند ملكية. انتقل للعيش هناك، ليكون قريبًا من المرافق التي لا توجد في بولوسوفيلي. ومع ذلك، يمتلك أيضًا منزلاً في بولوسوفيلي. جميع الرجال الـ 52 الحاضرين في
الاجتماع لديهم معظم عائلاتهم تعيش في أوييم، ليبرفيل، أو مدن أخرى. كان بعض هؤلاء الرجال شبابًا. كانوا في المنزل لأنهم لم يجدوا عملاً في المدن. أصر جميع المشاركين على أن بولوسوفيلي هي منزلهم، هم وأفراد عائلاتهم. يعود جميع الأقارب إلى بولوسوفيلي مرة واحدة على الأقل في السنة، حتى لو استغرق الوصول إليها 01 ساعات من ليبرفيل. كانت المنطقة المعروفة
تقليديًا باسم أكاكتان تشمل الأراضي التي تعود جزئيًا إلى أكاكتان، ولكنها كانت مملوكة في الغالب لنكي، اللذين يعيشان الآن في التجميع. كانت بولوسوفيلي مستوطنة مخطط لها على طول الطريق في عام 9491، حيث استقر أول المستعمرين في عام 2591، بناءً على تعليمات زعيم الكانتون الاستعماري. كان الهدف الرئيسي هو العمل معًا لبناء الطرق وتسهيل جمع الضرائب من جميع
الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 81 عامًا وما فوق. تم دفع أجور العمال 52-03 فرنكًا في الشهر. على الرغم من أن التجميع لم يكن إلزاميًا في عام 0591، إلا أن الممثلين تم تشجيعهم بشدة، وكان يُقال لهم إنه إذا لم يعيدوا توطينهم، فسوف يبدون مثل الأقزام . كان من المفيد أن يتم إنشاء المستوطنة في المنطقة، دون طرد إلى مناطق غير معروفة. حتى ذلك الحين، كان جميع
القرويين يعيشون في قرى غابية على بعد أقل من 02 كم من بولوسوفيلي. جاء نكي وإيفيس من الشرق، وبولو من الشمال الشرقي، وبيفولان، ميليمي ومانغانغ من الجنوب الشرقي. جاء أكاكتان ومجموعة فرعية، نساندجو، من المنطقة

الحدودية لبولوسوفيلي في الشمال الغربي. كانت عشيرة نكي تمتلك كل المنطقة التي تقع فيها مجموعة المساكن على طول الطريق، بالإضافة إلى المنطقة نحو
الجنوب، وقد أعطت الإذن للعشائر الأخرى بالتجمع هناك. وهذا يشمل نهرًا كبيرًا. تقع المزارع مباشرة خلف كل قطعة من منزل على طول الطريق. وغالبًا ما توجد مزارع إضافية داخل المناطق الأقرب إلى المناطق التقليدية لكل عشيرة. لا يزال العديد من القرويين يستخدمون مناطقهم التقليدية لجمع منتجات الصيد، وصيد الأسماك، والغابات. تعتبر قرية بولوسوفيلي أنها تمتد على
حوالي 2 كم. ومع ذلك، تمتد أراضي العشائر التقليدية المذكورة أعلاه إلى أبعد من ذلك بكثير، تغطي معًا حوالي 05 كم على 02 كم 0001 كم . يقدر الشيوخ أنه سيكون من الممكن تمامًا لكل عشيرة تحديد منطقتها التقليدية المعروفة جيدًا حتى الآن، والتي تحددها إلى حد كبير الأنهار والجداول الدائمة. تحمل العديد من المواقع في كل من مجالات العشيرة اسمًا وتستخدم
بانتظام. سيكون استخدامها أكثر إذا كان الشباب لا يزالون يعيشون في القرية. تم طلب تحديد المنطقة في دائرة نصف قطرها 5 كم على الأقل من السلطات في أوييم، ولكن لم يتم الالتزام بذلك. لم تكن الفانغ تمتلك أراضيها تقليديًا بشكل جماعي، بل فقط كعائلات. ومع ذلك، فإن العائلات موسعة ويمكن أن تكون كبيرة، وفي بعض الأحيان تكون تقريبًا مكافئة لعشيرة. علاوة على ذلك،
لم يتم إنشاء الملكية الجماعية بعد في وقت التجميع في 9491-2591. تم تنظيم المستوطنة حول قطع من المنازل الخاصة والمزارع. حصل المستعمرون في البداية على تصاريح احتلال في المناطق الريفية عندما استقروا، ولكن هذه أصبحت غير صالحة، ولم تعد عائلات الجيل الثاني تمتلك أي تصاريح لقطع أراضي منازلهم أو مزارعهم. جميع المزارع الإضافية في المناطق النائية تقع داخل
الأراضي التقليدية العائلية. تخضع القرية لزعيم قرية معتمد أو معين من قبل الحكومة، مشاورًا مع مجلس الحكماء الذي يتضمن ممثلين من كل قرية فرعية أو عشيرة. لديه السلطة لوضع القواعد. لكل قرية فرعية مجلس عائلي خاص بها. يقوم لجنة الحكماء بحل النزاعات. تحدث بعض المشاكل عندما تصطاد النساء وتصيد في مناطق ليست تقليديًا ملكًا لهن. يرسل المجلس العائلي شكوى عبر
البريد إلى القرية المجاورة. واحدة من المشاكل التي يواجهها القرويون هي مشكلة العلاقات مع النخب. على سبيل المثال، حدث في المحافظة أن أحد أفراد النخبة من عائلة ما حصل على حقوق رسمية تفوق حصته، مما أثار غضب أعضاء آخرين من عائلته. يمكن أيضًا العثور على النخب تتفاوض مع المتعهدين، كما حدث على سبيل المثال في القرية المجاورة. وضع مجلس بولوسوفيلي قاعدة تنص
على أنه لا يمكن لأحد التفاوض مباشرة مع أولام، المتعهد لهذه المنطقة، بشأن مسائل تتعلق بالحصاد أو العمل. تدير أولام امتيازًا طلبته وتم تخصيصه لها دون أي استشارة مع المجتمع. تشمل منطقتها جزءًا كبيرًا من الأراضي التقليدية للعشائر المختلفة وتمتد إلى أقل من خمسة كيلومترات من مستوطنة بولوسوفيلي. حتى الآن، لم تبدأ عملية حصاد الأشجار بالقرب من المستوطنة.
لم يطلب أي عضو من بولوسوفيلي أو يحصل على تصريح لقطع الأشجار، المتاح لحد أقصى 01 هكتارات. تم إنشاء جمعية لمساعدة الأسر الريفية على استغلال الغابة من نقطة

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 111 وجهة نظر تجارية شركة تقنيات الغابات أوكومي .
العائلة تتلقى 06 من الأرباح والحاصد مع الآلات يحصل على 04 . النخب والعسكريون يبحثون عن هذه التصاريح بالتراضي، ويقيمون اتصالات في القرى لحماية الأراضي لهذا الغرض. شكل آخر من الاستغلال المحلي هو الإيجار، الذي يتكون من إعادة تأجير التصريح؛ وهذا
أصبح الآن قانونيًا. المالك مسؤول عن ذلك ويدفع الضرائب المقابلة، لكن الحاصد يحصل على ربح أكبر. إطار 11: نجوا - قرية صغيرة في الشمال تقع هذه القرية الفانغ على بعد 01 كم غرب أوييم. إنها مستوطنة على حافة ، تشكلت من مستوطنة أقدم، كانت تقع على تلة نجوا، على بعد 5.2 كم شمالاً. لم يكن الانتقال إلى هذا الموقع إلزاميًا، لكنه كان صعبًا إذا لم يتحرك أحد.
تم إعادة التوطين في عام 2591. تم اختيار الموقع بسبب وجود طريق هناك. ومع ذلك، بعد بضع سنوات، تم رسم طريق آخر، يمر عبر تلة نجوا، مما جعل سكان القرية يندمون على عدم مقاومة الانتقال لبضع سنوات أخرى. ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أنه تم إنشاء قرية أخرى في المنطقة. كان سكان القرية معتادين على النزول إلى هذا الطريق طوال القرن

العشرين. أنشأت الإدارة
الألمانية، قبل عام 4191، مدرسة في قرية أقرب إلى أوييم، والتي أرسلت إليها العائلة الموسعة من تلة نجوا أطفالها، الذين حضروها حتى عام 2591. تتكون القرية من عائلتين موسعتين نجوا. فقط العائلة الأكبر انتقلت إلى هنا. العائلة الأخرى أبينغ ذهبت إلى مكان آخر. كانوا حوالي 05 شخصًا عندما انتقلوا. اليوم، تضم القرية ما لا يقل عن 003 شخص ربما 005 ، لكن الكثير
منهم لم يعودوا يعيشون هنا. الندم المرتبط بمغادرة الأراضي التقليدية على تلة نجوا محسوس. كانت التلة تعتبر فريدة، جنة ، مكان حيث: ن حن كنا نأكل جيدًا، كنا نستطيع اللعب جيدًا، كنا قادرين على استخدام جميع منتجات الغابة، وكان لدينا مناخ جيد. هنا، واجهنا الأمراض، وتعرضنا للفيضانات، لأننا كنا محاطين من ثلاثة جوانب بالأنهار. الصيد صعب وبعيد. هناك، كنا
نستطيع الصيد والإمساك بالكثير من الأسماك؛ هنا، النهر عميق ونحتاج إلى قوارب للذهاب للبحث عن السمك. كان لدينا مساحة أكبر بكثير للزراعة وكانت التربة أفضل. كنا نستطيع متابعة الخصوبة، والتحرك للحصول على محاصيل أفضل. كانت الأراضي البور لمدة عامين فقط، هنا هي أربعة أعوام. تم اختيار هذا المكان لأنه كان جيدًا. لم نختار هذا المكان. هنا، تم اختيار
المكان لنا. الميزة الوحيدة كانت الطريق. ومع ذلك، فإن الطريق يجلب أيضًا مشاكل. كان لدينا السلام هناك، وليس هنا . ومع ذلك، قبل عام 9291، لم يكونوا في وطنهم في هذا الموقع. انتقل أجدادهم إلى هناك من مبيندو في مقاطعة بيسوك في عام 9291 هربًا من المجاعة. في
-- 111 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 211 المشي عبر الغابة، يقع موطنهم الأصلي على بعد 02 كم فقط، لكن يجب قطع 06 كم على الطريق للوصول إليه. تم تشتيت بعض أعضاء عشيرة مبيندو الأصلية خارج تلة نجوا، نحو الشمال، في غينيا الاستوائية. حصلت شركة ماليزية على الأراضي الأصلية لمبيندو قبل بضع سنوات. تضررت الجزء من العائلة التي بقيت في مبيندو بشكل
كبير. ومع ذلك، لم يكن لديهم خيار آخر سوى قبول الامتياز، لأنه قوي وأيضًا لأن أحد أفراد العائلة شجع الامتياز، من أجل تعويض. الزراعة في نجوا لا تتطور. الشباب غائبون ولا يوجد رجال شباب لإنشاء مزارع جديدة في الغابة. العديد من المزارع هنا في حالة بوار. قليل من الذين غادروا للعمل في المدن بنوا منازل هنا، لكن بالنسبة لهم، هذا هو وطنهم ويعودون مرة في
السنة. يعود البعض كثيرًا، لكن ذلك لأن لديهم عمل هنا. واحد أو اثنان بنوا منازل في أوييم، لكن ليس هنا، ليكونوا أقرب إلى وسائل النقل والخدمات . يقول آخر: على مدار السنوات العشر الماضية، قمنا بالزراعة هنا بمساعدة العمال المدفوعين. كانت الفئات الفقيرة من بوركينا فاسو هي الأولى التي جاءت، تلتها تلك من غينيا الاستوائية، والكاميرون و مالي. لا يأتون بشكل
جماعي، ولكن بشكل فردي، بحثًا عن أرض زراعية. يستأجرون منا الأراضي. يغادرون بعد عام أو حتى ستة أشهر في نهاية الحصاد. نفس الوضع في جميع القرى في ووليو-نتم. تترك شعوبنا للمدن ويأتي الأجانب لزراعة أراضينا . المساحة الحالية للقرية ليست واسعة، تزيد قليلاً عن كيلومترين مربعين. تحدها الأنهار من ثلاثة جوانب أنهار أبينغ، ويلي، ومبالينزوك ، والطريق من الجانب
الرابع. الأراضي داخل القرية هي ملكية لأسر فردية. لا توجد أراضٍ مشتركة. لا يوجد رئيس عائلة تقليدي، ولا أي شكل من أشكال حكومة القرية. تشكل أربع قرى هذا المجتمع وتلتقي أحيانًا مع بعضها البعض، لأسباب سياسية أو اجتماعية الزواج أو الجنازات . كل واحدة من هذه المجتمعات الأربع تتضمن في الواقع عائلة موسعة أو عشيرة، مع عدد من الأسر النووية. اتفق الجميع على
أن يجب أن يكون العنوان العقاري هو عنوان عائلة واحدة لكل المساحة. يمكن للعائلة بعد ذلك منح حق الانتفاع رسميًا على الأجزاء المحددة من الأرض العائلية. وهذا يمثل بالفعل الممارسة بموجب القوانين العرفية. لم يتم منح أي امتياز على الأراضي المحيطة بهذه القرية في الوقت الحالي . تشير العلامات إلى أن هذه الأراضي قد تكون قد تم تخصيصها بالفعل لشركة لإنتاج
زيت النخيل والمطاط تجاريًا، كما هو موضح في الفصل التالي.
-- 211 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 311 في عام 0591، اعتمدت الإدارة الاستعمارية لوائح جديدة

تتعلق بالاحتلال الأصلي. في ذلك الوقت، تم التخطيط للتجمع أو القرى لصالح الأشخاص المتضررين فقط. تم تصميم القرى الجديدة المجمعة لتسوية وتوثيق احتلال العائلة، مع نية أن يتم إصدار عناوين احتلال طويلة الأجل لرؤساء العائلات للقطع التي تحتوي على منازل
ومزارع. كان هناك بعض، ولكن كما في الأمثلة أعلاه، نادرًا ما تم اتباعها بعد الفترات المؤقتة، مما ترك هذه الحقوق في حالة من الضباب. تم تعزيز ملكية الدولة على معظم الممتلكات الريفية مرة أخرى، من أجل الحد من المطالبات من المجتمعات أو العشائر في المناطق التقليدية. من المحتمل أن تكون المطالبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالمنطقة الساحلية لأوبونغوي في
الخمسينيات، على الأراضي التي كانت تعتبر قد تم الاستيلاء عليها بشكل خاطئ، هي المحفز الرئيسي في هذا الصدد. لقد أصروا على تعويضهم عن جميع الأراضي التي أخذتها الدولة والأجانب، بحجة أنهم قد استأجروا هذه الأراضي للمهاجرين منذ البداية، لكنهم لم يتمكنوا من التصرف بها بشكل مطلق.761 بالنسبة لنهاية الإدارة الفرنسية في الغابون، كان هذا اختيارًا خطيرًا، والذي،
لو تم دعمه، كان سيفتح الباب لمطالبات إقليمية من قبل المجتمعات والعشائر. الوعي بضرورة اتخاذ إجراءات للحد من الاستياء كانت الإدارة الاستعمارية المتأخرة أكثر ليبرالية فيما يتعلق بالقطع الحضرية. لأول مرة، تم السماح للغابونيين في ليبرفيل بتحويل حقوق الاحتلال بموجب الإيجارات إلى الدولة إلى حقوق مطلقة عندما تم استيفاء شروط معينة للبناء. لم يكن الكثيرون
قادرين على القيام بذلك. تم إنشاء سجل عقاري، حيث تم فحص جميع الحقوق الرسمية للملكية على أساس مسح رسمي. جاء ذلك بعد النظام الذي تم الترويج له لفترة طويلة من قبل تورنس، والذي يتكون من ربط عنوان الملكية بقطعة معينة ومخططة، والذي كانت الإدارة الفرنسية قد نقلته من حيث المبدأ إلى قاعدة قانونية منذ عام 9981، دون تطبيقه. بدأ تنظيم الأراضي الحضرية في
الخمسينيات، حيث كانت كل إدارة مسؤولة عن تخطيط مدنها وتقسيم الأراضي. ومع ذلك، في كل ذلك، كانت هناك بيانات واحدة ظلت دون تغيير منذ عام 9981: السكان الأصليون، على الأرض، سواء كانوا من الأقزام أو البانتو، قد تم حرمانهم من أي اعتراف بجودتهم كمالكين للأراضي التي عاشوا عليها لفترات طويلة خلال فترات متغيرة، أو بسبب أن هذه الأراضي تشمل أراضي غابات غير
مزروعة. الطريقة الوحيدة لهم لأن يصبحوا قانونيًا المحتلين والمستخدمين الشرعيين للأراضي، كانت طلب والحصول، من الدولة، على حقوق الاستقرار والاستخدام. في هذا الصدد، ظلت الإدارة الاستعمارية وكذلك، كما رأينا، تلك ما بعد الاستعمارية ، ثابتة منذ عام 9981 وحتى اليوم. هذا أكثر سخرية لأنه بين أول تشريع يتعلق بالمستعمرة الساحلية للغابون في عام 6481 وعام
9981، كانت حقوق الأراضي الأصلية قد تم احترامها إلى حد ما والاعتراف بها كحائزة على السمة الرئيسية للملكية العقارية، وهي القابلية للتصرف، و كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار، إذا كانت السلطة الاستعمارية نفسها تسعى للاستيلاء على هذه الأراضي باسم مصلحة عامة حقيقية. 761 تواصل شخصية، السيد ديلبرا.

المصادر القانونية الرئيسية
للمشاكل هي كما يلي: أ. فراغ قانوني مطول يتعلق بمنح حقوق الأراضي التقليدية، بدلاً من الاعتراف بحق استغلال الملكية العقارية أي عدم امتلاكها كملكية عقارية حقيقية ؛ ب. غياب طويل الأمد للاعتراف القانوني بخلاف التثبيتات المادية المنازل، المباني ، الزراعة المزارع ، أو الاستخدام التجاري الصناعي للأرض كأساس لتطبيق حقوق الملكية الحقيقية، مما يعني أن

الغابونيين في المناطق الريفية الأقليات من الصيادين وجامعي الثمار والمزارعين لا يمكنهم أن يصبحوا مالكين معترف بهم قانونياً لأجزاء محدودة من ممتلكاتهم المستخدمة؛ ج. فرض إجراءات وشروط تطوير تجعل الوصول إلى الممتلكات العقارية خارج متناول معظم الناس، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية؛ د. إقامة الدولة كمالك أولي للأرض في إقليم كان واضحاً أنه مملوك
ومشغول قبل إنشاء الدولة وتم الاعتراف به على هذا النحو في الأيام الأولى من الاستعمار هـ. لم يفقد الغابونيون أراضيهم فحسب، بل فقدوا أيضاً جميع الحقوق العرفية على المياه والمعادن السطحية والسطح الأرضي، بما في ذلك الغابات. و. يحتفظون بحقوق الاستخدام فقط، وهذه محددة حسب المنطقة والاستخدام وفقاً لقرار الدولة. إن الاعتراف بالملكية العقارية والموارد لا
يعتمد على الاحتلال الفعلي أو الاستخدام، بل يعتمد على السلطة التقديرية للدولة. وقد أدى ذلك، ويستمر في قيادة، إلى استيلاء كبير من قبل النخبة. وهذا لا ينتج فقط عن ظلم فاضح، بل يشكل أيضاً، بالنسبة لحكومة، استراتيجية غير مسبوقة تتمثل في كونها المالكة والمديرة للأراضي. لا يمكن أن تكون حكماً محايداً. 2 لم يكن الإرث الاستعماري ثابتاً. لقد أصبح أكثر ظلماً
مع مرور الوقت. وبالتالي، فإن ما ورثه الغابونيون في عام 0691 كان النظام الاستعماري في ذروته. وهذا الأخير لا يزال قائماً. كانت نقطة الانهيار الحرجة في هذا الصدد هي الفترة من 9981 إلى 0191. من 9481 إلى 9981، كانت المنطقة، المعروفة اليوم بالغابون، معترف بها من قبل فرنسا كمملوكة ومشغولة من قبل السكان الأصليين، الذين كان لديهم نظام منظم في العشائر
لإنشاء وهيمنة إقليمية، وكذلك لتوزيع الحقوق داخل هذه المجالات. نتيجة لذلك، تم الاعتراف للسكان الأصليين بحق تأجير أو إقراض أو بيع الأراضي والموارد المرتبطة بها. كانت ملكيتهم محمية عندما كانت المستعمرة الفرنسية بحاجة إلى أراضيهم لأغراض عامة. وقد استمر ذلك من 6481 حتى 9981.
-- 611 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 711 منذ ذلك الحين، انخفض الاعتراف بالحقوق بشكل مستمر. على سبيل المثال، في حالة الاستحواذ الإلزامي على الأراضي لأغراض عامة، تدهورت الحالة بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم سند رسمي لأراضيهم. بينما في الماضي، كان يتم دفع تعويض حتى للأشخاص الذين ليس لديهم سند رسمي، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالمالكين الذين
لديهم سندات رسمية، لا يُستحق أي تعويض للمحتلين غير الرسميين الذين تم طردهم اليوم. تم فرض العديد من القيود السلبية على الحقوق المحلية بعد الاستقلال، بما في ذلك خلال العقد الماضي. 3. الأداة الأكثر أهمية لنزع ملكية السكان الأصليين في الغابون التي تم الحفاظ عليها حتى الآن هي الشركات التجارية. أولاً، كان الاستيلاء على الموارد الأرضية الخشب، عصارة
شجرة المطاط، العاج، المعادن ، ثم الأرض نفسها لضمان الملكية الخاصة عليها، هو الهدف دائماً. كانت الغابة هي وما زالت هي كسب المال من الأرض. في البداية، شارك السكان الأصليون، بل وتفوقوا في الجوانب الأساسية لتجارة المنتجات، حتى لم يعد يمكن تحمل منافستهم من قبل المصالح الأوروبية الأقوى. 4 سمح انخراط الغابونيين في بدايات الرأسمالية بتشكيل استراتيجيات منذ
عام 0691. كانت المجتمع الغابوني بالفعل هرميًا ومجزأ في داخله، قبل وصول الأوروبيين، وقد شكل ذلك أساسًا لمجتمع غير متساوٍ بشكل متزايد، حيث أصبح الرجال الأقوياء مجموعة مميزة، تستمر مصالحهم في توجيه السياسة المتعلقة بالأراضي. بسبب تحالفهم الاجتماعي والاقتصادي مع السياسيين وكبار المسؤولين، استمرت المصالح الخاصة في تقييد الإرادة السياسية الرامية إلى
معالجة هذه الظلم. 5 لقد ميز الأجانب، بما في ذلك أولئك من أصل سنغالي وأفارقة آخرين غير محليين، وكذلك الأوروبيين، المشروع الاستعماري منذ بداياته وساعدوا في تشكيل القانون والسياسة المتعلقة بالأراضي. ولا يزال هذا عاملاً في معالجة حقوق الأراضي اليوم. من ناحية، تميل الدولة بشكل متزايد إلى ضمان وصول سهل للمستثمرين الأجانب إلى أراضي الغابون. من ناحية
أخرى، لا يبدو أنها ترغب في تنظيم الاحتلال القائم للأراضي خصوصًا في المناطق الحضرية ، خوفًا من أن يحصل العمال الأجانب على ضمانات بشأن حقوق الملكية. 6 تسببت مجموعة من الفرص التجارية، والصراعات، والضرائب، وقوة عسكرية هائلة، والمرض والمجاعة، والعودة إلى القرية خلال الحقبة الاستعمارية، في تحركات كبيرة وتعديلات في أنماط الاستيطان الريفي. وقد وسعت بعض

المجموعات العرقية مواقعها بشكل كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الفانغ. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون مدى الحركة الدائمة مبالغ فيها. يبدو أن العديد من السكان قد انتقلوا مؤقتًا استجابة للأزمات، مع العودة في النهاية إلى مناطقهم الأصلية. يبدو أن آخرين قد انتقلوا داخل ممتلكاتهم الكبيرة، بدلاً من الفرار إلى أطراف المناطق
الأخرى من البلاد. وقد حدثت معظم المستوطنات على طول الطرق التي أنشأتها التجمعات في القرن العشرين أو سياسات العودة إلى القرى داخل أراضي العشائر التقليدية.
-- 711 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 811 7 تظهر السياسة الحالية لصالح الحقوق العرفية علامات تبرير، بحجة أن الغابونيين، بسبب الاستقلال، وجدوا أنفسهم بشكل كبير بلا أي صلة بالأراضي التي كان أسلافهم يمتلكونها ويستخدمونها. ومع ذلك، فإن الحقائق المتعلقة بتطور أنماط الاستيطان لا تشير إلى تفكيك كامل للتدابير العرفية.
-- 811 من 961 --
حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 911 2 التحضر ومدى تأثيره على حقوق الأراضي تتميز الغابون بثلاثة عناصر ديموغرافية: 1 كثافتها السكانية المنخفضة، 2 النسبة العالية من الأجانب، و 3 النسبة العالية من السكان الحضريين. تشتهر الغابون أيضًا بعدم إجراء إحصاء رسمي منذ عام 3991 وقبل ذلك، في عام 9691. أنماط غير عادية من النمو والاستيطان
تعود البيانات الأكثر استخدامًا إلى عام 3002، بينما تم نشر التقديرات المستندة إلى بيانات عام 3991، المدعومة بنتائج الاستطلاعات الإدارية، رسميًا. يقوم كل من 73 إدارة في تسع مقاطعات بإجراء إحصاء كل عامين، بحيث لا يجب أن تكون الأرقام غير دقيقة للغاية، إذا لم يكن الأمر يتعلق بأن الدولة نفسها قد اعترضت بانتظام على النتائج الرسمية وإعادة النظر في الأرقام
861. لن تستند هذه إلى ضرورات غير ديموغرافية، مثل تلك المتعلقة بالتلاعب المزعوم في قوائم الناخبين 961. الأرقام التي تم إنتاجها في عام 1102 لم تُنشر. يُقال إن الحكومة لا تريد أن تُرى على أنها تستضيف نسبة عالية من الأجانب في سكانها، بالإشارة بشكل أكبر إلى الأشخاص القادمين من نيجيريا، وبوركينا فاسو، وبنين، إلخ، بدلاً من الجزء الأوروبي الفرنسي من
السكان. تتفاوت تقديرات نسبة غير المواطنين في السكان بشكل كبير من 01 مقارنة بالرقم المنشور البالغ 53 في البيانات المتنازع عليها لعام 3002 071. من المعروف أن المدن تضم عددًا كبيرًا من النيجيريين، والكونغوليين، ورعايا جنسيات أفريقية أخرى. كما يتضح من الرسم التوضيحي 01، فإن العمال الموسميين القادمين من غينيا الاستوائية، وبوركينا فاسو، ودول أخرى من
غرب أفريقيا شائعون أيضًا. عدد السكان المنخفض ونسبة عالية من الأراضي لكل فرد مع هذه التحفظات، من المؤكد مع ذلك أن الغابون لديها عدد سكان منخفض. إنها الدولة التاسعة الأقل سكانًا في جميع أنحاء أفريقيا الدول الأقل سكانًا هي تقريبًا جميعها دول جزرية ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 5.1 مليون نسمة، أو بدقة 566,675,1 نسمة في يوليو 1102، وفقًا لتقديرات البنك
الدولي، عند تعديلها لمعدل وفيات معروف بسبب الإيدز، مما أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع، وزيادة معدل وفيات الأطفال، ومعدلات وفيات أعلى ونمو سكاني أبطأ 171. 861 تم نشر الأرقام المحسوبة من عام 3002 استنادًا إلى أرقام الوزارة، وكذلك تلك التي تم استنتاجها من آخر إحصاء رسمي في عام 3991 في الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون. عندما اعترضت الحكومة على
الأرقام، طُلب من المحكمة الدستورية تقديم أرقام جديدة، وهو ما فعلته في قرارها رقم 300 ، بتاريخ 71 فبراير 5002. 961 على سبيل المثال، لزيادة العدد في السجل الانتخابي للمطالبات، على سبيل المثال، بالإشارة إلى أن نتيجة الانتخابات في عام 9002، التي تتعلق بـ 000,008 صوت، قد تم تزويرها لصالح الحزب الحاكم، حيث أن 06 من السكان تقل أعمارهم عن 81 عامًا، مما
ينتج عنه ما لا يزيد عن 000,057 ناخب، مع افتراض أن الجميع قد صوتوا. 071 انظر ملاحظة الحاشية أعلاه. 171 البيانات المقدمة في هذا القسم مستمدة من مكتب مرجع السكان، 2102، أرقام البنك الدولي، آفاق اقتصادية عالمية من صندوق النقد الدولي، 1102، كتاب الحقائق للولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية، بيانات الإحصاء الحكومية للغابون المنشورة في 6 يناير

9691، 3 يوليو 3991 و1 ديسمبر 3002، والأرقام المستنتجة، بما في ذلك إحصاءات العينة، كما تم إنتاجها من قبل قسم السكان في أمانة الأمم المتحدة. جميع البيانات المذكورة أعلاه متاحة على الإنترنت.

حقوق الأراضي في الغابون مواجهة الماضي - والحاضر 021 تتمتع الغابون أيضًا بأدنى كثافة سكانية، حيث تحتل المرتبة الخامسة في أفريقيا، مع 98.5 شخصًا لكل كيلومتر مربع. كما يمكن أن نتوقع، فإن محافظة الاستوائية هي الأكثر اكتظاظًا بالسكان، حيث يوجد بها 9.13 شخصًا لكل كيلومتر مربع. تقع ليبرفيل، المنطقة التي تم إنشاؤها في الأصل خلال فترة الاستعمار والتي أصبحت

الآن العاصمة، هناك وتحتوي على حوالي ثلث سكان البلاد. كما أن محافظة الساحل في أوجوي-ماريميت هي أيضًا ذات كثافة سكانية عالية حيث يوجد بها 6.5 شخصًا لكل كيلومتر مربع وتضم مدينة بورت-جنتيل. تعتبر منطقة هاوت-أوجوي، على حدود الكونغو، ثالث أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان، وتضم مدينة ماسوكو، التي أسسها برازافيل في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، تحت

اسم فرانسفيل. المحافظة الأقل كثافة سكانية هي أوجوي-إيفيندو في الشمال الشرقي، حيث يوجد بها فقط 3.1 ساكن لكل كيلومتر مربع. على الرغم من أن أرقام السكان ومعدلات النمو مثيرة للجدل، وغير متساوية جدًا في الإحصائيات المختلفة، إلا أن النمو مستمر، في ارتفاع في سلسلة من الأرقام ، مع نمو سنوي قدره 847.0 في عام 0891، ليصل إلى ذروته عند 32.3 في عام 1991، و

انخفاض أكثر حداثة قدره 24.1 في عام 0102 271. يُقال عمومًا إن عدد السكان قد تضاعف خلال الثلاثين عامًا الماضية 879,987 شخصًا في عام 0891 371. بالمقارنة مع دول أفريقية أخرى، فإن النمو السكاني في الغابون، الذي يُقدّر بـ 8.1 سنويًا، على الرغم من أن هذا الرقم مبالغ فيه، إلا أنه أقل بكثير من متوسط أفريقيا البالغ 6.2 471. تحتل الغابون المرتبة 08

عالميًا من بين 591 دولة من حيث نمو السكان. البلد الأكثر تحضرًا في شبه القارة إحدى الإحصائيات الأكثر أهمية ليست مثيرة للجدل: وهي أن الغابون لديها نسبة أكبر من الأشخاص الذين يعيشون في المدن مقارنة بأي دولة أخرى في القارة. تقريبًا بين 48 و68 من السكان حضريون، وفقًا للمصادر 571. وهذا يترك عددًا صغيرًا من السكان الريفيين بنسبة 41 ، أي حوالي 337,022

شخصًا، أو فقط 54 000 أسرة ريفية إذا تم استخدام المتوسط الريفي المثير للجدل أيضًا المكون من خمسة أشخاص، أو 049,72 أسرة ريفية إذا تم تطبيق أعلى معدل بديل لحجم الأسرة البالغ 9.7 شخصًا لكل أسرة 671. يبقى معدل التحضر مرتفعًا، مع نمو يُقدّر بـ 14.2 في المناطق الحضرية كل عام، ويظهر أن 9.88 من سكان الغابون سيكونون حضريين في عام 5102. وهذا سيضع الغابون

في المرتبة 32 بين الدول الأكثر تحضرًا في العالم من بين 461 دولة في عام 5102. ومع ذلك، من المهم أيضًا أن نلاحظ أن التحضر في الغابون يبدو أنه قد تباطأ منذ مستوى قياسي تم تسجيله في 5891-0991، نتيجة لنمو سريع في صناعة النفط. معدل التحضر ليس مبالغًا فيه. تشهد أفريقيا حاليًا أعلى معدل للتحضر بين القارات، بدءًا من أقل الدول تحضرًا رواندا إلى أسرع معدل

تحضر مالاوي . اليوم، يعيش 83 من الأفارقة الذين يعيشون جنوب الصحراء الكبرى في المدن والقرى. ومن المتوقع أن يرتفع هذا إلى 45 بحلول عام 0302، أي 4.1 مليار شخص. ومع ذلك، فإن معدلات التحضر المقدرة تميل إلى الاستقرار خلال الـ 52 عامًا القادمة. علاوة على ذلك، فإن معدلات الخصوبة في المناطق الريفية أعلى من تلك الموجودة في المناطق الحضرية، ولا يوجد تراجع

أو تباطؤ 271 آفاق الاقتصاد العالمي 1102 صندوق النقد الدولي . 371 تُطرح الدقة مرة أخرى موضع تساؤل، حيث أشارت موسوعة بريتانيكا، في عام 4891، إلى رقم قدره 700,059 أشخاص في عام 9691، مما يشير إلى انخفاض ملحوظ خلال السنوات التسع الماضية، أو ربما تحديث البيانات الرسمية للسكان الأجانب. 471

- [illegible] 2011 11 [illegible]. [illegible]:

على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يقدر عدد السكان الحضريين بنحو ثلثي إجمالي السكان، [illegible]. [illegible]. 671

[illegible] 2. [illegible]: